الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • العدد ٧٤٨ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

الأحد
٣٠ يونيو ٢٠٢٤

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

خطة حكومية لامتصاص الغضب الشعبي تجاه أزمة انقطاع الكهرباء

تنامي ثقة المصريين و التقارير الإيجابية لمؤسسات التصنيف أهم مكاسب القطاع المصرفي المصري بعد تحقيقه أرقام تاريخية في الأرباح و مؤشرات الأداء

«قطاع الأعمال» يعود إلي «لغة الأرباح» مع ٣٠ يونيو

بيزنس إنسايدر أفريكا: مصر "الوجهة القادمة" للاستثمارات الأجنبية المباشرة

أ ش أ

توقع موقع "بيزنس إنسايدر" الجنوب إفريقي أن تصبح القارة الإفريقية وفي مقدمتها مصر "الوجهة القادمة" والنقطة الساخنة التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأرجع الموقع المعني بالشأن الاقتصادي السبب وراء هذا التوقع إلى تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) الذي أفاد بتصدر مصر قائمة أكبر ١٠ دول إفريقية كانت الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٢٣ بتحقيقها إجمالي ٩,٨٤١ مليار دولار.

ورأى الموقع أنه على الرغم من هذا الإنجاز الكبير لكن التقدم في الاستحواذ على أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال بطيئا حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة بنسبة ٣٪ إلى ٥٣ مليار دولار.

وذكر الموقع أنه وفقا لأحدث تقرير للاستثمار العالمي لعام ٢٠٢٤ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة ٢٪ إلى ١,٣ تريليون دولار في عام ٢٠٢٣ بسبب التباطؤ الاقتصادي وتزايد التوترات الجيوسياسية.

وبموجب التقرير انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بنسبة ٧٪ ليصل إلى ٨٦٧ مليار دولار حيث تسببت ظروف التمويل الصارمة في انخفاض بنسبة ٢٦٪ في صفقات تمويل المشاريع الدولية، والتي تعتبر بالغة الأهمية للاستثمار في البنية التحتية، وقد أدى هذا الانخفاض إلى جعل أفقر البلدان أكثر عرضة للانكماش العالمي في هذا النوع من الاستثمار.

ولفت التقرير إلى أن مصر كانت الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٢٣، بإجمالي ٩,٨٤١ مليار دولار، انخفاضا عن ١١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، يليها جنوب إفريقيا بإجمالي ٥,٢٣٣ مليار دولار، وإثيوبيا في المركز الثالث بإجمالي ٣,٢٦٣ مليار دولار، وأوغندا في المركز الرابع بإجمالي ٢,٨٨٦ مليار دولار، ثم السنغال في المركز الخامس بإجمالي ٢,٦٤١ مليار دولار.

ووفقا للتقرير، تأتي موزامبيق في المركز السادس بإجمالي ٢,٥٠٩ مليار دولار، وناميبيا في المركز السابع بإجمالي ٢,٣٤٥ مليار دولار، ونيجيريا في المركز الثامن بإجمالي ١,٨٧٣ مليار دولار، وساحل العاج في المركز التاسع بإجمالي ١,٧٥٣ مليار دولار، وتتذيل جمهورية الكونغو الديمقراطية القائمة بإجمالي ١,٦٣٥ مليار دولار.

وفي حين أن آفاق عام ٢٠٢٤ تمثل تحديا، يشير التقرير إلى أن النمو المتواضع ممكن، وذلك بفضل تخفيف الظروف المالية والجهود المبذولة لتسهيل الاستثمار من خلال السياسات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

كما أشار التقرير إلى أن تيسير الأعمال والحلول الحكومية الرقمية يمكن أن يعزز الاستثمار المنخفض من خلال خلق بيئة أكثر شفافية وانسيابية.

ضمن حزمة اتفاقيات تبلغ قيمتها ٤٠ مليار يورو

الرئيس السيسي يشهد فعاليات مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي المشترك ..و توقيع أول مذكرة تفاهم لدعم الاقتصاد المصري بقيمة مليار يورو

كتب – ناصر المصري

أفتتح- يوم أمس السبت- مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي المشترك، بتشريف من الرئيس عبدالفتاح السيسي، ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، وبمشاركة حكومية واسعة من ممثلي الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبي والمؤسسات متعددة الأطراف والقطاع الخاص من الجانبين.

وتستمر فعاليات المؤتمر على مدار يومي ٢٩ و٣٠ يونيو الجاري تحت عنوان «إطلاق العنان للإمكانات المصرية في عالم سريع التغير»، بحضور لفيف من المسئولين الحكوميين رفيعي المستوى من مصر ودول الاتحاد الأوروبي، وكذا ممثلي شركاء التنمية ومتعددي الأطراف، فضلا عن مجموعة واسعة من رؤساء ومسئولي أبرز الشركات المصرية والأوروبية والعالمية وممثلي منظمات الأعمال المصرية والأوروبية.

وتتضمن فعاليات اليوم الأول للمؤتمر، جلسة لعرض إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الحكومة المصرية؛ من أجل خلق بيئة استثمار جاذبة للقطاع الخاص، بحضور عدد من المفوضين الأوروبيين والوزراء المصريين وممثلي المؤسسات متعددة الأطراف والقطاع الخاص.

فيما ستُخصص جلسة ثانية للنقاش حول الإجراءات الإستراتيجية لتحويل مصر إلى مركز لتوطين الشركات الأجنبية في مصر.

كلمة الرئيس

أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أن العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي تشهد تطورًا إيجابيًا في شتى مجالات التعاون، مشيرا إلى أنه قد تم تتويج هذا التطور بالتوقيع على الإعلان السياسي، لترفيع العلاقات بين الجانبين، إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية والشاملة في مارس الماضي.

وقال الرئيس السيسي، في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية إن الشراكة الاستراتيجية بين مصر والاتحاد الأوروبي، شملت ستة محاور يأتي على رأسها محور الاستثمار، حيث التزم الجانبان بتعزيز التعاون في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية بما في ذلك التجارة، والطاقة والبنية التحتية، والنقل المستدام والزراعة، والأمن الغذائي والتحول الرقمي والأمن المائي، وشبكات المياه والصرف الصحي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وغيرها من القطاعات الحيوية.. وفيما يلي نص كلمة الرئيس عبدالفتاح السيسي، خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الاستثمار بين مصر والاتحاد الأوروبي:

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة السيدة/ أورسولا فون ديرلاين.. رئيسة المفوضية الأوروبية،

السادة المفوضون والوزراء الأوروبيون،

السيدات والسادة.. ممثلي المؤسسات التمويلية الدولية والأوروبية،

السيدات والسادة.. رؤساء مجالس إدارات الشركات الأوروبية والمصرية،

يطيب لي أن أرحب بكم اليوم.. ضيوفًا أعزاء على مصر.. مُمثلًا مُشاركتكم في «مؤتمر الاستثمار بين مصر والاتحاد الأوروبي ٢٠٢٤».. الذي نأمل أن يكون خطوة جديدة ومثمرة.. في علاقات التعاون التي تربط بيننا.

السيدات والسادة،

تشهد العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي.. تطورًا إيجابيًا في شتى مجالات التعاون.. وقد تم تتويج هذا التطور.. بالتوقيع على الإعلان السياسي، لترفيع العلاقات بين الجانبين.. إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية والشاملة.. في مارس الماضي.

وها نحن نجتمع معاً للمرة الثانية.. في فترة وجيزة.. لنشهد انعقاد «مؤتمر الاستثمار بين مصر والاتحاد الأوروبي ٢٠٢٤».. الذي يُمثل أولى الخطوات التنفيذية لمسار ترفيع العلاقات.. ويعكس أيضا التزام مصر والاتحاد الأوروبي.. بتخطي مرحلة التعهدات إلى مرحلة التنفيذ.

السيدات والسادة،

لقد شملت الشراكة الاستراتيجية بين مصر والاتحاد الأوروبي، ستة محاور يأتي على رأسها محور الاستثمار.. حيث التزم الجانبان بتعزيز التعاون.. في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.. بما في ذلك التجارة، والطاقة والبنية التحتية، والنقل المستدام.. والزراعة، والأمن الغذائي.. والتحول الرقمي.. والأمن المائي، وشبكات المياه والصرف الصحي.. والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.. وغيرها من القطاعات الحيوية.. المنتظر أن تحشد استثمارات أوروبية.. تقدر بنحو ٥ مليار يورو.. إلى جانب ضمانات استثمار بقيمة ١,٨ مليار يورو للقطاع الخاص.. بما يسهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.. وتمكين مجتمع الأعمال الأوروبي.. من الاستفادة من الإمكانات الاستثمارية المتاحة في مصر.. ويعزز في الوقت ذاته، من مكانة الاتحاد الأوروبي.. باعتباره الشريك التجاري والاستثماري الأبرز للاقتصاد المصري.

وأودُ بهذه المناسبة.. أن أتوجه بالشكر للسيدة رئيسة المفوضية الأوروبية.. على ما تقوم به من جهد.. لتفعيل مسار ترفيع العلاقات مع مصر.. انطلاقا من إيمانها بمحورية دور مصر.. كشريك استراتيجي رئيسي للاتحاد الأوروبي في المنطقة.. وبما يعكس قوة علاقتنا الثنائية.. لاسيما في الأوقات الدقيقة، التي يمر بها الاقتصاد العالمي.

السيدات والسادة،

يأتي انعقاد مؤتمر الاستثمار في وقت شديد الدقة.. في ظل أزمات دولية وإقليمية متعاقبة.. ألقت بظلال شديدة السلبية.. وتحديات متعددة وأعباء اقتصادية.. على جميع دول العالم بمختلف مستوياتها.. الأمر الذي يتطلب دعما وتنسيقا مستمراً.. بين مصر وشركائها في أوروبا.. من أجل المعالجة المستدامة لهذه التحديات.. خاصة بعدما أثبتت مصر.. أنها شريك يُمكن الاعتماد عليه في مواجهة التحديات المشتركة.. وبما يحقق الأمن والاستقرار في جوارنا الإقليمي.

إن مصر تخطو بخطى ثابتة وسريعة.. على طريق التغيير والإصلاح.. من أجل اقتصاد أكثر استدامة.. وفي سعيها لتحقيق ذلك.. قامت الدولة بعدد من الإصلاحات.. للمزيد من تمكين القطاع الخاص.. وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.. ودعم التحول الأخضر.. وحشد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن مؤتمرنا اليوم.. سيتيح للدول والكيانات الاقتصادية الأوروبية.. فُرصة الاطلاع على الإمكانات الاستثمارية المتوفرة بمصر ... لاسيما في المجالات المحفزة للنمو الاقتصادي والتشغيل.. مثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.. والصناعات التحويلية.. وإنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة.. والاقتصاد الدائري.. فضلاً عن الترويج لمصر كمركز إقليمي لسلاسل الإمداد للشركات الأوروبية.. ومركز لنقل وتداول الطاقة المتجددة والخضراء.. على ضوء القرب الجغرافي والموقع الاستراتيجي لمصر.. إضافة إلى إلقاء الضوء.. على المناطق الجاذبة للاستثمار في مصر.. كالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

إن انعقاد هذا المؤتمر اليوم.. يُمثل رسالة ثقة ودعم من الاتحاد الأوروبي للاقتصاد المصري.. ولإجراءات الإصلاح الاقتصادي.. التي تم تنفيذها على مدار العشر سنوات الماضية.. وتحرص الدولة على مواصلة تنفيذها خلال الفترة المقبلة.. وبما يعكس نجاح تلك الخطوات.. ويؤكد قدرة وإرادة مصر على تخطي التحديات الاقتصادية.. والمضي قدماً نحو تنفيذ خطة التنمية الشاملة.

السادة الحضور، ضيوف مصر الكرام،

أرحب بكم مجدداً.. وأتطلع لأن نشهد مؤتمراً ناجحاً ومثمراً.. يحقق نتائج ملموسة وقابلة للتنفيذ.. تعزز من التعاون الاقتصادي بين مصر والاتحاد الأوروبي.. وتسهم في زيادة مستويات تدفق الاستثمارات الأوروبية للسوق المصري.. بما يحقق الرفاهية والأمن والاستقرار لشعوبنا ودولنا.

أشكركم..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مذكرات تفاهم بقيمة ٤٠ مليار يورو

وخلال المؤتمر أكدت أورسولا فون دير لاين رئيسة المفوضية الأوروبية ، أن أكثر من ٢٠ شركة أوروبية توقع اتفاقات أو مذكرات تفاهم بإجمالي يتجاوز ٤٠ مليار يورو (٤٢,٨٥ مليار دولار) في مصر خلال مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي.

وقد شهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، مراسم توقيع اول مذكرة للتفاهم بين مصر والاتحاد الأوروبي، الخاصة بالشريحة الأولى من آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم عجز الموازنة بقيمة مليار يورو.

و قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، إن مصر والاتحاد الأوروبي بدءا عصرًا جديدًا من الصداقة في مارس الماضي.

وتوجهت في كلمتها بالجلسة الافتتاحية لمؤتمر الاستثمار المصري – الأوروبي، بالشكر إلى الرئيس عبدالفتاح السيسي، على كرم الضيافة.

وأضافت: «في مارس الماضي رحبت بي و٥ قادة أوروبيين في المدينة التاريخية القاهرة، ووقعنا اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة».

وأشارت إلى أن أوروبا أكبر شريك تجاري واستثماري مع مصر، ولها حصة تبلغ ٤٠٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتوقعت الوصول إلى مستوى جديد من الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين مع الاتفاقية الجديدة، مضيفة: «مصر بوابة بالنسبة لأوروبا، بموقعها في الشرق الأوسط وقارة إفريقيا، ورخاء مصر مهم لباقي المنطقة».

فيما قالت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، اليوم السبت، إن مصر عكفت على وضع برنامج إصلاح هيكلي متكامل من خلال خطة وضعتها الحكومة بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني وليست الحكومة وحدها.

وأوضحت «السعيد»، خلال الجلسة الافتتاحية أن مصر مرت بعدة برامج إصلاح مختلفة، وعملية الإصلاح مستمرة، ولكن منذ الـ١٠ سنوات الماضية مع بدء مرحلة الاستقرار السياسي والأمني منذ ٢٠١٤ عكفنا على برنامج إصلاح هيكلي متكامل.

وأضافت أن برنامج الإصلاح في مصر قائم على محاور رئيسية، وهي التركيز بشكل رئيسي على القطاع الإنتاجي في مصر- الزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات- لأن العالم مر بعدد كبير من التحديات والصدمات الخارجية سواء كوفيد- ١٩ أو الأزمات الجيوسياسية حتى أزمات تغير المناخ وانعكاساتها على الاقتصاد، فضلا عن قطاعين لدى مصر فيهما ميزة تنافسية وهما السياحة وقطاع اللوجستيات.

من جانبها، أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين أن أوروبا بالفعل هي أكبر شريك في التجارة والاستثمار مع مصر، مشيرة إلى أن مصر هي بوابة بالنسبة لأوروبا بموقعها بين الشرق الأوسط وأفريقيا.

وشددت على أن أوروبا بالفعل هي أكبر شريك في التجارة والاستثمار مع مصر ولها حصة تبلغ ٤٠٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالاتفاقية الجديدة قررنا أن نصل إلى مستوى جديد من الشراكة الاستراتيجية بيننا.

رسالة مصرفية بتحسن الوضع المالي في مصر وتوافر العملات الأجنبية في البنوك بما يفوق الطلب عليها

خبراء يرصدون ما وراء رفع حدود بطاقات الائتمان بالعملة الأجنبية وتخفيض عمولة التحويلات

مصر تقود قاطرة «الصناعات الخضراء» و«الطاقة النظيفة» في أفريقيا

قوات الدفاع الجوي تحتفل بعيدها الرابع والخمسين

كتب – أحمد ابراهيم

احتفلت القوات المسلحة بالعيد الرابع والخمسين لقوات الدفاع الجوي والذى يواكب ذكرى بناء حائط الصواريخ في الثلاثين من يونيو عام ١٩٧٠م .

و عقد اللواء أركان حرب ياسر كمال الطودى قائد قوات الدفاع الجوى مؤتمراً صحفياً أمس ، أكد خلاله أن رجال الدفاع الجوى يواصلون الليل بالنهار للدفاع عن سماء الوطن بكل تفانى وإخلاص واضعين نصب أعينهم تطوير وتحديث أسلحتهم لزيادة قدراتهم القتالية لمجابهة ما يستجد من تهديدات وتحديات، موجهاً التحية لأبطال ومقاتلى الدفاع الجوى الأوائل الذين وضعوا اللبنة الأولى فى انتصار أكتوبر ١٩٧٣ وضحوا بالغالى والنفيس لتظل راية الوطن عالية خفاقة .

وأشار إلى ما تملكه قوات الدفاع الجوى من قدرات تكنولوجية حديثة ومتكاملة لحماية سماء مصر وتأمين مجالها الجوى ضمن المنظومة القتالية المتكاملة للقوات المسلحة ، وما يتمتع به رجال الدفاع الجوى جيلاً بعد جيل من كفاءة فى التدريب والقدرة على تطوير أساليب الاستخدام للأسلحة والمعدات بما يمكنهم من التعامل مع العدائيات المختلفة بكل كفاءة وإقتدار .

وقدم اللواء أركان حرب ياسر كمال الطودى الشكر والتقدير القتالية لمجابهة ما يستجد من تهديدات وتحديات، موجهاً التحية لأبطال ومقاتلى الدفاع الجوى الأوائل الذين وضعوا اللبنة الأولى فى انتصار أكتوبر ١٩٧٣ وضحوا بالغالى والنفيس لتظل راية الوطن

الصحة: إجراء الفحص الطبي لـ ٢ مليون شاب وفتاة ضمن مبادرة "فحص المقبلين"

كتبت – شيماء مرسي

أعلنت وزارة الصحة والسكان، إجراء الفحص الطبي لـ٢ مليون شاب وفتاة من المصريين وغير المصريين، ضمن مبادرة رئيس الجمهورية لـ«فحص المقبلين على الزواج» والتي انطلقت في شهر فبراير من العام الماضي ٢٠٢٣، تحت شعار «١٠٠ مليون صحة».

وكشف الدكتور حسام عبدالغفار المتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان، عن إصدار مليون و٧٩٢ ألف شهادة صحية موثقة ومؤمنة بـ (QRCode) للمقبلين على الزواج، موضحًا أن الشهادات سارية لمدة ٦ أشهر من تاريخ الإصدار، منوها إلى ضرورة إجراء الفحوصات خلال مدة لا تقل عن ١٤ يومًا قبل إتمام الزواج لاستلام النتائج والحصول على الشهادة الصحية.

وأكدت وزارة الصحة والسكان، حرصها على إمداد المواطنين بالمعلومات، والرد على الاستفسارات الخاصة بمبادرات الصحة العامة من خلال الخط الساخن ١٥٣٣٥، أو زيارة الموقع و من خلال صفحات الوزارة الرسمية على منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

مصدر حكومي: الانتهاء من التشكيل الوزاري والمحافظين.. ومراسم حلف اليمين خلال أيام

كتب – أسامة السيد

قال مصدر حكومي مطلع، إن «الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء المكلف أجرى أكثر من ٦٥ لقاء واجتماعا على مدار ٢٥ يومًا؛ للوصول إلى أفضل تشكيل حكومي يتناسب مع حجم التحديات الحالية».

وأشار المصدر إلى أن «معايير الكفاءة والخبرة وتقييم التجارب السابقة تأتي في مقدمة معايير الاختيار»، وذلك بحسب ما أفادته فضائية «إكسترا نيوز»، في خبر عاجل لها.

ولفت المصدر إلى الانتهاء من التشكيل الوزاري والمحافظين، موضحًا أن «مراسم حلف اليمين تتم خلال أيام».

وذكر المصدر أنه «يتم إعداد برنامج حكومي شامل تعمل من خلاله الحكومة الجديدة؛ قائم على التعامل الفوري مع التحديات الحالية والاستمرار في الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن».

وأفاد المصدر بالاستعانة بالكفاءات الوطنية والخبرات الدولية بالتشكيل الوزاري والمحافظين.

مجلس النواب: تعديل قانون المحاكم الاقتصادية يستهدف تحسين مناخ الاستثمار

قال رئيس مجلس النواب حنفي جبالي، إن مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية يأتي تنفيذاً للالتزام الدستوري بمبدأ التقاضي على درجتين، وإن المشروع يهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتوفير البيئة الملائمة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

وأضاف حنفي جبالي - في كلمة خلال الجلسة العامة لمجلس النواب - أن مشروع القانون يأتي اتساقاً مع القانون الصادر مؤخرا بتعديل قانون الإجراءات الجنائية (المعروف باستئناف الجنايات)، تنفيذاً للالتزام الدستوري المقرر بالمادة (٩٦) من الدستور بوجوب إقرار مبدأ التقاضي على درجتين في الجنايات.

وأشار إلى أنه تم التنويه في حينه - أثناء ماقشة مشروع القانون - إلى وجود عدد من القوانين الخاصة كقانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ تستدعي تنظيم تشكيل دوائر الجنايات الاقتصادية بدرجتيها في القانون ذاته تطبيقًا لقاعدة توازي الأشكال (ما تضمنه القانون لا يعدل إلا بقانون).

خطة حكومية لامتصاص الغضب الشعبي تجاه أزمة الكهرباء

رئيس الوزراء يعلن عن تخصيص مليار دولار لخطة تخفيف فترة انقطاع الكهرباء وتجاوز الأزمة فى الصيف .. غلق المحلات التجارية 10 مساءا اعتبارا من هذا الأسبوع باستثناء المطاعم والصيدليات والسوبر ماركت.. والتعاقد على 300 ألف طن من المازوت بتكلفة 180 مليون دولار .. وبيانات عاجلة في البرلمان حول الأزمة

محاولات متواصلة للخروج من أزمة الكهرباء ، مع تصاعد الانتقادات الشعبية والبرلمانية لزيادة فترة انقطاع الكهرباء خلال الأيام الماضية ، فيما وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي، الحكومة، بالعمل الفوري لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من فترات انقطاع الكهرباء، والتوزيع العادل لها، مع التركيز على إنهاء الأزمة تماما في أقرب وقت ممكن.

وفي تصريحات صحفية ، قال الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، إنه تم وضع خطة لتخفيف فترة انقطاع الكهرباء وتجاوز الأزمة فى الصيف بتكلفة تقدر بـ مليار دولار، بجانب التعاقد على شحنات من المازوت تقدر بـ ٣٠٠ ألف طن ستصل بداية الأسبوع المقبل بتكلفة ١٨٠ مليون دولار.

وأشار إلي استمرار تخفيف الأحمال ٣ ساعات لنهاية الأسبوع الماضي ، واعتبارا من الأسبوع الحالي ساعتين يوميا، والتقليل تدريجيا لحين انتهاء الأزمة تدريجيا ووقف قطع الكهرباء من الأسبوع الثالث .

وأعلن رئيس مجلس الوزراء، أنه تقرر في ضوء جهود ترشيد الكهرباء، غلق المحلات التجارية ١٠ مساء باستثناء السوبر ماركت والصيدليات والمطاعم وتطبيق ذلك اعتبارا من هذا الأسبوع ، موضحا أن شهر يونيو شهد ٣ موجات حارة غير مسبوقة .

وتابع:" أحد الحقول فى دول الجوار خرجت عن الخدمة، وحدث بها عطل، وتوقفت عن العمل أكثر من ١٢ ساعة، وهو ما أدى لزيادة فترة انقطاع الكهرباء منتصف الأسبوع «

وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، عقد اجتماعا؛ لمناقشة حلول مشكلة انقطاع الكهرباء، وسبل تخفيف فترة تخفيف الأحمال، والتوصل إلى حلول جذرية للأزمة، وذلك بحضور كل من الدكتور محمد شاكر المرقبي، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والمهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، والمهندس جابر دسوقي، رئيس الشركة القابضة لكهرباء مصر، والمهندس ياسين محمد، رئيس الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية، وعدد من مسئولي الجهات المعنية.

وأكد في مستهل الاجتماع، أن الحكومة تدرك جيدا أبعاد الأزمة الحالية المتعلقة بانقطاع الكهرباء لـ تخفيف الأحمال، وكانت هناك جهود خلال الفترة الماضية، و الدولة، بمختلف أجهزتها المعنية، تعمل على إنهاء هذه الأزمة في أقرب وقت ممكن.

إجراءات عاجلة

وعلي الرغم مما تشهده مصر حاليا من أزمة لتخفيف الأحمال الكهربائية، نتيجة الأزمة التي تصفها الحكومة بالمؤقتة ، في نقص الإمدادات البترولية والناتجة عن عوامل وتحديات دولية يمر بها العالم أجمع ، إلا أن قطاع البترول والغاز المصري يعمل في ظل تلك التحديات، حيث تتضمن خطة القطاع اتخاذ إجراءات عاجلة وفورية لاستيراد وضخ شحنات وكميات إضافية من الغاز والمازوت لمجابهة الاستهلاك المتزايد في ظل استمرار الموجة الحارة المبكرة.

وتضمنت خطط ومشروعات قطاع البترول على مدار السنوات الماضية، تنفيذ مشروعات لتنمية حقول الزيت الخام والغاز الطبيعي، حيث يجرى تنفيذ عدد من المشروعات لتنمية حقول الغاز الطبيعي والزيت الخام بتكلفة إجمالية حوالى ١,٩ مليار دولار، من أهمها تنمية حقول شمال سيناء (مرحلة ثالثة)، المرحلة العاشرة لغرب الدلتا للمياه العميقة ، مشروع تنمية غرب البرلس، وتنمية حقل صفا.

مشروعات تكرير البترول أيضا، تعزز موقف مصر في مواجهة تحديات الأسواق العالمية تطور قدرات إنتاج السولار والبنزين والبوتاجاز محليا تم تنفيذ استراتيجية طموحة اعتبارا من عام ٢٠١٦ لتطوير أداء صناعة تكرير البترول، والتي اهتمت بزيادة الطاقات الإنتاجية من السولار والبنزين والبوتاجاز للمساهمة فى سد جانب كبير من الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلى وتأمين هذه المنتجات الحيوية محليا وتقليل الاستيراد، فقد شهدت التسع سنوات الماضية تشغيل ٨ مشروعات جديدة فى مجال تكرير وتصنيع البترول وتوسعات مصافى التكرير بتكلفة استثمارية إجمالية تزيد عن ٥ مليار دولار، وتعاظمت أهمية المشروعات التى تم إقامتها بشكل كبير خلال العامين الأخيرين حيث كانت بمثابة صمام الأمان لتوفير جانب كبير من احتياجات السوق المحلية فى أوقات التحديات والأزمات العالمية التى مر بها العالم .

وافتتح الرئيس عبدالفتاح السيسي ثلاثاً من أضخم المشروعات والتوسعات المنفذة فى مجال تكرير البترول، وأعطى إشارة بدء تشغيلها وهى مشروع مصفاة المصرية للتكرير بمنطقة مسطرد فى سبتمبر ٢٠٢٠، ومجمع إنتاج البنزين عالى الأوكتين بشركة أنربك بالإسكندرية فى أغسطس ٢٠٢٠، ومجمع إنتاج البنزين عالى الأوكتين بمصفاة تكرير أسيوط فى ديسمبر ٢٠٢١، كما تم تنفيذ وتشغيل مصنع إنتاج الأسفلت بمصفاة تكرير السويس .

وتم إطلاق العمل فى تنفيذ عدد آخر من مشروعات التكرير الكبرى بإجمالى حوالى ٧,٥ مليار دولار والتى سيتم الانتهاء من تشغيلها تباعا ، ومن أهمها مشروع توسعات مصفاة تكرير ميدور بالأسكندرية، والذى تم الانتهاء من مرحلتيه الأولى والثانية وأعطى المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية إشارة بدء تشغيلهما تجريبيا إيذانا بقرب انتهاء باقى مراحل المشروع بالكامل، مجمع إنتاج السولار بشركة أنوبك بأسيوط ، توسعات شركة السويس لتصنيع البترول متمثلة بمجمع التفحيم وإنتاج السولار، مشروع تقطير المتكثفات بشركة النصر للبترول بالسويس، ومشروع التقطير الجوى بمصفاة أسيوط لتكرير البترول .

مشروعات جديدة

وتم الانتهاء من تنفيذ وتشغيل وإحلال وتجديد عدد من الخطوط لنقل الزيت الخام والمنتجات البترولية بإجمالي أطوال ١٥٠٠ كم وبتكلفة استثمارية إجمالية حوالى ٦,٦ مليار جنيه ، بهدف توفير احتياجات المواطنين من المنتجات البترولية وكذا محطات الكهرباء من الوقود اللازم، ويجرى حالياً تنفيذ عدد من خطوط أنابيب نقل الزيت الخام والمنتجات البترولية بإجمالي أطوال حوالى ١١٣٠ كم بتكلفة إجمالية حوالى ١٢,٨ مليار جنيه ومن أهمها خط منتجات ميدور/الحمراء، خط خام وادى حجول / السخنة وازدواج خط خام شقير/أسيوط.

كما تم الانتهاء من تنفيذ وتشغيل عدد من خطوط الغاز الرئيسية لتدعيم الشبكة القومية للغاز بإجمالي أطوال حوالى ١٢٣٤ كم وبتكلفة تقترب من ٢٠ مليار جنيه ويعد أبرزها خطوط الغاز المغذية لمحطات الكهرباء العملاقة التى أنشأتها الدولة فى العاصمة الإدارية والبرلس وبنى سويف وكذا خط غاز العامرية /العلمين لتوصيل الغاز الطبيعي لمناطق الساحل الشمالي حتى مدينة العلمين الجديدة ، وذلك تنفيذا لخطة إمداد المدن الجديدة بالغاز الطبيعي، ومنها مدينة العلمين الجديدة كواحدة من أهم المناطق التى تشملها خطط الدولة للتنمية المستدامة، ويعمل على إمداد مدينة العلمين الجديدة بالغاز الطبيعي وجار حاليا تنفيذ عدد من خطوط الغاز الرئيسية الأخرى بإجمالي أطوال حوالى ٧٥ كم وذلك بتكلفة إجمالية حوالى ٧,٩ مليار جنيه ومن أهمها خط السليمانية/ شمال الجيزة، تغذية توسعات مدينة الفيوم الجديدة ضمن مشروع حياة كريمة و مشروع وحدتى ضواغط دهشور .

انتقادات برلمانية

برلمانيا ، استقبل مجلس النواب عددا من البيانات العاجلة حول لجوء الحكومة لزيادة عدد ساعات الانقطاع وعدم وجود خطط بديلة ، وخلال جلسة عامة للمجلس برئاسة المستشار الدكتور حنفي جبالي، أعلن المستشار علاء الدين فؤاد وزير شئون المجالس النيابية، أن الحكومة تتعهد أمام مجلس النواب، إنه اعتبارا من أول شهر يوليو سيكون تخفيف الأحمال بقدر الإمكان.

من جانبها استنكرت النائبة إيرين سعيد، انقطاع التيار الكهربائي عن المصريين لمدة ٣ ساعات، واستمرار اللجوء إلي حلول زيادة فترة الانقطاع دون وجود خطط بديلة من جانب الحكومة.

وأكدت "سعيد" دعم الدولة المصرية من جانب كافة المواطنين، إلا أن عدم وجود خطة بديلة لحل مشكلة الكهربائي أمر غير مقبول، مطالبة بخطة عاجلة وفورية، بقولها: " نقدر أن الأمر لن يحل في يوم وليله، لكن لابد من خطة بديله عاجلة من الحكومة وليس زيادة الساعات».

ونوهت البرلمانية، إلي ضرورة مراعاة المحافظات الأكثر تضررا بتسجيل أعلي معدلات درجات حرارة، مثل محافظتي الاقصر وأسوان، مشددة علي أهمية مراعاة الظروف المناخية في قرارات الانقطاع.

أحمد ابراهيم

الرئيس السيسي يوقع قوانين ربط الحساب الختامي لموازنة عدد من الهيئات لعام ٢٠٢٢/٢٣

وقع الرئيس عبدالفتاح السيسي قانوناً، برقم ٥٩ لسنة ٢٠٢٤ بربط الحساب الختامي لموازنة الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بقيمة ٧٨٠ مليوناً و٤٠٦ آلاف و١٤ جنيها.

كما وقع الرئيس السيسي قانون رقم ٦٠ لسنة ٢٠٢٤ بربط الحساب الختامي لموازنة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بقيمة ٧ مليارات و٦١٨ مليوناً و٨١٨ ألفاً و١٩٣ جنيها.

ووقع الرئيس السيسي قانون رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٤ بربط الحساب الختامي لموازنة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بقيمة ٣٩ مليارا و٢٥٠ مليوناً و٤٩٠ ألفا و٧٧٧ جنيها.

كما وقع أيضا القانون رقم ٦٢ لسنة ٢٠٢٤ بربط الحساب الختامي لموازنة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بقيمة ٢٣ مليوناً و٦٧٠ ألفا و٥٩٠ جنيها.

كذلك وقع القانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠٢٤ بربط الحساب الختامي لموازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بقيمة ٣٠٩ مليارات و٨٥٧ مليوناً و٨٧٧ ألفا و٩٩٧ جنيها.

كما وقع الرئيس السيسي قانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠٢٤ بربط الحساب الختامي لموازنة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بقيمة مليارين و١٨٨ مليوناً و٤٤٣ ألفاً و٩٠٠ جنيه.

ووقع الرئيس السيسي قانون رقم ٦٥ لسنة ٢٠٢٤ بربط الحساب الختامي لموازنة صندوق تمويل المساكن التي تقيمها وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية للسنة المالية ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ بقيمة ٣٠٧ ملايين و٧٤٢ ألفاً و٩٥٥ جنيها.

ووقع الرئيس السيسي قانون رقم ٦٦ لسنة ٢٠٢٤ بربط الحساب الختامي لموازنة صندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بقيمة ٢٤ مليارا و١٣٠ مليوناً و٨٨١ ألفا و٨٦ جنيها، والقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٢٤ بربط الحساب الختامي لموازنة صندوق التنمية الحضرية للسنة المالية ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ بقيمة ٤ مليارات و٥٩٦ مليوناً و٩٩٧ ألفا و٨٤٩ جنيها.

ووقع الرئيس السيسي قانون رقم ٦٨ لسنة ٢٠٢٤ بربط الحساب الختامي لموازنة الهيئة العامة للتأمين الصحي للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بقيمة ٤٦ مليارا و٧٢٨ مليوناً و٢٢٦ ألفا و٤٩ جنيها، والقانون رقم ٦٩ لسنة ٢٠٢٤ بربط الحساب الختامي لموازنة هيئة الأوقاف المصرية للسنة المالية ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ بقيمة ٣ مليارات و٩٩٣ مليوناً و٦٠١ ألف و٤٥١ جنيها.

أمام «البريكس».. «القصير» يؤكد على مبادرة إنشاء منطقة لوجيستية للحبوب

شارك السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي في الجلسة الثانية بالاجتماع الوزاري لدول تجمع البريكس والتى كانت حول مقترح روسيا الاتحادية بإنشاء بورصة لتجارة وتوزيع الحبوب بدول التجمع لتعزيز تبادل السلع والمنتجات الزراعية بين دول التجمع في ضوء وجود عدد من الدول المنتجة وأخرى مستوردة للحبوب كأعضاء بالتجمع.

وفي مداخلته أثناء الجلسة أشار القصير إلى أنه نظرا لأن دول البريكس تضم دولا تعتبر من أكبر الدول المنتجة للحبوب في العالم، حيث تمثل نسبه إنتاج الحبوب بدول هذا التجمع ٤٢٪ من إنتاج الحبوب العالمي، بالإضافة إلى وجود عدد من دول تعتبر من أكبر الدول المستهلكة للحبوب، حيث تمثل هذه المجموعة ٤٠٪ من استهلاك الحبوب العالمي، مشيراً أيضا إلى أن دول الشرق الأوسط التي انضمت حديثا يمكن أن تلعب دورا كبيرا في تنمية حجم التجارة العالمي بين دول التجمع خاصة إذا ما تم التفكير في استضافة مركز عالمي لتخزين وتوريد الحبوب بها.

منطقة لوجيستية لتخزين وتوزيع الحبوب

واتساقا مع المقترح الروسي أشار وزير الزراعة إلى مبادرة الدولة المصرية بإنشاء منطقة لوجيستية لتخزين وتوزيع الحبوب في ضوء أهمية الموقع الجغرافي المتميز التي تتمتع به مصر، وهو الأمر الذى لقى استحسان كل الحاضرين وأيدته وزيرة الزراعة الروسية.

كما أشار القصير إلى أن مصر تدعم المقترح الروسي من حيث المبدأ والخاص بإنشاء بورصة للحبوب كعنصر فاعل لتنمية وتعزيز التبادل التجاري بين دول التجمع، الأمر الذي سيساهم في توفير قدر كبير من المعلومات عن الإنتاج والاستهلاك والأسعار وخلق مناخ من الشفافية والتنافسية، بالإضافة إلى المساهمة في تبادل المنتجات الزراعية بصورة منتظمة على أمل التوسع مستقبلاً لتشمل مجموعة متعددة من السلع، فضلا عن أنه سيكون له دور ملحوظ في تنمية التجارة بين دول التجمع، مقترحا في الوقت نفسه اهمية إجراء مناقشات بين دول التجمع على مستوى الخبراء للوصول الى آليات لتنفيذ المقترح بين دول تجمع البريكس.

تجمع بريكس

هذا وفي نهاية الاجتماع وافق وزراء الزراعة وممثلي مجموعة الزراعة في دول تجمع بريكس على اعتماد الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة العمل الفنية بدول التجمع والذي يتضمن تأكيد الدول الأعضاء على دعم منظومة الأمن الغذائي للدول واستدامته وتعزيز دور البحوث الزراعية والاهتمام بها لمواجهة تحديات المناخ واستنباط أصناف نباتية قادرة على مجابهة التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، فضلا عن دعم المقترح المقدم من روسيا الاتحادية بشأن إنشاء منصة لتجارة وتوزيع الحبوب بين الدول الأعضاء ودعم تبني التكنولوجيا الحديثة في الزراعة وزيادة الإنتاجية الزراعية بالدول الأعضاء ورفع مستوى حياة الأسر العاملة في الزراعة خاصة صغار المزارعين ودعم الشباب والمرأة وغيرها من موضوعات التكامل الزراعي بين دول التجمع.

ومن الجدير بالذكر أنه أثناء لقاء الوزير مع السيدة وزيره الزراعة الروسية كانت قد أعربت عن تقدير الدولة الروسية لمسألة الأمن الغذائي المصري وأنهم يعطون أولوية لتلبيه الاحتياجات المصريه من الحبوب وفقا لخطة تعد مسبقا.

ويعد الاجتماع الوزاري لمجموعة الزراعة الرابع عشر الحالي لدول البريكس أولى الاجتماعات الوزارية التي يشارك فيها وزير الزراعة المصري بعد انضمام مصر لعضوية تجمع البريكس رسمياً في يناير ٢٠٢٤.

رضوى عبدالله

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذي
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزي
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

تمهيدا لإقرارها من الحكومة

وزيرة البيئة تستعرض توصيات ومقترحات تنفيذ مبادرة الـ١٠٠ مليون شجرة

استعرضت الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، توصيات تنفيذ مبادرة ١٠٠ مليون شجرة وزيادة الغطاء الشجري مع ممثلي أصحاب المصلحة المشاركين في الحوار الوطني حول المسئولية المشتركة في تعزيز وتسريع تنفيذ مبادرة الـ١٠٠ مليون شجرة، والذي نظمته وزارة البيئة بالتعاون مع المكتب العربي للشباب والبيئة والمنتدى المصري للتنمية المستدامة. شارك في الحوار ممثلو الوزراء ومجلسي النواب والشيوخ وعدد من الخبراء والمتخصصين في مجال البيئة والجمعيات الأهلية والمراكز البحثية والعلمية المتخصصة والجامعات ونقابة الزراعيين وممثلو الإعلام والشباب والمرأة.

وأشارت وزيرة البيئة إلى أن التوصيات تضمنت العمل على تخطيط زراعة الأشجار ومراعاة الشكل الجمالي والبيئة البصرية للأماكن المقرر تشجيرها، ووضع آليات للتنفيذ والتحقق والرقابة والتدقيق، والدعم المؤسسي من خلال وجود كيان موحد لإدارة ملف التشجير. كما تضمنت التوصيات العمل على وجود قاعدة بيانات بالمساحات الخضراء وتكويد لها، إلى جانب توفير المناخ الداعم من خلال زيادة الوعي المجتمعي والترويج الإعلامي والتدريب والتأهيل للمتخصصين القائمين على أعمال التشجير بالجهات التنفيذية، وتقديم الدعم الفني من خلال تحديد الأماكن والمواصفات والاستدامة المائية والمالية.

وأضافت وزيرة البيئة أن التوصيات تضمنت أيضا تحقيق المردود الاقتصادي من خلال زراعة الأشجار ذات القيمة الاقتصادية للاستفادة منها، وتوفير آليات الاتصال بإصدار بيانات رسمية لإعلام المواطنين بالمشروعات التنموية التي يتم تنفيذها وما قد يترتب عليها من إزالة لبعض الأشجار ومخططات الإحلال لتلك الأشجار؛ لتفادي انتشار البيانات والأخبار المغلوطة. كما شملت التوصيات الإعلان عن التقدم المحقق في تنفيذ المبادرة الرئاسية بصورة دورية.

«السعيد»: إطلاق الدورة الأولى للبرنامج التدريبي للمعنيين بالرعاية الصحية مطلع يوليو المقبل

افتتحت دكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، رئيس مجلس أمناء المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، ودكتور خالد عبد الغفار، وزير الصحة والسكان، ودكتورة شريفة شريف، المدير التنفيذي للمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، المنتدى الأول للحوكمة في القطاع الصحي، الذي عقد بالتعاون بين وزارة الصحة ومعهد الحوكمة وأمانة الشؤون الطبية بمجلس الوزراء، وكلية ثندر بيرد للإدارة العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بحضور قيادات الوزارتين، ودكتور أحمد طه، رئيس الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية، وعدد من أعضاء مجلس النواب الأكاديميين والخبراء في المجال الصحي والمجتمع المدني.

وأكدت السعيد، خلال كلمتها، الأهمية التي توليها الدولة لقطاع الصحة، مشيرة إلى انعقاد فعاليات المؤتمر السنوى الدولى لمعهد التخطيط القومى، الذراع العلمية والبحثية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بعنوان «الصحة والتنمية المستدامة»، تأكيدًا على الأهمية التى توليها الدولة لهذا القطاع الحيوى المهم، موضحة أن الهدف المتعلق بمجال الصحة ضمن الأهداف الأممية الـ ١٧ يمثل هدفًا محوريًا، متابعة أن المنتدى يتطرق لمناقشة زاوية أخرى للقطاع، تتمثل فى إرساء الخدمات الصحية الجيدة وإرساء الرفاه للمواطن المصرى من خلال دعائم الحوكمة الرشيدة لتعزيز قدرات الهيئات الصحية، بما يدعم إقامة قطاع صحى وطنى مستدام فى مصر.

رغم إيمانهم بتحسين أرباحهم

تقرير يكشف أهم مخاوف أصحاب الشركات الصغيرة من استخدام الذكاء الاصطناعي

كشف استطلاع شركة GoDaddy للرأي لعام ٢٠٢٤ عن توقعات الشركات الصغيرة في مصر، فيما يتعلق بنموها وتحولها الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي. حيث تعتقد الغالبية العظمى (٩٦٪) من أصحاب الشركات الصغيرة أن تطبيقها للذكاء الاصطناعي من شأنه أن يحقق نتائج إيجابية ملموسة على أرباحها النهائية.

أعرب ٨٤٪ من أصحاب المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال الذين شملهم الاستطلاع في مصر عن تفاؤلهم فيما يتعلق بحجم أعمالهم، كما يتوقعون نموًا خلال فترة تتراوح ما بين ٣ - ٥ سنوات القادمة. ويعتمد الكثيرون على التحول الرقمي لتحقيق هذا النمو، حيث يعتزم ٥٤٪ منهم الاستفادة من الرقمنة لتوسيع نطاق وصولهم للأسواق واستقدام عملاء جدد، بينما يهدف ٤١٪ إلى تحسين تجربة وتفاعل العملاء من خلال الوسائل الرقمية.

وسلطت نتائج الاستطلاع الضوء على ثقة (٩٣٪) من رواد الأعمال في قدرتهم على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في أعمالهم، وتضمن المهام التي يعتقد رواد الأعمال أن الذكاء الاصطناعي سيساعدهم بها، التسويق (٦٥٪)، وتخطيط وتطوير الأعمال (٥٣٪)، والإدارة المالية (٤٦٪).

كما يميل أصحاب المشاريع الصغيرة بقوة إلى دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملياتهم. حيث يهدف رواد الأعمال لاستخدام الذكاء الاصطناعي لما له من تأثير على زيادة كفاءة الأعمال (٤٦٪)، واكتساب ميزة تنافسية في قطاعاتهم (٤٣٪)، إلى جانب تأثيره ايجابيا على تجربة العملاء (٤٢٪).

تحديات الذكاء الاصطناعي

ومع ذلك، لا تزال هناك مخاوف قائمة بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي، حيث أشار أكثر من الثلث (٤١٪) إلى أن تكاليف التنفيذ المرتفعة تمثل تحديًا كبيرًا لمن يرغبون في الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في أعمالهم. وتشمل المخاوف الأخرى نقص الموظفين المهرة (٢٢٪)، وتحديات دمج الأنظمة الحالية بالذكاء الاصطناعي (٢٠٪).

وبالمثل، تحدد نتائج الاستطلاع أيضاً أهم ثلاثة أسباب لعدم قيام بعض أصحاب المشاريع الصغيرة باعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي حتى الآن، حيث تصدرت المخاوف بشأن التكاليف المحتملة (٤٦٪) القائمة مرة أخرى، ويلي ذلك قلة الوعي بالحلول المتاحة (٤٢٪)، وقلة فهم فوائد الذكاء الاصطناعي بالنسبة للأعمال (٤٣٪).

وتقدم شركة GoDaddy، لمساعدة رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة على مواجهة هذه التحديات، خدمات ذكاء اصطناعي

اتفاق مع ألمانيا بقيمة ١٠٣ ملايين يورو لتمويل المشروعات متناهية الصغر والتعليم الفنى

وقعت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، وفرانك هارتمان، سفير ألمانيا لدي مصر، اتفاق التعاون المالي بين الحكومتين المصرية والألمانية بقيمة ١٠٣,٥ مليون يورو لتمويل ٣ برامج تنموية على النحو التالي؛ تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة – المرحلة الرابعة لصالح بنك القاهرة كتمويل ميسر بقيمة ٦٥ مليون يورو، بالإضافة إلى مساهمة مالية (منحة مكملة) بقيمة ٣ ملايين يورو، فضلا عن الدعم المالي لمبادرة التعليم الفني الشامل مع مصر - المرحلة الثالثة: لصالح وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بقيمة ٢٠,٥١ مليون يورو، وبرنامج آليات إدارة المخاطر: لصالح البنك المركزي المصري بقيمة ١٥ مليون يورو.

جاء ذلك خلال لقاء وزير التعاون الدولي، بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة، ماريو ساندر، رئيس قسم الشرق الأوسط بالوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، بحضور فرانك هارتمان، سفير ألمانيا لدي مصر، وبمشاركة فريق عمل سفارة ألمانيا بالقاهرة والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، لبحث مجالات التعاون المشتركة في إطار أولويات الدولة التنموية، ومتابعة موقف المشروعات الجارية المنفذة مع الوزارات والجهات المعنية، والممولة من الحكومة الألمانية.

وخلال اللقاء بحث الجانبان أيضًا موقف الشريحة الجديدة من برنامج مبادلة الديون بين مصر وألمانيا بقيمة ١٠٠ مليون يورو، حيث وافق البرلمان الألماني مؤخرًا على شريحة بقيمة ٥٠ مليون يورو، ويجري الانتهاء من إجراءات الدفعة الثانية، في ضوء الشراكات الوثيقة بين مصر وألمانيا الاتحادية.

وأشارت إلى التعاون الفعال مع الجانب الألماني في مختلف مجالات التنمية، ومن بينها دعم العمل المناخي والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والتي تمثلت في الإعلان السياسي الصادر عن حكومات جمهورية مصر العربية وألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، الصادر بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٢٢ أثناء قمة المناخ cop-٢٧، لدعم محور الطاقة ببرنامج نُوَفِّي، وقد تم مع الجانب الألماني التوقيع في شهر يونيو ٢٠٢٣ على الاتفاق التمويلي لمشروع نقل الكهرباء ضمن محور الطاقة ببرنامج "نُوَفِّي" من خلال مبادلة الديون بقيمة ٩٤ مليون يورو.

كما تم في ديسمبر ٢٠٢٣ توقيع الاتفاقيات التمويلية لمشروع تطوير الشبكة الذكية بقيمة ٥٣ مليون يورو لصالح وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في صورة تمويل ميسر ومنحة من الحزمة التمويلية المتفق عليها ضمن الإعلان السياسي، لدعم محور الطاقة ببرنامج نوفي – والذي يهدف إلي إضافة ٤٥٠ ميجا وات لقدرة محطة أبيس للمحولات وتخفيف الأحمال بمدينة أبو قير الجديدة ودعم استقرار الشبكة بعد خروج محطات الطاقة منخفضة الكفاءة من الخدمة وتحسين وصول الطاقة المتجددة التي يتم إنتاجها بمنطقة البحر الأحمر إلي المنطقة الساحلية الشمالية.

وأشارت وزيرة التعاون الدولي إلى قيام وزارة التعاون الدولي بإطلاق تقرير "الشراكة بين مصر ومبادرة فريق أوروبا: رؤية تنموية مشتركة للتقدم والازدهار"، والذي يستعرض التعاون المتميز مع مؤسسات مبادرة فريق أوروبا ومن ضمنها جمهورية ألمانيا الاتحادية خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٣، مؤكدة أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ودول القارة تشهد تطورًا كبيرًا في ضوء الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين.

وأوضحت أن الشراكات الدولية ضمن مبادرة فريق أوروبا بلغت حوالي ١٢,٨ مليار دولار للقطاعين الحكومي والخاص خلال ٤ سنوات، بواقع ٧,٣ مليار دولار للقطاع الحكومي و٥,٩ مليار دولار تمويلات لقطاع الخاص، مما أسفر عن جذب استثمارات الشركات الأوروبية في قطاعات ذات أولوية.

من جانبه أشار ماريو ساندر إلى موافقة البرلمان الألماني مؤخرا على شريحة جديدة من مبادلة الديون المصرية – الألمانية بقيمة ٥٠ مليون يورو، موضحًا أنه سيتم التنسيق مع وزارة التعاون الدولي بشأن الإطار الزمني لبدء الاستفادة من الشريحة الأولي الجديدة من مبادلة الديون المصرية – الألمانية، ومن ثم قيام وزارة التعاون الدولي بالتنسيق مع مختلف الوزارات والجهات المصرية المعنية بشأن المشروعات المزمع تمويلها من الشريحة المشار إليها.

كما تم الاتفاق على عقد المفاوضات الحكومية المصرية – الألمانية خلال الربع الأخير من العام الحالي ببرلين برئاسة وزارة التعاون الدولي عن الجانب المصري، والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية عن الجانب الألماني لاتفاق بشكل نهائي على المشروعات التي سيتم تمويلها خلال الفترة من ٢٠٢٤-٢٠٢٦ من المخصصات المالية المقدمة من الحكومة الألمانية للحكومة المصرية لعام ٢٠٢٤.

ويعد برنامج مبادلة الديون بين مصر وألمانيا، من أنجح برامج مبادلة الديون على مستوي التعاون الثنائي مع مختلف الدول.

شيماء مرسي

جهاز تنمية المشروعات يطلق منتج جديد لتمويل المشروعات الابتكارية

أعلن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن إطلاق منتج جديد لتلبية احتياجات الشباب ومساعدتهم على تحقيق طموحاتهم، من خلال إتاحة الخدمات المالية وغير المالية اللازمة للبدء في مشروعاتهم الخاصة او تطويرها على مختلف أشكالها.

وبمناسبة اليوم العالمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تقرر إطلاق منتجا جديدا لتمويل مشروعات ريادة الأعمال والمشروعات الابتكارية والتكنولوجية والتي تقوم على إنتاج منتج تكنولوجي جديد او ترغب في تطوير التكنولوجيا الإنتاجية الخاصة بها ومشروعات التحول الرقمي والذكاء الإصطناعي، على أن يكون التمويل المتاح بعائد سعري مميز، وبأيسر الطرق الممكنة، بينما تتميز فترة السداد بالية ميسرة وفترة سماح تصل لـ٦ أشهر.

كما يمكن للشباب الراغب في البدء بمشروعه الجديد من خلال التمويل الاستفادة أيضا من باقة متنوعة من المزايا غير المالية التي يقدمها الجهاز، وتساعده على إصدار التراخيص الخاصة بالمشروع، وكذلك توفيق ال

رويترز: ترسية عطاء مصري على ١٧ شحنة غاز طبيعي مسال

رويترز
قالت مصادر تجارية لوكالة رويترز، الأربعاء الماضي ، إنه جرت ترسية عطاء مصري لشراء ١٧ شحنة من الغاز الطبيعي المسال للتسليم خلال الصيف وذلك بعلاوة ١,٦-١,٩ دولار عن السعر القياسي لمنصة تجارة الغاز الهولندية.

وتخطط أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان لشراء ما بين ١٥ إلى ٢٠ شحنة من الغاز الطبيعي المسال لتغطية الطلب المتزايد على الطاقة خلال فصل الصيف.
وقالت المصادر إن مصر تسعى للحصول على ثلاث شحنات أخرى للتسليم بين أغسطس وسبتمبر.

ثورة ٣٠ يونيو تقود اقتصاد مصر إلي الطريق الصحيح

نفذت الحكومة المصرية على مدار العشر سنوات الماضية في ظل قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، العديد من الإجراءات الإصلاحية وضعت الاقتصاد المصري على مسار صحيح ما زاد معدلات النمو وفرص العمل، وأصبح معها القطاع الخاص شريكا أساسيا في التنمية رغم ما تشهده الساحة الدولية من أزمات اقتصادية مركبة وتوترات جيوسياسية إقليمية ودولية.

وفق بيانات وزارة المالية، فقد استمر تحقيق مستهدفات الضبط المالي واستدامة مؤشرات المالية العامة وتعظيم الموارد، بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية الاجتماعية، والتنمية البشرية مثل التعليم والصحة، مما يزيد من إنتاجية المواطن المصري ومستوى معيشته، ورفع كفاءة البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطن.

وتنفذ وزارة المالية استراتيجية طموحة لوضع معدلات العجز والدين للناتج المحلي في مسار نزولي مستدام، والعمل على إطالة عمر محفظته، خاصة مع تراجع أسعار الفائدة، واستهداف توجيه ٥٠٪ من إيرادات برنامج الطروحات لخفض مديونية أجهزة الموازنة بشكل مباشر.

وبحسب تقرير لوكالة أنباء الشرق الأوسط ، فقد أثبت الاقتصاد المصري قدرا من المرونة على الرغم من تداعيات الأزمات العالمية والتي ساهمت في وجود اضطرابات في سلاسل الإمداد، وبالتالي ارتفاعات كبيرة في الأسعار عالميا خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية.

واعتمدت خطط وزارة المالية على إطار متسق متكامل لمساندة المواطنين والقطاعات الاقتصادية من خلال سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات لتحفيز النشاط الاقتصادي، وكذلك مساندة المواطنين من خلال إجراءات للحماية الاجتماعية لتحسين الأجور والمعاشات.

وكانت الوزارة أعلنت أن أجور العاملين بالدولة شهدت نقلة نوعية خلال السنوات الماضية، حيث تمت زيادة الحد الأدنى للأجور ٥ أضعاف من ١٢٠٠ جنيه في عام ٢٠١٨ إلى ٦ آلاف جنيه في الحزمة الأخيرة عام ٢٠٢٤، مع رفع الحد الأدنى للدرجات الوظيفية ليصل إلى ١٢ ألف جنيه للدرجة الممتازة في الحزمة الأخيرة عام ٢٠٢٤، وزيادة علاوات الموظفين المخاطبين بالخدمة المدنية من ٧٪ في ٢٠١٨ إلى ١٠٪ والعاملين غير المخاطبين من ١٠٪ إلى ١٥٪ ووضع حد أدنى لها وصل ١٥٠ جنيها في الحزمة الأخيرة، وتم بدء إقرار حافز إضافي ١٥٠ جنيها في ٢٠١٩ وزيادته سنويا ليصل مجموعه إلى ما يتراوح من ١٤٥٠ جنيها إلى ٢٧٢٥ جنيها، وفقا للدرجة الوظيفية في الحزمة الأخيرة.

مؤشرات واحصائيات

وواصلت مصر الصعود بخطى ثابتة في كل مؤشرات الشفافية والإفصاح ومشاركة المجتمع فيما يتعلق بالموازنة العامة الصادرة عن منظمة "الشراكة الدولية" لعام ٢٠٢٣، على نحو يتوج جهود ١٠ أعوام في مجال العمل في تطوير آليات الشفافية والإفصاح عن الموازنة العامة، حيث قفزت مصر ٦ مراكز في "الشفافية المالية" و١٦ درجة في "مشاركة الجمهور و١٠ درجات في "المساءلة والرقابة على الموازنة"، بما يسهم في تحفيز وجذب الاستثمار.

وارتفع المؤشر الخاص بمشاركة الجمهور إلى ٣٥ نقطة من أصل ١٠٠ نقطة مقارنة بـ ١٩ نقطة في عام ٢٠٢١؛ لتتعدى مصر بذلك المتوسط العالمي المقدر بـ ١٥ نقطة، ويرجع ذلك إلى قيام وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية، باستخدام اليات المشاركة المجتمعية لتمكين وإشراك الجمهور خاصة المرأة والفئات الأكثر احتياجا من المشاركة أثناء مراحل إعداد وتنفيذ ومتابعة ورقابة الموازنة العامة للدولة.

ساهمت جهود الوحدة في تحقيق قفزة للمؤشر الفرعي للرقابة على الموازنة ليحقق ٥٤/ ١٠٠ نقطة في ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٤٤ / ١٠٠ نقطة في ٢٠٢١، حيث يتم التنسيق مع مجلسي النواب والشيوخ والجهاز المركزي للمحاسبات وتسليط الضوء على جهود البرلمان في مراقبة الموازنة وإشراك المواطنين، من خلال نشر المناقشات التي تدور حول الموازنة العامة للدولة من اللجان المختصة بالتحقق والمراقبة على تنفيذ الموازنة من جانب البرلمان ومناقشة أولويات الإنفاق، ومن الآليات التي تعود بالنفع على المواطن، وتنظيم زيارات إلى مختلف المناطق للرصد والرقابة.

القيادة السياسية تنفذ العديد من الإجراءات الإصلاحية والاقتصاد يجني الثمار بزيادة معدلات النمو وفرص العمل وتحول القطاع الخاص ليصبح شريكا أساسيا في التنمية واستمرا تحقيق مستهدفات الضبط المالي مع دعم شبكة الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية

وعكست نتائج الحساب الختامي لموازنة العام المالي ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣، استمرار تماسك الاقتصاد المصري في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية، حيث تم تحقيق فائض أولي بنسبة ١ر٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي الماضي، تم استخدامه في تمويل جزء من فوائد الدين العام؛ مما أسهم في خفض العجز الكلي إلى ٦٪ من الناتج المحلي في يونيو ٢٠٢٣، وخفض الدين إلى ٩٥ر٨٪ نزولاً من ١٠٣٪ في يونيو ٢٠١٦؛ رغم التغيرات الحادة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف واستمرار الموجة التضخمية العالمية والمحلية.

انفاق اجتماعي

وارتفع حجم الإنفاق العام على برامج البعد الاجتماعي بموازنة ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣، حيث حرصت الحكومة على المضي قدما في توفير حياة كريمة للمواطنين، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إليهم؛ مما أدى لزيادة إجمالي مصروفات العام المالي الماضي بنسبة ١٩ر٣٪ لتسجل ٢ر٢ تريليون جنيه.

كما عكست نتائج الحساب الختامي انحياز القيادة السياسية للفئات الأولى بالرعاية عبر تبني سياسات البعد الاجتماعي، حيث زاد الإنفاق العام على الأجور وتعويضات العاملين إلى ٥ر٤١٢ مليار جنيه مقابل ٧ر٣٥٨ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢١ – ٢٠٢٢ بنسبة نمو ١٥٪، كما ارتفع الإنفاق على بند الدعم إلى ٨ر٢٧٥ مليار جنيه مقابل ٨ر١٨٢ مليار جنيه في ٢٠٢١ – ٢٠٢٢ بنسبة نمو ٥٠ر٩٪ وزيادة الإنفاق الفعلي على قطاع الحماية الاجتماعية بنسبة ٣٤٪ عن ٢٠٢١ – ٢٠٢٢، للحد من الآثار الصعبة للصدمات العالمية والإقليمية.

انفاق علي الصحة

وصعد الإنفاق الفعلي على قطاع الصحة خلال العام المالي الماضي ٢ر١٤٧ مليار جنيه مقابل ١٣٦ مليار جنيه عام ٢٠٢١ – ٢٠٢٢، بنسبة نمو ٢ر٨٪، كما ارتفع الإنفاق على قطاع التعليم بنسبة ٩ر٨٪ ليصل إلى ٢ر٢١٢ مليار جنيه مقابل ٨ر١٩٤ مليار جنيه.

إيرادات

وشهد العام المالي الماضي ارتفاعا في الإيرادات العامة بمختلف قطاعاتها، حيث شهدت الإيرادات الضريبية نموا بنسبة ٩ر٢٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢١ – ٢٠٢٢، وبنسبة زيادة ٧ر١٠٧٪ عن المستهدف للعام المالي ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣؛ نتيجة للجهود المبذولة في تحديث وميكنة منظومتي الضرائب والجمارك، وتوسيع القاعدة الضريبية والسعي الجاد نحو تحقيق العدالة الضريبية والحد من التهرب الضريبي، وتسوية النزاعات الضريبية.

منظومة ضريبية

ساعدت المنظومة الضريبية الميكنة، التي عكفت وزارة المالية على تنفيذها خلال السنوات الماضية، في تحصيل حقوق الخزانة العامة للدولة لصالح المواطنين، حيث تسهم في تعظيم جهود دمج الأنشطة غير الرسمية؛ بما يحقق العدالة الضريبية والحياد التنافسي، ويحفز الاستثمار، كما أنها تساعد أيضا في تسريع إجراءات الفحص الضريبي.

وأسهمت الأنظمة الضريبية الإلكترونية في توفير قاعدة بيانات دقيقة عن حجم التعاملات التجارية على مستوى الدولة من خلال منظومة "الفاتورة الإلكترونية" التي بلغ عدد إصداراتها أكثر من مليار فاتورة إلكترونية، وذلك بالتزامن مع "الإيصال الإلكتروني" ومن قبلهما منظومة "الإقرارات الإلكترونية" على نحو يسهم بشكل أكبر في تعزيز حوكمة المجتمع الضريبي، وانعكس ذلك بالفعل في دمج جزء من الاقتصاد غير الرسمي.

المنظومة الجمركية

أما عن المنظومة الجمركية، فقد قامت الحكومة بتطوير التشريعات الجمركية خلال الفترة الماضية بالتوافق مع مجتمع الأعمال والمستثمرين، على نحو يسهم في تبسيط وميكنة وتيسير الإجراءات الجمركية، ومن ثم تسهيل حركة التجارة الداخلية والخارجية وتحفيز مناخ الاستثمار، وتعظيم القدرات الإنتاجية، وتوسيع القاعدة التصديرية.

ونجحت خلال الفترة الماضية في تحقيق العديد من الشراكات المحلية والدولية للتغلب على التحديات في مشروعات القوانين والإجراءات المنظمة للعمل الجمركي، فضلا عن المشاورات مع الجمارك الإيطالية في إطار مشروع التوأمة المؤسسية الذي يهدف إلى التنسيق المتدرج للتشريعات والقواعد والممارسات الجمركية المصرية مع معايير الاتحاد الأوروبي.

إصلاح اقتصادي

من جانبه ، قال السفير جمال بيومي الأمين لاتحاد المستثمرين العرب إن ثورة ٣٠ يونيو ساهمت في تنفيذ مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، وأضاف أن مصر نفذت برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي منذ نوفمبر ٢٠١٦، بهدف تحسين الاقتصاد المصري ومعالجة التحديات المالية التي تواجهها البلاد.

وتضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، تحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمارات.

وأكد أن أحد أبرز عناصر الإصلاح كان تحرير سعر صرف الجنيه المصري، وسمح بتحديد قيمته وفقًا لقوى السوق. هذه الخطوة كانت ضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الثقة في الاقتصاد المصري. رغم تأثيرها السلبي الأولي على المواطنين نتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أنها مهدت الطريق لاستقرار سعر الصرف وتحسن ميزان المدفوعات.

وأوضح أنه بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بتقليل دعم الطاقة تدريجيًا، مما ساهم في تخفيف العبء المالي على الموازنة العامة، كما تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وزيادة الرسوم الجمركية لتعزيز الإيرادات الحكومية، وهذه الإجراءات المالية كانت تهدف إلى تقليل العجز في الموازنة وتحقيق توازن مالي.

وأشار الي أنه فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية، اتخذت الحكومة المصرية إجراءات لحماية الفئات الأكثر تضررًا من هذه الإصلاحات، وتم إطلاق برامج دعم نقدي مثل "تكافل وكرامة" لتقديم مساعدات مالية مباشرة للأسر الفقيرة وكبار السن.

محمد محيي الدين

«الاستراتيجية الوطنية للصناعة ٢٠٣٠» أمام حكومة مدبولي الجديدة

انتهي مركز تحديث الصناعة المصري من إعداد الاستراتيجية الوطنية للصناعة المصرية، حيث تعتبر هذه الاستراتيجية هي المؤشر الذي يتحرك على أساسه القطاع الصناعي خلال السنوات القادمة حتى نهاية ٢٠٣٠ ، حيث أدخلت وزارة الصناعة ممثلة في مركز تحديث الصناعة عدد من التعديلات على الاستراتيجية لتتماشي مع اتجاه الدولة المصرية لتعميق التصنيع المحلي وزيادة الصادرات السلعية، ومن المقرر عرض الاستراتيجية على مجلس الوزراء بعد التشكيل الجديد لحكومة الدكتور مصطفي مدبولي ليتم الشروع في تنفيذها.

استراتيجية الصناعة التي جرى الإعلان عن الانتهاء منها مؤخرا كانت تستهدف مدة زمنية معينة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٧، لكن جرى التوافق على تعديلها لتصبح الاستراتيجية الجديدة تمتد حتى ٢٠٣٠ لتتماشي مع استراتيجية الدولة المصرية ٢٠٣٠.حيث قام مركز تحديثِ الصناعة بعمل عدة تعديلات في الاستراتيجية تمهيدا للعرض على مجلس الوزراء .

وتضع استراتيجية الصناعة المصرية ٢٠٣٠ ، عددا من الأهداف سيتم تحقيقها خلال السنوات القادمة وتبدأ من العام المالي ٢٠٢٤ -٢٠٢٥ وحتى العام ٢٠٣٠، وتستهدف الاستراتيجية عدة أهداف منها، رفع مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلى الإجمالي الى ٥٪ وزيادة مساهمة الصناعة في توفير من ٧ إلى ٨ ملايين فرصة عمل ضمن رؤيةَ ٢٠٣٠ وزيادة القيمة المضافة الصناعية ٢٠٪ سنويًا، وزيادة الصادرات البترولية وغير البترولية من ٥٣ مليار دولار إلى ١٤٥ مليار دولار سنويًا على مدار ٦ سنوات وحتى ٢٠٣٠، كما وضعت الاستراتيجية رؤيةَ للقطاعات الإنتاجية للسلع كما تستهدف نمو سنوي للصادرات يتراوح بين ١٥ إلى ٢٥٪ وفق مقومات القطاعات الإنتاجية المصرية.

تحديات

ولم تغفل الاستراتيجية الوطنية للصناعة المصرية ٢٠٣٠ التحديات التي تواجه الصناعة والتصدير، حيث رصدت ١٦ تحدي داخلي مرتبط ببيئة ومناخ الأعمال منها ما يرتبط بالتشريعات ومنها التحديات الإجرائية والمؤسسية التي يمكن أن تواجه القطاعات الإنتاجية والتصديرية، كما رصدت ١٠ تحديات خارجية مرتبطة ببيئة الأعمال العالمية والأحداث الجيوسياسية، مثل العوائق غير الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي مثل اشتراطات CBAM وهي آلية تعديل حدود الكربون التي تتطلب منتجات مصدرة تتوافق مع ضوابط الاتحاد الأوروبي الجديدة التي تركز على خفض الانبعاثات الكربونية.

كما رصدت الاستراتيجية الوطنية للصناعة، عدة تحديات خارجية منها قانون حماية الغابات وقانون العناية الواجبة وكلاهما يفرض ضوابط معينة على المنتجات المصدرة وهو ما سيتم مراعاته مستقبلا والتنسيق مع القطاعات المصرية الإنتاجية لتتوافق مع هذه القوانين، كما سيتم مراعاة تغير هيكل سلاسل الإمداد ومراكز التوزيع العالمية. ولم تغفل الاستراتيجية المتغيرات العالمية التي تحمل في طياتها فرص وتحديات عالية منها تبني صناعات تكنولوجية ومعلوماتية مثل الاعتماد عل الربوتات الصناعية في العمليات المختلفة أجهزة الاتصال والشبكات والنظم الداعمة لها، والسيارات الكهربائية، وصناعات الطاقة الجديدة والمتجددة وذلك لتكون الرؤية المستقبلية تتوافق مع هذه الاتجاهات العالمية.

استثمارات

وتسعي الاستراتيجية لجذب استثمارات لتعميق الصناعة، باستهداف قطاعات صناعية ذات أولوية تمتلك مصر فيها قاعدة تصنيعية وفرصاً ومزايا تنافسية على المستويين الإقليمي والعالمي، وذلك عبر تقديم حزمة متكاملة من الحوافز والدعم الفني، بما يتلاءم مع احتياجات كل قطاع صناعي، وكذلك بما يستهدف أن تكون مصر مركز اقليمي للتصنيع المستدام والمرن، والتجارة الدولية والتصدير لمناطق العالم المختلفة اعتماداً على حسن استغلال الموارد وتعزيز الابتكار والتحول التكنولوجي الصناعي.

ورصدت استراتيجية الصناعة ٢٠٣٠ عدة إجراءات وخطوات تستهدف توطين عدد من الصناعات الحديثية التي تتميز بارتفاع القيمة المضافة والمحتوي التكنولوجي العالي، وذلك لتقليل فاتورة استيراد المكونات الإنتاجية التي تستنزف العملات الأجنبية ، كما تركز على توسيع الاستثمار في الصناعات الصديقة للبيئة والخضراء من خلال تسهيل إجراءات تخصيص الأرضي لهذه الاستثمارات وإزالة القيود أمامها ومنحها الرخص اللازمة بصورة أسرع.

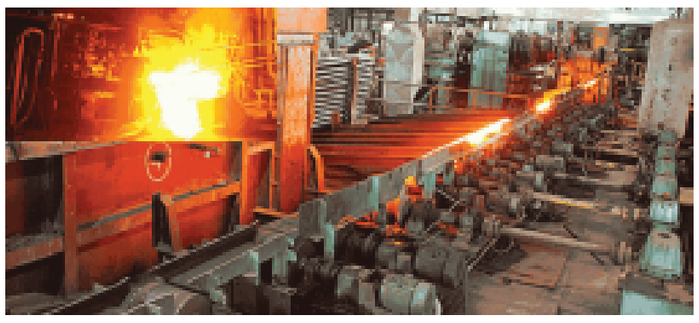

تستهدف تحول مصر لتكون مركزا اقليميا للتصنيع المستدام والمرن .. زيادة الصادرات لـ 145 مليار دولار مقابل 53 مليار دولار ..و القيمة المضافة الصناعية 20% سنويا وتحقيق 15 إلى 25% نمو سنوي للصادرات السلعية ..و مساهمة الصناعة في توفير 7 إلى 8 ملايين فرصة ضمن رؤية الدولة 2030

خطة ٢٥/٢٤

وتولي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، التي تقدمت بها الحكومة إلى البرلمان ووافق عليها مجلس النواب، اهتماما كبيرا بقطاع الصناعة، ودعم جهود الدولة لتعميق التصنيع المحلي وتنمية الصادرات المصرية.

وتستهدف الدولة في استراتيجية التصنيع توطين الصناعة المحلية وتعزيز القدرات الإنتاجية للبلاد، مما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

وحول قطاع الصناعة التحويلية، أوضحت الخطة أنه من القطاعات الرائدة الدافعة للنمو الاقتصادي في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، ويأتي في المرتبة الأولى من حيثُ المُساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة تُناهز ١٥٪، حيث إن خطة التنمية القطاعية تبنت استراتيجية ذات توجهات ثلاث، يستند التوجه الأول إلى تحفيز التصنيع المحلي للمكونات المستوردة للإحلال محل الاستيراد، وقد تم بالفعل حصر الفرص الاستثمارية المُتاحة في هذا الشأن بعد تحليل دقيق لقوائم الواردات، وأسفر ذلك عن تحديد ١٥٢ فرصة، وتقرير طاقتها التشغيلية بنحو ٤٧ ألف فرد، وقدرتها الإنتاجية بما يُناهز ٣ مليار دولار وهو ما يُعادل ١١٪ من الفجوة الاستيرادية والبالغة نحو ٢٥,٧ مليار دولار.

وتشمل قائمة تعميق التصنيع المحلي مجموعة عريضة من الصناعات في مجالات شتى، تضم مُنتجات الحديد والصلب والمُنتجات الورقية، وتصنيع الأدوية والأمصال واللقاحات الطبية، وتصنيع المواسير والغلايات، ومُكوّنات وقطع غيار السيارات.

وحول التوجه الثاني لاستراتيجية التصنيع، أشارت الخطة إلى أنه يتمثل في تنمية الصناعات ذات القدرة التصديرية للأسواق الواعدة، مثل الصناعات الغذائية والنسيجية والهندسية والكيماوية، مع تفعيل دور الأجهزة الداعمة للنشاط التصديري، مثل صندوق المُساندة ومركز تحديث الصناعة، ومكاتب التمثيل التجاري، والهيئات المُشرفة على المعارض والمُؤتمرات الترويجية، ومراكز التدريب المُتخصّصة، وينشد هذا التوجّه الاستراتيجي تسريع وتيرة نمو الصادرات الصناعية بما لا يقل عن ٢٠٪ سنويا.

أما التوجه الثالث للاستراتيجية يتجلى في إعطاء أولويّة للصناعات الخضراء صديقة البيئة لضمان استدامة التنمية، ومن أمثلتها صناعة السيارات الكهربائية، وصناعة الهيدروجين الأخضر، وصناعة الألواح والخلايا الشمسية، ومحطات مُعالجة مياه الصرف الصحي، وتحلية مياه البحر، وتصنيع الأجهزة المُوفرة لاستهلاكات المياه والكهرباء.

كما أن الخطة تركز على تسريع العمل بالمشروعات الجاري تنفيذها لاستكمالها وتعظيم مردود ما تم استثماره في الإنشاءات وأعمال البنية الأساسية.

إجراءات

كان رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، عقد اجتماع قبل أسابيع اجتماعا مع المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة؛ لمتابعة الإجراءات التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للصناعة وتحسين التجارة، وذلك بحضور كل من الدكتورة ناهد يوسف، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، و دعاء سليمة، المدير التنفيذي لجهاز تحديث الصناعة.

تناول الاجتماع عرض ملخص للمخرجات الرئيسية للاستراتيجية، والتي تتضمن شرح الوضع الحالي للصناعة المصرية، وتجارب الدول الأخرى، بالإضافة إلى عرض القطاعات التي تم دراستها، مضيفا أنه تم كذلك تناول الرؤية الاستراتيجية لمركز تحديث الصناعة في هذا الشأن.

و أوضح وزير التجارة والصناعة أن هناك عدة أهداف للاستراتيجية الوطنية، من بينها العمل على زيادة الصادرات المصرية البترولية وغير البترولية من ٥٣ مليار دولار إلى ١٤٥ مليار دولار سنويا على مدى السنوات الست المقبلة، إضافة إلى زيادة القيمة المضافة الصناعية (الناتج الصناعي) بنسبة ٢٠٪ سنويا، ورفع مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٪ على الأقل، وزيادة فرص العمل، من خلال توفير من ٧ إلى ٨ ملايين فرصة.

كما أوضح الوزير أنه تم وضع رؤية محددة للاستراتيجية تتمثل في أن تكون مصر مركزا للتصنيع المستدام ولاعبا رئيسيا في التجارة الدولية، مستفيدة من موقعها الفريد على مفترق طرق الأسواق العالمية، ولذا فتم صياغة رسالة في هذا الإطار تتلخص في استخدام الموارد المصرية ورفع قدرات القوى العاملة، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الشراكات التجارية الاستراتيجية؛ من أجل تحفيز التحول الاقتصادي في مصر وتعزيز اتصالها العالمي.

واستعرض الاجتماع تفاصيل الاستراتيجية، والتي تضمنت تشكيل فريق عمل الاستراتيجية، ومقارنة نمو القيمة المضافة الصناعية في مصر بعدد من الدول الأخرى، ومعدلات التصدير في مصر (من حيث القطاع والحجم)، واحتوت الاستراتيجية كذلك على التحديات التي تواجه قطاع الصناعة في مصر، وعدد من المحاور المقترحة للإصلاحات ذات الأولوية.

ووجه الدكتور مصطفى مدبولي بضرورة تحديد خطة عمل تنفيذية لكل قطاع من هذه القطاعات، ليتم بدء العمل على الفور لتنفيذ الاستراتيجية، كما أكد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة الاهتمام بالـ ١٥٢ صناعة التي تم تحديدها للحاجة إليها، خاصّة أنها ستخفض من فاتورة الاستيراد، بحيث يكون لدينا مستهدفات من المصنعين العاليين، بالإضافة إلى الترويج للمحفزات التي تم اعتمادها بشأن تلك الصناعات.

وتناول الاجتماع كذلك الموقف الخاص بالمجمعات الصناعية، حيث أشار وزير التجارة والصناعة إلى أن عدد المجمعات الصناعية يصل إلى ١٦ مجمعاً داخل ١٥ محافظة، باستثمارات تصل إلى ١٠ مليارات جنيه، وتضم أكثر ٤٨٠٠ وحدة صناعية، توفر نحو ٤٨ ألف فرصة عمل، مشيراً إلى أن من بين تلك المجمعات المجمع الصناعي بمبياض العرب بمحافظة بني سويف، والمجمع الصناعي بمرغم٢ بمحافظة الإسكندرية، والمجمع الصناعي بالبغدادي بمحافظة الأقصر.

اسامة المنياوي

أشرف القاضي: ٣٠ يونيو .. سطرت مستقبل الجمهورية الجديدة بحزم اصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية وصحية وثقافية

الحفاظ علي القطاع الخاص وتحفيزه للنمو المستدام من الاطر التنظيمية للدولة

اعادة بناء الثقافة الانتاجية وزيادة المكون المحلي وتحسين جودته لانطلاق الصناعات الوطنية بتنافسية وتعظيم حجم الصادرات والسعي لايجاد اسواق جديدة للمنتجات الوطنية.

مثلما سطر المصريون بقدراتهم المتفردة صفحات مضيئة من تاريخ الوطن علي مر العصور. وفي القرن ٢١ استطاع المصريون تحقيق انجازات ضخمة وملموسة علي أرض الواقع ساهمت بفاعلية في وضع اسس الجمهورية الجديدة.

وفي تعقيب خاص يقول اشرف القاضي – الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد - ان سلسلة الانجازات التي قامت بها الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري وبمشاركة البنوك المصرية ساهمت في تحقيق وانجاز جزءا كبيرا من خطط الاصلاح الاقتصادي والحفاظ علي مكتسبات الدولة وتشجيع زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة المجالات الاقتصادية الواعدة وتحفيز للنموبوتيره متصاعدة.

فكانت سلسلة من الانجازات السريعة والمتلاحقة من: مشروعات قومية ضخمة في مجالات حيوية تنعكس على حياة المواطن في مجالات: الصناعة – الزراعة – التجارة – تحلية المياة - تطوير ورفع كفاءة وانشاء المئات من محطات المياه بمختلف أنحاء الجمهورية. بالإضافة الي تطوير البنية التحتية وانشاء الكباري والطرق والانفاق والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في اغلب المجالات. فضلا عن تطوير في المنظومة التعليمية والبحث العلمي والصحة والاسكان وحزم الحماية الاجتماعية للمواطن المصري منخفض ومتوسط الدخل.

واكد القاضي ان محور التنمية الاقتصادية المستدامة، يعد احد اهم الملفات الهامة التي تقودها الدولة المصرية ومؤسساتها والبنك المركزي المصري لإنجاز عمليات الاصلاح الشاملة والمخططة. التي تهدف الي رفع معدلات التنمية وتحقيق أعلي معدلات الاكتفاء الذاتي من أغلب السلع والخمات. مما ينعكس بشكل مباشر علي حياة المواطن وتحقيق رؤية ٢٠٢٣.

انضمام مصر الي عضوية تجمع البريكس :

واشاد اشرف القاضي بتوجة الدولة المصرية نحو فتح افاق جديدة للنمو الاقتصادي في ظل التحديات الاقتصادية العالمية التي تشير الي الارتفاع العالمي في معدلات التضخم - وتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي نسبيا - وعدم استقرار اسعار الطاقة. فضلا عن ازمات الغذاء وسلاسل الامداد وتغيرات المناخية التي تؤثر سلبا علي معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب. كذلك انسحاب العديد من رؤس الاموال من الاسواق الناشئة مما اثر سلبا علي انخفاض معدلات التنمية. بالاضافة الي التوترات السياسية العالمية الامر الذي انعكس علي التباطؤ الكبير في تحقيق العدالة الاجتماعية للشعوب في الاسواق الناشئة والدول الاخذة في النمو.

فضلا عن التحديات المحلية التي دفعت مصر الي التوجة وبقوة نحو فتح افاق وقنوات واسواق جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي باستدامة لمواطنيها منها : الفجوة في التمويل خاصة التمويل الاخضر. كذلك ارتفاع اسعار السلع الاساسية والخدمات والتضخم والدين الخارجي وعلاج العجز في الميزان التجاري بناء عليه.

واشار اشرف القاضي ان المصرف المتحد مؤسسة مصرفية تعمل باجندة وطنية، مؤمنة باهمية دورها الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي والتعليمي علي مسار بناء الجمهورية الجديدة:

•ساهم المصرف المتحد مع عدد من البنوك في ضخ استثمارات مصرية لتمويل عمليات التطوير لعدد من الموانئ المصرية منها : ميناء ابوقير وميناء العين السخنة. شملت اعمال الصيانة وتعميق وتطوير الارصفة البحرية لتعظيم طاقتها الاستيعابية لخدمة التجارة العالمية والمحلية. بهدف تعظيم صادرات المنتجات المصرية والخدمات والوصول بها للمعايير العالمية .

•كما قام المصرف المتحد بالعمل علي خلق فرص استثمارية متميزة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع القطاع الخاص وتوفير حوافز استثنائية واقتصادية كبيرة في هذا القطاع . باعتباره أحد الركائز الهامة لتنمية المجتمع وبناء قاعدة صناعية وانتاجية مصرية فعالة تحت شعار «صنع في مصر» .

حيث وقع المصرف المتحد حزمة من الاتفاقيات مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقديم سلسلة متكاملة من الحلول التمويلية المتخصصة والمبتكرة. كذلك باقة من الخدمات الرقمية العالية الجودة عبر فروع المصرف المتحد ال ٦٨ والمنتشرين بجميع انحاء الجمهورية. كذلك اتفاقية مع اتحاد الغرف التجارية المصرية. الامر الذي يساهم في بناء ثقافة انتاجية جديدة وخلاقة وزيادة المكون المحلي وتحسين جودته لانطلاق الصناعات الوطنية وتعظيم حجم الصادرات المصرية واحلال الواردات في مختلف المجالات.

•كما شارك المصرف المتحد في العديد من المشروعات المتخصصة في مجالات التنمية والتنصيع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الاساسية منها شركة القناة للسكر. والتي تستهدف الاكتفاء الذاتي من السكر بل ايضا التحول نحو التصدير في المراحل التالية.

•وكان للمصرف المتحد جهود كبيرة في دعم الابتكارات والاختراعات من العقول المصرية الشابة في كافة المجالات. خاصة تلك التي تعمل علي وضع حلول للمشاكل الاقتصادية وتعظيم الانتاج المحلي في قطاعات هامة من الانشطة الاقتصادية. مما يساهم في زيادة حجم الصادرات المصرية. وذلك من خلال مبادرة رواد النيل. فضلا عن دعم ريادة الاعمال والشركات الناشئة وبرنامج تنمية سلاسل القيمة في مجالي المنسوجات وصناعة الأثاث.

وعلى مدار الخمس سنوات عمر مبادرة رواد النيل برعاية البنك المركزي المصري، قام المصرف المتحد بجهود استثنائية لدعم رواد الأعمال، حيث وصل عدد الخدمات الاستشارية غير المالية التي وفرها المصرف المتحد لأصحاب المشروعات لأكثر من ١٠٩١٠ خدمة استفاد منها اكثر من ٣٠٢١ رائد أعمال وشركة، تضمنت العديد من الخدمات منها تطوير الأفكار والمساعدة في إعداد دراسات الجدوى وتجهيز الملفات الائتمانية والحصول على التراخيص وأيضا دعم التحول الرقمي للشركات القائمة. كما قام المصرف المتحد بتقديم كامل الدعم والتمويل البنكي لعدد ٤٧٧ رائد اعمال من أصحاب المشروعات الصغيرة ، وذلك من خلال ٣ مراكز لخدمات تطوير الأعمال في محافظات المنيا والدقهلية والجيزة، فضلا عن منافذ ب ٦٨ فرعا منتشرة جميع انحاء الجمهورية لخدمة رواد الاعمال والشركات الناشئة والصغيرة ودعمه بنكيا وتقنيا وتاهيله للقيام بدور الاقتصادي والاجتماعي الحيوي لرفع معدلات التنمية الشاملة وفقا لرؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠.

وأطلق المصرف المتحد برنامج تطوير قطاع المنسوجات للملابس الجاهزة في اطار مبادرة رواد النيل ، ويهدف البرنامج لرفع كفاءة الشركات العاملة بالقطاع وزيادة القدرة على التصدير والتواجد على المنصات الالكترونية المحلية والدولية مع العمل على رفع كفاءة الشركات في إدارة ومراقبة الجودة والتحكم في التكاليف وتحسين نظم التقارير لخطوط الانتاج، ومن خلال البرنامج فقد تم تدريب ٣٩٠ شخص بعدد ٢٤ شركة، كما تم التركيز على الشركات الناشئة والأفكار الابداعية للمصريين خاصة الشباب.

وسبقها برنامج متخصص لتوطين صناعة الاثاث وتحسين كفاءه الانتاج والجودة ورفع تنافسيته في الاسواق المحلية والعالمية لعدد ٢٣ شركة مصرية. وقد استمر ذلك البرنامج لمدة ١٠ اشهر مما اسفر عن زيادة حجم المبيعات حيث بلغت قيمها اكثر من ٢٠٠ مليون جنيه خلال تلك الفترة.

•كما قام المصرف المتحد بتقديم الدعم والمساندة المصرفية والفنية لعدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمدن الصناعية الجديدة مثل : مدينة دمياط الجديدة. وايضا بعدد من محافظات الصعيد مثل : المنيا وبني سويف. وذلك بهدف رفع معدلات التنمية وخلق مزيد من فرص العمل ورفع كفاءة المنتج المصري وزيادة تنافسيته عالميا تحت شعار «صنع في مصر» . كان للمصرف المتحد السبق في تمويل اول سيارة مصرية تعمل بالكهرباء في محافظة المنيا.

•كذلك استخدام المصرف المتحد تطبيقات الهندسة المالية كحلول مبتكرة للمساهمة في انهاء مشاكل التعثر الاقتصادي. وذلك من خلال مبادرات البنك المركزي المصري التي تعمل علي اعادة الفاعلية والتنافسية للصناعة الوطنية للعمل والانتاج مرة اخري.

•كما عمل المصرف المتحد علي اطلاق وتطوير الحلول البنكية الرقمية لخدمة وتسهيل التجارة الالكترونية مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة وزيادة حركة التجارة خاصة لق

أرصدة الذهب بالبنك المركزي ترتفع إلى ٤٥١,٢ مليار جنيه بنهاية مايو

كشف تقرير المركز المالي الشهري للبنك المركزي عن ارتفاع أرصدة الذهب المدرج لدي البنك المركزي إلى ٤٥١,٢٣١ مليار جنيه بنهاية مايو الماضي، مقابل ٤٤٨,٤٢٧ مليار جنيه بنهاية أبريل ٢٠٢٤.
أضاف أن أرصدة البنك المركزي لدى صندوق النقد الدولي سجلت ١٧,٨٧٩ مليار جنيه بنهاية مايو، مقابل ٢٠,٨٦٦ مليار جنيه بنهاية أبريل ٢٠٢٤.
وسجلت أرصدة البنك المركزي لدى البنوك ٨٩٦,٨٢٦ مليار جنيه بنهاية مايو، مقابل ٨٧٦,٥٨١ مليار جنيه بنهاية أبريل الماضي.
وارتفع إجمالي حقوق الملكية بالبنك المركزي ليسجل ٦٩,٩٦٥ مليار جنيه بنهاية مايو الماضي، مقابل ٨,٣٥٦ مليار جنيه بنهاية أبريل الماضي.

كان شريكا قويا في بناء دولة ٣٠ يونيو و حائط صد أمام أزمات السنوات السابقة

تنامي ثقة المصريين و التقارير الإيجابية لمؤسسات التصنيف أهم مكاسب القطاع المصرفي المصري بعد تحقيقه أرقام تاريخية في الأرباح و مؤشرات الأداء

تقارير محلية ودولية ترصد ارتفاع مستوى السيولة والودائع بالقطاع المصرفي خلال السنوات الماضية والإدارة الجيدة لمحافظ التمويل والقروض والقدرة على تمويل المشروعات ذات العائد الإيجابي على الاقتصاد

على مدار السنوات التالية لثورة ٣٠ يونيو ، أثبت القطاع المصرفي المصري عبر تمويله ودعمه لخطط التنمية الاقتصادية بأنه شريك قوي ومهم، بخلاف قدرته في الحفاظ على استقرار سوق الصرف، والتكيف مع المتغيرات العالمية والمحلية، والصمود أمام التحديات والأزمات وذلك على مدى عدة سنوات متتالية من الأحداث التي اجتاحت العالم وانعكست على الاقتصاد المصري.

وساهمت المصارف المصرية في تعزيز استقرار الأوضاع الاقتصادية ودعم خطط التنمية، والتكيف مع المتغيرات العالمية والمحلية عبر خططها الاستباقية، والصمود أمام التحديات والأزمات وذلك على مدى عدة سنوات متتالية من الأحداث التي أثرت على عدد كبير من دول العالم.

وأكدت التقارير المحلية والعالمية الصادرة عن كبرى المؤسسات المالية والبحثية ارتفاع مستوى السيولة والودائع بالقطاع المصرفي والإدارة الجيدة لمحافظ التمويل والقروض والقدرة على تمويل المشروعات ذات العائد الإيجابي على الاقتصاد إلى جانب قدرة القطاع المصرفي على تحسين مستوى الخدمات والإسراع بخطى التحول الرقمي.

وحسب تقرير صدر عن مركز معلومات مجلس الوزراء، فإن البنوك المصرية نجحت في تعزيز وجودها، كما أنه من المتوقع أن تصمد نسب رأس المال التنظيمي للبنوك المصرية لكونها مدعومة بتوليد رأس مال داخلي قوي على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية.

وأظهر التقرير تنامي ثقة المصريين في القطاع المصرفي، حيث حققت الودائع أرقاما قياسية، ليزيد الإجمالي منها لدى القطاع المصرفي بأكثر من ٥ أضعاف، حيث بلغت ٩,٢ تريليون جنيه في مارس ٢٠٢٣، مقابل ١,٤ تريليون جنيه في مارس ٢٠١٤.

ولفت التقرير إلى تحسن مؤشرات إلسلامة المالية للقطاع المصرفي المصري، مشيراً إلى التحسن الإيجابي في كفاية رأس المال والذي تقيس مؤشراته قدرة رأس المال على استيعاب الصدمات وتحمل الخسائر غير المتوقعة.

كما كشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع أصول البنوك العاملة بالسوق المصرية لتسجل ١٧,٨٩٦ تريليون جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٤، مقابل ١٤,٢٠٠ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، بارتفاع بلغ ٣,٦٩٥ تريليون جنيه.

وأوضح المركزي أن محفظة الأوراق المالية واستثمارات البنوك في أذون الخزانة سجلت ٥,٤٩٠ تريليون جنيه بنهاية مارس الماضي، مقابل ٥,١٨٣ تريليون جنيه بنهاية عام ٢٠٢٣.

أضاف أن إجمالي ودائع القطاع المصرفي ارتفعت إلى ١١,٤٢٥ تريليون جنيه بنهاية مارس الماضي، مقابل ١٠,١٣٧ تريليون جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٣.

وسجلت أرصدة الإقراض والخصم نحو ٦,٨١٧ تريليون جنيه بنهاية مارس الماضي، مقابل ٥,٤٦٢ تريليون جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٣.

وسجل صافي أرباح البنوك بالسوق المصرية نحو ١٥٦,٢٢٣ مليار جنيه بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

وكشفت قائمة المركز المالي والدخل للبنوك عن وصول صافي العائد للبنوك إلى ١٨٤,٧٢٨ مليار جنيه، وصافي الإيرادات إلى ٢٤٩,٠٧٥ مليار، وإجمالي المصروفات إلى ٩٢,٨٥٢ مليار جنيه.

وفي وقت سابق ، كشفت بيانات وفق بيانات المركزي المصري ارتفاع أصول المصارف العاملة بالسوق المصرية إلى ١٤,٧٤٢ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل ١٣,٧٩٨ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٣، بزيادة ٩٤٤ مليار جنيه

وذكر تقرير صدر حديثًا عن مجلة « The banker » العالمية المتخصصة في رصد المصارف حول العالم، أن البنوك المصرية نجحت في تعزيز مركزها المالي والاستمرار في التوسع الجغرافي بالرغم من الأزمات المتتالية حول العالم.

وفق تقرير حديث صادر عن اتحاد المصارف العربية فإن عدداً من البنوك المصرية تصدرت قائمة أقوى ١٠٠ مصرف عربي لعام ٢٠٢٢ بدعم قوتها.

وتتمثل هذه البنوك في، الأهلي المصري، بنك مصر البنك التجاري الدولي مصر، بنك فيصل الإسلامي، بنك الإسكندرية، بنك التعمير والإسكان، مصرف أبوظبي الإسلامي، البنك الزراعي المصري.

وبلغت قيمة رأس المال هذه المصارف قرابة ٢٩,٧ مليار دولار. كما بلغ مجموع الموجودات لهذه المصارف نحو ٣٨٥,٤ مليار دولار.

وحسب التقرير - جاء البنك الأهلي المصري في المرتبة الأولى محلياً والـ١٣ عربياً ضمن اللائحة من حيث رأس المال لعام ٢٠٢٢، تلاه بنك مصر في المرتبة الثانية محلياً والـ١٧ عربياً.

وبحسب القوائم المالية للبنك الأهلي المصري عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ حيث حقق البنك أرباح قبل الضرائب قدرها ٧١ مليار جنيه، وصافي أرباح بعد الضرائب قدرها ٣٥ مليار جنيه، حيث سدد البنك ٣٦ مليار جنيه ضرائب لخزينة الدولة.

ويبلغ إجمالي المركز المالي ٤,٤ تريليون جنيه في ديسمبر ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٣,٢ تريليون جنيه في ديسمبر ٢٠٢١ وصولا إلى نحو ٤,٩ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٣، كما ارتفعت حقوق الملكية في ديسمبر ٢٠٢٢ بنحو ٤١ مليار جنيه عن ديسمبر ٢٠٢١ لتسجل ٢٢٣ مليار جنيه.

البنك المركزي المصري يكشف عن ارتفاع أصول البنوك العاملة بالسوق المصرية لتسجل 17,896 تريليون جنيه بنهاية مارس 2024 و محفظة الأوراق المالية واستثمارات البنوك في أذون الخزانة تسجل 5,490 تريليون جنيه

وبلغ حجم محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ١٤٣ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٢ وزيادتها إلى ١٥٩ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٣؛ وذلك بالمقارنة بـ ١١٠ مليارات في ديسمبر ٢٠٢١.

وحصل البنك الأهلي المصري على لقب العلامة التجارية المصرفية الأعلى قيمة في مصر لعام ٢٠٢٢، كما احتل المرتبة ٢٢ عربيا والـ٣١٥ عالميا بقيمة علامته التجارية البالغة نحو ٤٧٨ مليون دولار. تلاه بنك مصر في المرتبة الثانية محلياً والـ٢٦ عربيا والـ٣٤٣ عالمياً، وأخيرا، البنك التجاري الدولي في المرتبة الثالثة محليا والـ٣٢ عربيا والـ٣٨٧ عالميا.

وجاء بنك مصر في المركز الثاني – حيث اعتمدت الجمعية العامة لبنك مصر القوائم المالية للسنة المنتهية في ديسمبر ٢٠٢٢، وأظهرت المؤشرات المالية لأداء أعمال البنك تحقيق أرباح قبل الضرائب تبلغ ٤٠,٨ مليار جنيه مصري مع سداد ١٥,٩ مليار جنيه مصري للضرائب، ليصل صافي الربح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ إلى ٢٥ مليار جنيه.

وبلغ إجمالي المركز المالي نحو ٢,٢ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل ١,٦ تريليون جنيه في ديسمبر ٢٠٢١ بمعدل نمو قارب ٣٧,٥ ٪، وبلغت محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر نحو ٥٨,٩ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢.

ويمتلك البنك ٨٢٧ فرعاً ووحدة مصرفية منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية بنهاية يوليو ٢٠٢٣ بالإضافة إلى تواجده إقليمياً وعالمياً بفروع في كل من: الإمارات العربية المتحدة، وفرنسا، وبنوك تابعة في كل من: لبنان، وألمانيا، وكذلك مكاتب تمثيل في الصين (كوانزو)، وروسيا (موسكو)، وكوريا الجنوبية (سيول)، وإيطاليا (ميلانو)، وكوت ديفوار (ابيدجان)، بالإضافة إلى مكتب تمثيل في كينيا (نيروبي).

ويستهدف بنك مصر التوسع في قارة إفريقيا، وكذلك منطقة الشرق الأوسط من خلال تنفيذ مشروعات للتواجد بفروع خارجية في كل من المملكة العربية السعودية، والصومال، وتأسيس بنك تابع في جيبوتي، بالإضافة إلى تحويل مكتب تمثيل كينيا إلى فرع خلال ثلاث سنوات من تشغيل المكتب، هذا بجانب شبكة واسعة من المراسلين تغطي جميع بلدان العالم.

وكشف بنك القاهرة عن قوائمه المالية، حيث حقق صافي أرباح بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ وبما يفوق المعدلات المستهدفة، حيث بلغ معدل النمو في صافي أرباح البنك نحو ٥٧٪ والتي تجاوزت ٤,٥ مليار جنيه مقابل ٢,٩ مليار جنيه مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، فيما سجلت الأرباح قبل الضرائب ٧,٥ مليار جنيه مقابل ٤,٨ مليار جنيه بمعدل نمو ٥٧٪، وتأتي تلك النتائج الإيجابية مدعومة بالنمو الذي حققه البنك بمختلف أنشطته المصرفية.

وفي إطار دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المجالات الصناعية والتجارية والخدمية وذلك من خلال مراكز ووحدات أعمال متخصصة لخدمة عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة التي وصل عددها إلى ٥٣ مركز ووحدة أعمال تغطي كافة أنحاء الجمهورية، فقد بلغ حجم التمويل لهذا القطاع ٢٠,٤ مليار جنيه بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ١٩,٢ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢.

البنوك الخاصة

وبالنسبة للبنوك الخاصة، بلغت صافي الأرباح البنك التجاري الدولي بالربع الثالث من العام الجاري، ٢٢,٤٠٩ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣ ، مقارنة بـ ١٢,١٩٨ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢، بمعدل نمو ٨٣,٧ ٪ .

وفاز البنك التجاري الدولي – مصر CIB، بجائزة مرموقة للتميّز من مؤسسة يوروموني العالمية، حيث تم اختياره كأفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر لعام ٢٠٢٣.

وبحسب بيانات المركزي الربع سنوية، ارتفع إجمالي الودائع بأكبر ٥ بنوك إلى ٦,٦٩٠ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣، وارتفع صافي أرباح البنوك بالقطاع المصرفي المصري، إلى ٢١٢,٥٨٢ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣ مقابل نحو ٩٣,٣٩٦ مليار بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢.

وبلغ حجم أصول أكبر ١٠ بنوك في مصر، ١١,٦٨٥ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣، لتستحوذ على نحو ٧٩,٢٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي.

استقرار القطاع

وعلى مدار السنوات الماضية، تمكنت الدولة المصرية من إرساء دعائم قطاع مصرفي قادر على المساهمة في الحفاظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية ودعم خطط التنمية، والتكيف مع المتغيرات المختلفة، والصمود أمام التحديات والأزمات المتعددة، حيث عملت الدولة من خلال خطوات استباقية بجانب تطويع أدوات السياسة النقدية على زيادة ثقة المتعاملين مع القطاع المصرفي وتعزيز نسب الشمول المالي من خلال مجموعة من الإجراءات التي وضعها البنك المركزي، فضلا عن لعب القطاع المصرفي دورا رئيسيا في تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتحقيق الحماية المالية للعملاء والمستثمرين، بما جعل القطاع يتمتع بالسيولة والربحية، ويسهم في تحقيق حالة من الاستقرار المالي الذي يعد ركيزة أساسية للوصول إلى نمو اقتصادي مستدام، وهو ما لاقى إشادة المؤسسات الدولية بجهود مصر في هذا الصدد .

ورصدت تقارير عدة صمود هذا القطاع أمام الأزمات العالمية وتحقيقه مؤشرات ونتائج قياسية بعد سنوات من السياسات النقدية والمصرفية الفعالة ، وفي تقرير سابق توقعت " فيتش " تحقيق نموًا قويًا في القطاع المصرفي خلال العشر سنوات المقبلة، حيث يوجد مجال كبير للتوسع بالخدمات المصرفية، وهناك إمكانية كبيرة لتوسيع قاعدة المودعين بالبنوك . ، وذلك بعد أن كانت تتوقع في عام ٢٠١٣ أن القطاع المصرفي المصري سيواجه صعوبات كبيرة، حيث تتجه المخاطر الائتمانية والمخاطر المتعلقة بالعملات الأجنبية إلى الارتفاع في ظل الظروف الحالية، وخاصة على المدى القريب في ظل استمرار الافتقار إلى سياسات واضحة

ناصر ..

دعما للتوسع في لشمول المالي..

البنك الأهلي المصري يوقع بروتوكول تعاون مع جامعة عين شمس

وقع البنك الأهلي المصري بروتوكول تعاون مع جامعة عين شمس، يتضمن حزمة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية وأهمها إصدار البطاقة الموحدة " ميزة مسبقة الدفع " لطلبة الجامعة، وتقديم الخدمات غير المالية لطلبة الجامعة، وهو ما يأتي توافقا مع استراتيجية البنك وتوجهات البنك المركزي المصري نحو التوسع في تطبيق الشمول المالي والتحول الرقمي من خلال دمج شريحة الشباب بالمنظومة المصرفية.

حضر التوقيع يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، والدكتور محمد ضياء زين العابدين رئيس جامعة عين شمس، وكريم سوس الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلي المصري، والدكتورة غادة فاروق نائب رئيس الجامعة، والدكتورة نيفين عاصم رئيس قطاع الابتكار والتدريب بجامعة عين شمس، وخالد بسيوني مدير عام الشمول المالي بالبنك المركزي المصري، وهالة حلمي رئيس المنتجات والشمول المالي بالبنك الأهلي المصري، وفرق العمل المختصة بالبنك والجامعة.

حيث أكد يحيى أبو الفتوح حرص البنك الأهلي المصري على توفير المنتجات والخدمات المصرفية لكافة فئات العملاء الحاليين والمرتقبين، بما يساهم في تلبية احتياجاتهم خاصة من الشباب، حيث يشمل التعاون مع الجامعة تقديم الخدمات غير المالية التابعة لمبادرة رواد النيل، بداء من تقييم فكرة المشروع مرورا بكافة مراحل المشروع ووصولا الى مرحلة التمويل، بالإضافة الى رفع كفاءة ذوي الإعاقة من الطلبة في مجالات التدريب والتطوير.

مشيرا إلى أن إصدار بطاقة "ميزة مسبقة الدفع " لطلاب الجامعات يعزز تحقيق خطة البنك في التوسع في ميكنة المدفوعات والمتحصلات بشكل عام، بما يتماشى مع خطط وتوجهات البنك المركزي المصري في التحول الرقمي والتحول الى مجتمع أقل اعتمادا على النقد وتدعيم الشمول المالي، وذلك من خلال استقطاب شرائح جديدة من الطلاب من الشباب من غير المتعاملين مع القطاع المصرفي.

وأعرب الدكتور محمد ضياء عن اعتزازه بالتعاون مع البنك الأهلي المصري، مشيدا بالتوجه الإيجابي والرائد للبنك في دعم الجامعات بشكل عام بالمنتجات والخدمات المصرفية، إضافة الى الخدمات غير المالية، لما لها من تأثير إيجابي على المنظومة التعليمية، والتي يسفر عنها تسهيل عمليات السداد الالكتروني وتوفير كافة سبل الراحة للطلبة، مضيفا بانه خلال المرحلة الأولى من اصدار البطاقة الموحدة قد تم تفعيل المنظومة على طلاب كليات (الآداب / حاسبات / حقوق / اثار / اعلام) في الحرم الجامعي الرئيسي وطباعة 20 ألف بطاقة حتى الآن وجارى التوسع في الإصدارات وتنشيط البطاقات، كما تم من جانب الجامعة تكليف فريق عمل بكل كلية للعمل على هذه المنظومة، وتوفير فريق عمل اخر لتصوير الطلبة بهذه الكليات تمهيدا لطباعة البطاقات كونها بديل عن بطاقة الهوية الجامعية.

ومن جانبه أضاف كريم سوس أنه تم إطلاق عدد من الشراكات الناجحة بمختلف القطاعات، حيث تعد جامعة عين شمس أحدث تلك الشراكات، كونها واحدة من أكبر الجامعات المصرية والتي تضم الآلاف من الطلبة، مؤكدا حرص البنك الأهلي المصري على التيسير على الطلاب في معاملاتهم المالية، مشيرا الى التنسيق مع البنك المركزي المصري بشأن اعتماد الجامعة كمقدم خدمة للبطاقة الموحدة " ميزة مسبقة الدفع" عملا على تسهيل إجراءات إصدار البطاقة للطلبة واستيفاء طلبات الإصدار من خلال الجامعة مباشرة دون الحاجة للتوجه لأي من فروع البنك، إضافة إلى تنظيم ندوات تثقيفية للطلبة عن طريق الفرق المتخصصة بالبنك لزيادة وعيهم بالشمول المالي بشكل دوري، والترويج لخدمات قطاع الابتكار والتدريب للشركات المتعاملة مع البنك الأهلي المصري وتقديم عروض خاصة لهم.

وأوضحت الدكتورة غادة فاروق أنه قد تم إجراء التجارب الفعلية بنجاح على استخدام الطلاب لهذه البطاقات في كافة المدفوعات الالكترونية وأيضا في منظومة البوابات الالكترونية بالحرم الجامعي الرئيسي بالتنسيق مع الشركة الموردة لهذه المنظومة.

كما أكدت دكتورة نيفين عاصم رئيس قطاع الابتكار والتدريب بالجامعة على أهمية البروتوكول الموقع مع البنك الأهلي المصري لتحقيق أقصى استفادة ممكنة لطلاب الجامعة بجانب إتاحة الفرصة لعدد كبير من طلاب الجامعة للتدريب بالبنك لزيادة وعيهم بالشمول المالي وتنفيذ برنامج مشترك لتأهيل الطلبة لسوق العمل المصرفي واتاحة فرص التدريب الصيفي والتعيين لطلبة جامعة عين شمس بما فيهم طلبة ذوي الهمم مع تقديم البرامج التدريبية الخاصة بالعاملين بالبنك.

وأوضحت هالة حلمي أن البطاقة الموحدة " بطاقة ميزة " يعد بديل لبطاقة الهوية الجامعية للطالب حيث يتم طباعة البطاقة متضمنة بيانات الطالب الجامعية وصورته الشخصية بالإضافة الى امكانية استخدامها في العديد من الخدمات منها إتاحة الدخول للجامعة من خلال البوابات الالكترونية، وكذا عمليات السحب والإيداع والمشتريات من ماكينات POS والتسوق الامن عبر الانترنت واستقبال كافة الحوالات الداخلية والخارجية، موضحة انه سيتم إتاحة تقسيط البرامج التدريبية الخاصة بقطاع الابتكار والتدريب بالجامعة لعملائها باستخدام بطاقات ائتمان البنك الأهلي المصري، مشيرة إلى أن البنك لم يغفل عملائه من ذوي الهمم والعمل على رفع كفاءة الأشخاص ذوي الإعاقة من الطلبة في مجالات التدريب والتطوير لدمجهم للمجتمع وتوفير لهم كافة سبل الراحة.

لتسريع وتيرة نمو الشركات الناشئة

بنك مصر يوقع بروتوكول تعاون مع شركة راية لمراكز البيانات لدعم برنامج "تقدر"

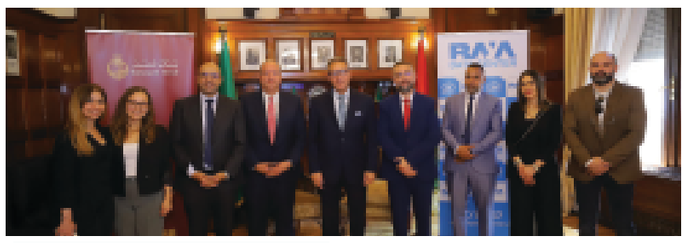

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع شركة راية لمراكز البيانات، لدعم برنامج بنك مصر "تقدر" لتسريع وتيرة نمو الشركات الناشئة، وقام محمد الصبان - رئيس قطاع المشروعات الاستراتيجية ببنك مصر بتوقيع البروتوكول مع المهندس هشام عبد الرسول - الرئيس التنفيذي لشركة راية لتكنولوجيا المعلومات، بحضور محمد الاتربي - رئيس مجلس إدارة بنك مصر، المهندس نشأت قودة - المدير التنفيذي لشركة راية لمراكز البيانات، وعدد من قيادات البنك والشركة.

بموجب هذه الاتفاقية، ستتعاون شركة راية لمراكز البيانات مع فريق الابتكار والمشروعات الاستراتيجية ببنك مصر لتوفير خدمات متنوعة، مثل منصات استضافة مراكز البيانات، الأمن السيبراني، خدمات الدعم، والأنشطة التسويقية المصممة خصيصًا لتلبية متطلبات الشركات الناشئة المشتركة في برنامج "تقدر"، بما يتوافق مع أفضل الممارسات ذات الصلة بالسوق المصري والعالمي.

برنامج "تقدر" هو برنامج لتسريع وتيرة نمو الشركات الناشئة الخاص بنك مصر، مصمم لتقديم الدعم الفني والمالي على مدى ستة أشهر، ويقدم البرنامج مجموعة واسعة من خدمات الدعم الفني والمالي إلى جانب العديد من المزايا الاستراتيجية، بما في ذلك الوصول إلى قاعدة عملاء تضم أكثر من ١٥ مليون شخص تغطي جميع الفئات، والتواصل مع الخبراء المتخصصين، والاستفادة من الشراكات الاستراتيجية في جميع القطاعات، بالإضافة الي استمرار الدعم وفرص النمو لجميع الشركات المتخرجة من البرنامج.

و أكد محمد الصبان - رئيس قطاع المشروعات الاستراتيجية ببنك مصر، «يعد توقيع بروتوكول التعاون مع شركة راية لمراكز البيانات لتدعم برنامج بنك مصر «تقدر» لتسريع وتيرة نمو الشركات الناشئة استكمالا لدور بنك مصر في دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة، خاصة في ظل الظروف العالمية الحالية التي تؤثر بشكل كبير على اقتصادات الدول ، حيث يقوم بنك مصر بمنح رواد الأعمال والشركات الناشئة كل الدعم اللازم للنهوض بهم ومساعدتهم على تجاوز كافة العقبات ، حيث يعمل بنك مصر كمؤسسة مالية كبرى لتقديم حلول مبنية على معرفة دقيقة باحتياجات العملاء، كما ستستفيد الشركات الناشئة المنضمة للبرنامج من حزمة استثمارية مالية ودعم فني من الخبرات المختلفة العاملة ببنك مصر، بهدف تحقيق نمو أسرع لهذه الشركات.

ومن جانبه أعرب هشام عبد الرسول عن فخره بهذا التعاون مع بنك مصر كشريك استراتيجي للابتكار الرقمي، مؤكدًا على التزام الشركة بتقديم أحدث الحلول التكنولوجية التي تعزز من كفاءة العمليات المصرفية وتلبية احتياجات العملاء بأعلى مستوى من الجودة، وتقديم الدعم الكامل للشركات الناشئة تحت مظلة برنامج "تقدر"، وأضاف أن مصر لديها العديد من المقومات وأهمها العقول والكوادر المؤهلة التي تحتاج لدعم جميع الجهات المعنية.

فيما أعرب المهندس نشأت قودة - المدير التنفيذي لشركة راية لمراكز البيانات عن سعادته بهذه الشراكة، وتعهد بتقديم كافة الجهود المتخصصة لدراسة وتحليل احتياجات القطاع المالي وطرح الحلول والاستشارات التكنولوجية المتعلقة بالتحول الرقمي والابتكار في هذا القطاع الهام ، وذلك في إطار مسؤوليتنا المجتمعية بتطوير هذه الصناعة على صعيد رفع مستوى كفاءة القوى العاملة بمجال تكنولوجيا المعلومات ، وأكد أن هذه الاتفاقية تهدف إلى تقديم الدعم الفني والاستشاري والتسويقي لتشجيع ومساعدة الشركات الناشئة على النمو والمنافسة عالميًا وليس فقط محليًا.

ومن الجدير بالذكر أن بنك مصر يولي أهمية كبرى لقطاع المشروعات على اختلاف أحجامها وترسيخ مفهوم ريادة الأعمال باعتبارها قاطرة النمو الاقتصادي، لذلك قام البنك بافتتاح عدد من مراكز خدمات تطوير الأعمال بهدف دعم رواد الأعمال وإطلاق الطاقات الكامنة لدى الشباب، وزيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الشركات الناشئة والقائمة في القطاعات الاقتصادية المستهدفة لتعزيز المنتج المحلي من خلال صناعة وطنية تمتلك القدرة على المنافسة وغزو أسواق جديدة على الصعيد الدولي.

البنك التجاري الدولي-مصر «CIB» يوقع مذكرة تفاهم مع «SAS Institute» لتعزيز مهارات وخبرات طلاب الجامعات

أعلن البنك التجاري الدولي مصر CIC - أكبر بنك قطاع خاص في مصر - عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة «SAS etutitsnl»، وذلك في إطار اهتمام المؤسستين بتطوير الشباب وتهيئتهم لسوق العمل من خلال تمكينهم من استكشاف مسارات ومهارات تنموية تواكب المتغيرات المحلية والعالمية.

ويأتي هذا التعاون تأكيدا على مواصلة البنك التجاري الدولي مصر لدوره الرائد في دعم وتمكين الشباب الجامعيين من الحصول على الخبرات والمهارات العملية اللازمة لإلحاقهم بسوق العمل بما يتواكب مع أحدث المستجدات المحلية والعالمية ومتطلبات التشغيل وبما يواكب التطورات التكنولوجية المتلاحقة على كافة الصعد التشغيلية داخل سوق العمل.

وذلك من أجل بناء اقتصاد قوي ذو كفاءات وكوادر بشرية على أعلي مستوى من المهارة والإبداع والقوة الإنتاجية. تماشيًا مع توجهات الدولة المصرية والبنك المركزي المصري في نشر الوعي الرقمي وتأهيل العنصر البشري وإتاحة كوادر من الخريجين المتفاعلين مع الواقع العملي في المجالات المستحدثة للتكيف مع الثورة الرقمية الأخيرة وتأثيرها الحتمي في إعادة تشكيل اقتصاد المستقبل واستدامته ضمن التحول الاقتصادي و التكنولوجي العالمي.

وشهد حفل التوقيع حضور ممثلي الإدارة العليا من الجانبين، حيث حضر كل من محمد السناري رئيس قطاع الموارد البشرية وأحمد كمال مدير البرامج العالمية للأسواق الناشئة في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا بما لهم من خبرات واسعة في هذا النوع من الشراكات بين القطاع الخاص والمؤسسات لتعزيز مهارات الشباب ومنحهم ميزة تنافسية فريدة لمساعدتهم في الاستعداد للالتحاق بسوق العمل.

جهاز المشروعات يضخ ٥١,٢ مليار جنيه للمشروعات الصغيرة والمتناهية في ١٠ سنوات

قال باسل رحمى الرئيس التنفيذى لجهاز تنمية المشروعات، إنه سيتم الإعلان عن برامج تمويلية لنماذج مشروعات جديدة قابلة للتنفيذ والتمويل، من خلال أفرع الجهاز بكافة المحافظات، منها برنامج مخصص للمشروعات الابتكارية والجديدة وبرنامج لتمويل مشروعات الشباب والمرأة، وأن هذه المشروعات ما هى إلا بداية لخطة عمل جديدة سيعمل الجهاز على تنفيذها فى الفترة المقبلة.

وأضاف رحمى فى بيان ، أن الخطة تعتمد على عدد من المحاور منها تفعيل قانون تنمية المشروعات ٢٠٢٠/١٥٢ بالتنسيق مع كافة جهات الدولة، وتوعية المواطنين بالمزايا والتيسيرات التى يقدمها، ورقمنة خدمات الجهاز بالتعاون مع كبرى شركات الاتصالات، والتوسع فى دعم المشروعات الابتكارية وريادة الأعمال والانتهاء من منصة المشروعات الصغيرة لتوفير خدمات إلكترونية متكاملة لأصحاب المشروعات القائمة أو الراغبين فى إقامة مشروعات جديدة، وذلك بمناسبة الاحتفال بالعيد السنوى الثامن ليوم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٧ يونيو من كل عام يومًا عالميًا للاحتفاء به.

وتابع رحمى أن الجهاز مستمر فى التعاون والتنسيق مع كافة الجهات الدولية لتنفيذ مشروعات لتطوير البنية الأساسية فى المناطق الأكثر احتياجا؛ باستخدام العمالة الكثيفة مما يتيح فرص تشغيل للعمالة غير المنتظمة، كما يهيئ البيئة المناسبة لإقامة المشروعات الصغيرة والتوسع فيها، مؤكدا أن الفترة المقبلة ستشهد مزيدا من الاهتمام بمشروعات الاقتصاد الأخضر والمشروعات التراثية والبرامج التدريبية المتنوعة لتوفير كوادر بشرية قادرة على مواكبة التطورات فى الأسواق.

وأوضح رحمى أن الجهاز مستمر فى التنسيق مع كافة الوزارات والجهات المعنية، وفقا لمنظومة متكاملة لتفعيل خطة الدولة للعمل على زيادة مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة فى دفع الاقتصاد الوطنى، من خلال مساعدة أصحابها على تقديم منتجات جديدة متطورة على قدر عال من الجودة، مما يمكنها من المنافسة فى الأسواق المحلية والوصول للأسواق العالمية، مشيرا إلى أن توجيهات الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الجهاز تؤكد باستمرار على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات التى من شأنها تشجيع الشباب على العمل الحر ودعم رواد الأعمال والمبتكرين.

البنك الدولي يتوقع ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج خلال ٢٠٢٤

قال البنك الدولي، إن تدفقات تحويلات المصريين بالخارج عبر القنوات الرسمية شهدت انتعاش بمجرد توحيد أسعار الصرف في شهر مارس ٢٠٢٤.

قدر البنك الدولي أن ترتفع تحويلات المغتربين إلى دول المنطقة لتسجل ٥٨ مليار دولار في ٢٠٢٤، مقابل ٥٥ مليار دولار خلال العام الماضي.

وتوقع البنك الدولي في أحدث عدد من تقرير «موجز الهجرة والتنمية»، أن يؤدي خفض قيمة الجنيه المصري والاستثمارات الكبيرة من الإمارات العربية المتحدة (صفقة رأس حكماء) واتفاقية بقيمة ٨ مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي إلى زيادة تدفق الاستثمارات في محافظ الأوراق المالية وتحويلات المصريين في الخارج هذا العام.

وعزى التقرير الانخفاض الكبير في تلك التدفقات خلال عام ٢٠٢٣ في المقام الأول إلى التراجع الحاد في التدفقات إلى مصر، أكبر دولة متلقية للتحويلات في المنطقة على الإطلاق.

وأضاف أنه من المرجح أن تكون الفجوة الكبيرة بين سعر الصرف الرسمي والسوق الموازية قد أدت إلى ذهاب التحويلات إلى قنوات غير رسمية.

ولفت التقرير إلى أن مصر عانت في عام ٢٠٢٣ من نقص حاد في العملات الأجنبية بسبب نظام سعر الصرف الثابت والمبالغة في قيمة العملة المحلية. وأدى ذلك إلى ظهور سوق موازية، حيث تجاوز الجنيه المصري ٧٠ جنيها مصريا مقابل الدولار الأمريكي في وقت ما، وخفض بشكل كبير التحويلات الرسمية من المغتربين المصريين.

انخفضت تحويلات المصريين بالخارج إلى مصر بنسبة ٣١٪ تقريبًا في عام ٢٠٢٣ لتصل إلى ١٩,٥ مليار دولار، إذ أدى سعر صرف ثابت إلى جانب نقص العملات الصعبة، إلى عودة وارتفاع سعر صرف السوق الموازي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وتأجيل المراجعة الأولى والثانية لتسهيل صندوق النقد الدولي الممد، وإثارة تخفيضات التصنيف من قبل وكالات التصنيف الثلاث الكبرى، والتي عكست تدهور قدرة البلاد على تحمل الديون وعجز العملات الأجنبية.

شيماء مرسي

الحصاد
الرؤية الثاقبة أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ • العدد ٧٤٨

صافي الأصول الأجنبية بالقطاع المصرفي يحقق فائضا لأول مرة منذ يناير ٢٠٢٢

كشف البنك المركزي، عن تحقيق صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي المصري فائضـا بقيمة تعـادل ٦٧٩,٤٠٥ مليار جنيه (١٤,٣ مليار دولار) خلال شـهر مايو الماضـي، مقابل عجز بلغ ٣,٦ مليار دولار (ما يعادل ١٧٤,٣٨٥ مليار جنيه) بنهاية أبريل الماضي.

وبذلـك تكون الأصول الأجنبية حققت فائضا لأول مرة منذ يناير ٢٠٢٢ والتى حققت فائضا وقتها يعادل ٩,٦٧٤ مليار جنيه.

وجاء ذلك مدعوما بقرارات البنك المركزي الخاصة بتوحيد سعر الصرف في ٦ مارس الماضي ورفع سـعر الفائدة بمعدل ٦٠٠ نقطة، وصفقات الاسـتثمار التي تمت وعلى رأسها رأس الحكمة.. ويمثل بند صافي الأصول الأجنبية، الأصول المستحقة للجهاز المصرفـي على غير المقيمين مطروحا منها التزامات تجاه غير المقيمين، ويعبر التغير فـي هذا البند عن صافـي معاملات الجهاز المصرفي (بما فيـه البنك المركزي) مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة.

تحت شعار «مبادرة العطاء.. تبرعك بالدم حياة»..

بنك مصر يطلق من جديد حملة للعاملين به للتبرع بالدم

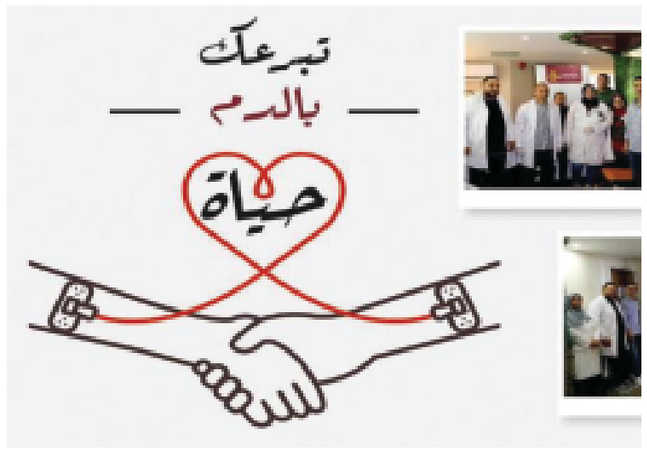

أطلـق بنـك مصر من جديـد حملة للتبـرع بالدم للعامليـن به، وذلك بالتنسـيق بين قطـاع الموارد البشـرية ببنك مصر و بنك الدم الرئيسـي التابع للمصل واللقاح (فاكسيرا) لتنظيم الحملة بمقرات البنك فـي محافظتي القاهـرة والجيزة، مع توفير الخبـراء الطبيين والمعدات اللازمـة، واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية اللازمة.

ويأتي حـرص بنك مصر علي تنظيم هذه الحملة بشـكل دوري ومسـتمر للعامليـن بـه ايمانا منه بأهمية المشـاركة المجتمعية الفعالـة لأبناء الوطن والوقوف معهم في مشكلاتهم وآلامهم وخصوصا المرضـى والأطفال مـن ذوي الاحتيـاج العاجل لنقل الدم، حيث أسـهمت هـذه الحملة إلى جانب حملات مجتمعية وإنسانية أخرى نظمها البنك في السـابق في ترسيخ ثقافة العمل التطوعي والعطاء الإنساني لدى الموظفين الذي يعد تجسيداً حقيقيا للانتماء والإيثار، إلى جانب انعكاساتها الإيجابية وفوائدهـا الصحيـة والانسـانية علـى المتبرعين بالـدم من الموظفين، فقد حـرص البنك علي زيادة وعـي موظفيـه بأهمية التبرع بالدم لخلق شـعور بالانتمـاء بين الموظفين وتعزيـز ثقافة التبرع بالدم داخل المجتمع المصري، إلى جانب تشجيعهم على المساهمة في إنقاذ الأرواح.

وقد أسفرت الحملة عن التبرع بنحو ٢٩١ كيس دم بمشـاركة الزملاء من محافظتي القاهرة والجيزة، وقد حرص موظفي البنك على المشاركة في الحملة للمسـاهمة في الحد من النقـص الذي يعاني منه معـدلات التبرع بالـدم والتي لا تلبـي احتياجات المرضى فـي مصر، ومن الجديـر بالذكر أن بنك مصر قام بتحقيق المعادلـة الصعبة ليس فقط من خلال حـرص البنك الدائم علـى تقديم كل ما هو جديـد ومتنوع من الخدمـات والمنتجات المصرفية التي تلبي كافة رغبات واحتياجات عملائه ولاسيما المسـتحدث منها، بل امتد ليشمل مبادراته الدائمة ذات الصفـة المجتمعيـة والتـي يحتاجهـا فئات المجتمع المختلفة .

هـذا ويعد قطـاع الصحة مـن أكثـر القطاعات الاسـتراتيجية المؤثرة في حياة الافراد، ويحرص بنـك مصـر دائمـا علي دعـم الصـروح الطبية المختلفة للمسـاهمة في تقديم رعاية صحية لائقة، ويعد بنك مصر مـن أكبر البنوك التي لها باع في مجال المسـئولية المجتمعيـة، ونتيجة لجهود البنك المتميزة في مجال المسـؤولية المجتمعية، فقد حاز البنـك مؤخرا عـن العام ٢٠٢٤ علـى عدة جوائز عالمية في هـذا المجال ومنها؛ جائـزة أفضل بنك في مجال المسـئولية المجتمعيـة - مصر من مجلة ذا جلوبال ايكونوميكس، وجائزة أفضل بنك في مجال المسئولية المجتمعية - مصر من مجلة برانـدز ريفيـو، و جائزة أفضل بنك في مجال المسـئولية المجتمعيـة - مصـر من مجلة وورلـد ايكونوميك، وجائزة أفضل بنك في مجال المسئولية المجتمعية - مصر من مجلة كوزموبوليتان ذا ديلى.

البنك الدولى يُقر تمويلا ميسرا بقيمة ٧٠٠ مليون دولار لدعم الموازنة المصرية

وافق مجلـس إدارة مجموعة البنك الدولي على تقديم تمويل بقيمـة ٧٠٠ مليون دولار للحكومة المصريـة، في إطـار برنامج تمويل سياسـات التنميـة (DPF)، لتعزيز اسـتقرار الاقتصاد الكلي، وتحقيق مسـار نمو يتسـق مع التحول الأخضر، ودعم التنافسية وتحسين بيئة الأعمال بما يعمل على تمكين القطاع الخاص.

وصُمم برنامج تمويل سياسات التنمية DPF، لمسـاندة جهود الحكومـة لمعالجـة التحديات الاقتصادية قصيرة الأجـل، والمضي قدما في تنفيذ الإصلاحـات الهيكلية لتهيئـة بيئة عمل محفزة لنمو القطاع الخاص؛ وتعزيز اسـتقرار الاقتصاد الكلي؛ وتسـهيل الانتقال الأخضر، مـن خلال عـدد مـن الإجـراءات مـن بينها توسـيع نطاق الطاقة المتجددة، وزيادة الكفاءة في قطاعـات الكهرباء، وتعزيـز حوكمة إدارة الشركات المملوكة للدولة.

وفـي تعليقها قالـت الدكتورة رانيا المشـاط، وزيـرة التعـاون الدولي ومحافـظ مصر لدى مجموعة البنك الدولي: «تتعهد حكومة جمهورية مصـر العربيـة بتنفيذ إصلاحـات اقتصادية وهيكلية طموحـة تهدف إلى خلق اقتصاد أكثر تنافسية، يقوده القطاع الخاص ويدعم التحول الأخضر».

ويعتبر برنامج تمويل سياسـات التنمية إحدى آليـات البنك الدولـي، لدعم الموازنـة، كما أنه يسـهم في دفـع عملية تنفيذ السياسـات على مسـتوى ثلاثة محاور رئيسية هي: بناء القدرة علـى الصمـود وتعزيـز اسـتقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز تنافسية الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال، ودعم التحول الأخضر. إن شـراكتنا طويلة الأمد مع البنك الدولي تدعم تحقيق جهود التنمية والإصلاح في مصر».

ويعمل البرنامج على دفع إصلاحات رئيسـية، بما في ذلك تعزيز إطار الحوكمة للمؤسسـات والشـركات المملوكة للدولة من خلال إنشـاء أساس قانوني لسياسـة ملكية الدولة؛ وتمكين جهـاز حماية المنافسـة من مكافحـة عمليات الاندماج والاسـتحواذ غير التنافسية؛ وتعزيز عملية حشد الإيرادات المحلية عن طريق ضمان التقييم الدقيـق للضرائب على الرواتب؛ والحد من خسـائر شـبكة توزيع الكهرباء؛ وتحسين القدرة على التكيف مع المناخ والمالية المستدامة لقطاعـي الميـاه والصرف الصحي؛ وتوسـيع نطـاق الطاقة المتجددة؛ وإنشـاء إطار تنظيمي لسوق طوعي لتجارة أرصدة الكربون.

ويعـد برنامج تمويـل سياسـات التنمية جزءًا من حزمـة تمويـلات بقيمة ٦ مليـارات دولار لمدة ثلاث سـنوات تعتزم مجموعة البنك الدولي تقديمهـا للحكومة، والتي تـم الإعلان عنها في مارس ٢٠٢٤ للمساعدة في تحفيز نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل، وتعزيز الاستثمار فـي رأس المال البشـري، ودعم القـدرة على الصمود فـي وجه التغيـرات المناخية، وتعزيز الإدارة الاقتصادية. ويعتبر الأول من بين ثلاث برامـج لتمويل سياسـات التنميـة ضمن تلك الحزمـة، حيث من المقرر تنفيذ برنامجين خلال العامين المقبلين.

معهد التمويل الدولي يتناول بشكل إيجابي قيام مصر بسداد ٢٥ مليار دولار من الدين العام خلال ٤ أشهر

أكـدت وزارة الماليـة، أن التقريـر الجديـد لمعهد التمويل الدولي بشـأن الاقتصاد المصرى يتناول بشـكل إيجابي قيام مصر بسداد ٢٥ مليار دولار مـن الدين العـام المحلى والخارجـى منذ مارس الماضي، ويُسـلط الضوء على اسـتراتيجية الدولة المصرية فى تحسـين إدارة الديـن وتقليل مخاطر إعـادة التمويل لخفض مديونيـة الحكومة وأعباء خدمتها، مع تقديرات بتراجع أسـعار الفائدة بما يتراوح بين ٤٪ إلى ٨٪ بحلول يونيه ٢٠٢٥، وتباطؤ معـدلات التضخم وتراجعها إلى أقل من ١٥٪ فى فبرايـر ٢٠٢٥، موضحة أنـه لأول مرة يتم وضع سقف لدين أجهزة الموازنة العامة للدولة فى السنة الجديدة بمبلغ ١٥,١ تريليون جنيه وبنسبة ٨٨,٢٪ من الناتـج المحلى مقارنة بنسـبة ٩٦٪ فى العام المالى ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، واستهداف النزول بمعدلات مدفوعـات الفوائـد وتنويع مصـادر التمويل بين الأدوات والأسـواق الداخلية والخارجية، وخفض الاحتياجـات التمويليـة، وإطالـة عمـر الدين مع تحسن أسعار الفائدة.

ذكـرت وزارة الماليـة، تعقيبًـا علـى تقرير معهد التمويل الدولي بشأن الاقتصاد المصرى، أن تقرير معهد التمويـل الدولى يتناول بشـكل إيجابي أيضا قـدرة المالية العامة للدولة على تحقيق فوائض أولية مع الإشارة لاستهداف ٣,٥٪ من الناتـج المحلي فائضًا أوليًا فى العام المالـى المقبـل، بما يسـاعد فـى تقليل معدلات العجـز والدين، رغم ما تواجهه مـن ضغوطات بالغة القسـوة نتيجة للأزمـات الاقتصاديـة العالميـة والإقليمية، لافتة إلى أننا نتوقع تحقيق فائض أولى ٥,٨٪ مـن الناتج المحلى بنهايـة العام المالى الحالـى مقابل ١,٦٪ العام المالى الماضي، ونتوقع أن يبلغ العجز الكلى ٣,٩٪ مقابـل ٦٪ بنهاية يونيـه ٢٠٢٣، وينخفض معـدل الدين إلى ٩٠٪، وذلـك رغم حدة التضخم وزيـادة أسـعار الفائـدة وتغير سـعر الصرف وارتفاع فاتورة الدعم وخدمة الدين.

أوضحـت وزارة المالية، أن الإجراءات الاقتصادية التصحيحية الجديدة تحظي بإشـادة المؤسسات الدوليـة والمسـتثمرين، حيث ترتكـز على تحفيز الاسـتثمار وتمكـين القطاع الخـاص من الإنتاج والتصدير لقيادة التنمية والنمو الاقتصادي ودفع جهود تحسين مستوى المعيشـة، والاستمرار فى الانضباط المالي برفع كفاءة الإنفاق العام، وخفض معـدلات الدين والعجـز، وتحقيـق فوائض أولية طموحـة لتعزيز صلابـة المالية العامـة للدولة فى مواجهة التحديـات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحليـة، وقد جـدد المسـتثمرون الدوليون، فى التقريـر الأخير لمعهـد التمويل الدولـى، تفاؤلهم بمسـتقبل الاقتصاد المصرى خاصـة مع تعاظم قدرته على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية، واستكمال تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

أشـارت وزارة المالية، إلى أن تقرير معهد التمويـل الدولـى بشـأن الاقتصاد المصـرى يتنـاول بشـكل إيجابي أيضًا التدابير والإجراءات الحكومية المتخذة لتقليل الإنفاق الاسـتثماري العـام بوضـع سـقف لا يتجـاوز تريليـون جنيه خـلال العام المالى الجديد؛ بما يُفسح المجال بصورة أكبـر للقطاع الخـاص كـى يعمـل وينتج ويُصدّر ويُسهم بفاعلية.

د. محمد معيط

رسالة مصرفية بتحسن الوضع المالي في مصر وتوافر العملات الأجنبية في البنوك بما يفوق الطلب عليها

خبراء يرصدون ما وراء رفع حدود بطاقات الائتمان بالعملة الأجنبية وتخفيض عمولة التحويلات

قـام كل من البنـك الأهلي المصري وبنـك مصر والبنك التجـاري الدولي برفـع حدود بطاقات الائتمان بنسـبة ٥٠٪ وتخفض عمولة التحويل لـ٥٪، فى خطوة هامة لرفع القيود على تعاملات البنوك فى الداخل والخارج، وهو ما اعتبره مصرفيون واقتصاديون بمثابة رسالة قوية محليا ودوليا بتحسـن الوضع المالي فى مصر وتوافر العملات الأجنبية فى البنوك المصرية بما يفوق الطلب عليها.

ويأتي هذا بعد أكثر من شهرين من قرار البنك المركزي المصري بتحرير سـعر صـرف الجنيه أمـام العملات الأجنبيـة ممـا انعكس على زيـادة تدفقـات البلاد من النقد الأجنبي سـواء من تنازلات الحائزين على الدولار، وتحويـلات العاملـين بالخارج، وزيـادة قرض صندوق النقد الدولـي، وكذلك زيادة الاسـتثمارات الأجنبية في أدوات الدين الحكومية، علاوة على تلقي ٣٥ مليار دولار من صفقة تطوير منطقة رأس الحكمة.

وقال هشـام عكاشـة، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصـري، فـى تصريحات لـه إن البنـك الأهلى قرر تخفيـض عمولـة المعامـلات بالعملة الأجنبيـة لكروت الائتمان لتصبح ٥٪ بدلا من ١٠٪ .

وأضـاف رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، أنه تقرر زيادة حـدود الصرف ببطاقات الائتمـان بالعملة الأجنبية بواقع ٥٠٪ لتتراوح ما بين المعادل لمبلغ ٣٧ ألف جنيه إلى ٢٤٠ ألف جنيه عند السـفر للخارج وفقا لنوع البطاقات الائتمانية ، موضحا أنه فى حالة المشـتريات بالعملـة الأجنـب بالبطاقات الائتمانيـة من داخل مصر تتراوح بـين المعادل لمبلغ ٧ آلاف جنيـه وحتى ٩٠ ألف جنيه.

ومـن جانبه قال محمد الإتربى، رئيس مجلس إدارة بنك مصـر واتحاد المصـارف العربية واتحـاد بنوك مصر، إن بنك مصر قرر رفع حـدود بطاقات الائتمان بالعملة الأجنبية بنسـبة ٥٠٪ وخفض عمولـة التحويل إلى ٥٪ موضحًا أن هذا الإجراء يصل بحدود الشـراء الشهرية إلى ٦٠٠٠ دولار لأعلى فئة مـن كروت الائتمان للإنفاق خارج مصر.

كما رفع البنك التجـاري الدولي أكبر بنك قطاع خاص فى مصر الحد الشهري للمشـتريات ببطاقات الائتمان خارج مصر لقطاع Prime إلى ما يعادل ٢٠٧٠ دولارا بدلا مـن ١٥٥٠ دولارا، وقطاع Plus إلى ٣٦٦٠ دولارا بـدلا مـن ٢٦٠٠ دولار، وقطـاع Wealth إلى ٥١٨٠ دولارا بدلا من ٣٦٠٠ دولار.

كما رفع البنك حد اسـتخدام بطاقـات قطاع Private إلى ما يعادل ٦٢٠٠ دولار بدلا من ٤١٥٠ دولارا.

وزاد البنك حدود المشـتريات من الخارج لتصل بقطاعي Prime وPlus إلـى ١٥٥٠ دولارا بدلا من ألف دولار، وقطاعـات Wealth، وPrivate، وBusiness Banking، والشـركات إلى ٢٠٠٠ دولار بدلا من ألف دولار.

جديـر بالذكر أن البنك التجارى الدولى قرر زيادة حدود الإنفاق الدولية داخـل وخارج مصر على جميع بطاقات CIB الائتمانية، وتخفيض الهامش على أسـعار صرف العملات الأجنبية اعتبارًا من ٢٦ يونيو الجارى إلى ٥٪ .

وقال فرج عبدالله، عضـو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، إن قرار البنوك العاملة في القطاع المصرفي، بشأن رفع حدود بطاقات الائتمان خارج مصر ، هـو أجراء كان متوقعًا خـلال الفترة الحالية في ظل تحسن واستقرار الأوضاع في السوق المصرفية.

وتابع: الهدف من هذا القرار هو أن يكون هناك استقرار في القاعدة الأساسـية الموجودة في السياسـة النقدية مـن خلال وضع ضوابط محدودة في سـوق النقد، لأنه من المتوقع زيـادة الاحتياطي النقدي الأجنبي في الفترة المقبلة .

وواصل قائلا : هناك توسـع جيد في تسوية المعاملات التجاريـة بين البنك المركزي عن المسـتوردين المصريين وبين العالم الخارجي، وتم الإعـلان مؤخرًا عن الإفراج عن حجم هائل من السلع الموجودة في الموانئ، ومخزون كبير من الاستيراد اللازم للإنتاج .

وقال الخبير المصرفي وعضو مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي سـابقا محمد بدرة، إن عدد من البنوك اتخذت قرارات بخفض الحدود الدولية لبطاقات الائتمان، وزيادة عمولـة تدبير العملة الأجنبية خلال يناير بسـبب نقص فـي العملات الأجنبية بالسـوق وقتها، واسـتمرت هذه القرارات لمدة أكثر من ٥ شـهور إلا أنه مع زيادة تدفقات النقد الأجنبي بعد قرار تحرير سـعر صرف الجنيه أمام الدولار، تخلت بعض البنـوك عن هذه القرارات وأعادت زيـادة الحدود الدولية لبطاقات الائتمان وخفضت عمولة تدبير العملة إلى ٥٪ .

وأضاف بدرة، أن زيادة حدود الإنفاق لبطاقات الائتمان دلالة علـى توافر العملـة الأجنبية لدى البنـوك، مذكرا بتكرار نفس السـيناريو خلال تعويم الجنيه في ٢٠١٦، إذ اتخذت البنـوك نفس قرارات خفـض حدود الإنفاق لبطاقات الائتمان، ثم عادت ورفعتها مرة ثانية بعد زيادة تدفقات النقد الأجنبي.

ولفـت إلى أنه بعد شـهرين من تحرير سـعر الصرف، سـجل الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر أعلى مستوياته على الإطلاق خلال مايو ليتجاوز ٤٦ مليار دولار بزيادة ١١,٤٦٥ مليار دولار خلال عام، وذلك وفق بيانات البنك المركزي.

وذكر بـدرة أن عجز صافي الأصـول الأجنبية للقطاع المصرفي بلغ مسـتويات قياسية وسجل ٢٤ مليار دولار قبـل تحرير سـعر الصرف، وبعدها تحـول إلى فائض وفـق آخر تقرير للبنك المركزي مما يشـير إلى تحسـن المراكز المالية للبنوك، واسـتعادة تدفقات النقد الأجنبي لدى القطـاع المصرفي المصري، متوقعا أن تتجه البنوك لرفع كل القيود على النقـد الأجنبي خلال الفترة المقبلة مع توافر الدولار مـن زيادة تحويلات المصريين المقيمين بالخـارج، وتلقي مصر تمويلات جديدة من مؤسسـات دولية.

وقـال إنه مـن المنتظر أن تتلقى مصر تمويلات ميسـرة بقيمـة ملياري دولار تقريبا، بواقع ٧٠٠ مليون دولار من البنك الدولي بالإضافة إلى مليار يورو ما يعادل (١,٦٩ مليار دولار) من الاتحاد الأوروبي، وتمويل تنموي ميسر من بنك التنمية الأفريقي بقيمة ١٣١ مليون دولار، فضلا عن تمويل بقيمـة ١٠٠ مليون دولار من صندوق التعاون الاقتصادي للتنمية، وفق بيان رسـمي لـوزارة التعاون الدولي.

تخفيف القيود

و قـال الخبير المصرفـي وعضو مجلس إدارة بنك قناة السـويس سـابقًا، طارق حلمي، إن البنـوك المصرية خففت قيـود الإنفاق الدولـي لبطاقـات الائتمان داخل وخـارج مصر بعد تحسـن تدفقات النقـد الأجنبي في القطـاع المصرفي؛ لتيسـير على المتعاملـين مع البنوك خاصة ممن يسـافرون للعمل أو العـلاج خارج البلاد، متوقعـا تخفيف المزيد من القيـود على بطاقات الائتمان وغيرها من التعاملات بالدولار مع التوقعات باسـتمرار تلقي مزيد من تدفقات النقد الأجنبية خلال الفترة المقبلة.

و في الوقت نفسـه لفت حلمي إلى أن البنوك لن تتجه لإلغـاء كل القيـود على الإنفـاق بالدولار مـرة واحدة خـلال الفترة القريبة المقبلة، في ظـل الالتزامات الدولية الضخمة المرتقب أن تسددها مصر خلال العام الحالي، إضافة إلى تخصيص ١,١٨ مليار دولار لاسـتيراد غاز ومازوت لتشـغيل محطات الطاقة لسد احتياجات البلاد مـن الكهرباء مما يضغط على موارد البلاد الدورية، هذا بخلاف تلبية احتياجات السوق من السلع الاستراتيجية ممـا يضغط على البنوك لإلغـاء كل القيود على بطاقات الائتمان مرة واحدة.

شهادات ادخار

من ناحية أخري ، يسـتمر بنكا الأهلي المصري ومصر أكبـر بنكـين حكوميين فـي البلاد في إتاحة شـهادات الادخار مرتفعـة العائد ذات الفائـدة ٢٧٪ و٢٣٪ حتى الآن، على الرغم من إعلانهما دراسـة خفض فائدة هذه الشـهادات قبل ٦ أسـابيع تقريبا ، في حين بادر البنك التجـاري الدولي، أكبر البنـوك الخاصة، بخفض فائدة الشهادات الثلاثية بنحو ٢٪ منتصف الشهر الحالي.

وقالت مصادر مصرفية إن تمسـك البنكين الحكوميين الأهلي المصري، ومصر، بفائدة الشـهادات المرتفعة لمدة تجاوزت ٦ أشهر مع تحمل تكلفتها المرتفعة، مؤشر على استمرار تشديد المركزي المصري للسياسة النقدية لفترة أطول.

وأضافت المصادر أن لجان الأصول والخصوم بالبنكين تترقب اجتماع لجنة السياسة النقدية في منتصف يوليو المقبل، لدراسـة إمكانية وقف أو الاسـتمرار في إصدار الشـهادات مرتفعة العائد، وفقا لتكلفـة الأموال والدور القومي للبنكين في دعم الاقتصاد.

وأصدر البنكان في الأسـبوع الأول مـن يناير الماضي شـهادات الادخـار مرتفعـة العائد، بهدف اسـتيعاب السـيولة المالية الضخمة من السوق بالتزامن مع انتهاء آجال الشـهادات التي تم طرحها خـلال العام الماضي، والتـي ناهـزت حصيلـة الاكتتاب فيهـا حوالي نصف تريليون جنيه مصري.

و قال المحلل المالي الأول ببنك الاسـتثمار نعيم، هشام حمدي، إن تمسك البنوك العامة بطرح الشهادات مرتفعة العائـد علـى الرغم مـن تكلفتها المرتفعة، مؤشـر على استمرار تشـديد البنك المركزي للسياسة النقدية لفترة أطول.

وأضـاف أن رفـع الفائدة أحد آليات المركـزي والبنوك لجذب السـيولة وتقليل القوي الشـرائية لدى المواطنين بهدف السـيطرة على التضخم، لذا فإن استمرار الإبقاء علـى هذه السياسـات دليل على أن المهمـة مازالت قيد التنفيذ.

وقالـت محلل الاقتصاد الكلي منى بدير إن ارتفاع تكلفة الأمـوال بالبنوك العامـة بالتأكيد هي أحـد أهم دوافع دراسة خفض فائدة بعض الشهادات مرتفعة العائد، وإن كانت ليست المحرك الوحيد في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

وتـرى بدير أن هناك عدة مؤشـرات تؤثـر على معدلات التضخم، منها اسـتمرار برنامج التصحيح المالي المتفق عليـه مع صنـدوق النقد، والذى يشـتمل على مزيد من الإجراءات التشـديدية والتي بدأت برفع أسـعار الخبز ٣٠٠٪، مع ترجيحات بتحركات كبيرة في أسـعار الغاز والبنزين والكهرباء، بخلاف تأثير التوترات الجيوسياسية على الأسعار عالميا.

وتوقعت اسـتمرار ارتفاع مسـتويات الفائـدة بالبنوك وخاصة الحكومية الفترة المقبلة، مع تحمل جزء من أعباء التكلفة، في ظل استمرار معدلات التضخم عند مستويات بعيدة عن المستهدف.

وشـهد المعدل السنوي للتضخم الأساسـي تباطؤًا في مايو الماضي ليسـجل ٢٧,١٪ مقابل ٣١,٨٪ في أبريل ٢٠٢٤، وهو أدنى معدل له منذ ديسمبر ٢٠٢٢.

وقال بنك جولدمان سـاكس، إن البنك المركزي المصري يتوقـع تراجع معدل التضخم إلى ٢٤٪ في الربع الأخير مـن العام الحالـي ونحو ١٠٪ فـي العـام المقبل، بعد احتسـاب الأثر المتوقع لرفع أسـعار الكهربـاء والدواء والوقود.

وأضـاف أنه في أسـوأ السـيناريوهات يتوقـع البنك المركـزي أن يرتفع معدل التضخم فـي مصر إلى ٣٠٪ فـي الربع الثالث من ٢٠٢٤ على أن ينخفض إلى ما دون ١٣٪ بنهاية عام ٢٠٢٥.

وتـري كبير محللي الاقتصاد الكلي بشـركة سـي آي كابيتال سارة سعادة، أن أحد أسباب إبقاء بعض البنوك على أسـعار الفائدة المرتفعة رغم ارتفـاع تكلفتها، هو الحفاظ على قاعـدة العملاء في ظل ارتفاع مسـتويات التضخم، والمنافسة بين البنوك نفسها.

ناصر ..

بمناسبة اليوم العالمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة..

رئيس المصرف المتحد: محافظات الصعيد تتصدر ٥٠٪ من مؤشرات النمو لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

صرح اشـرف القاضي – رئيس المصرف المتحد - ان الدولة المصرية والبنوك بقيـادة البنك المركزي المصري داعمـين لنمو قطاع المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة والمتناهية الصغر بسلسلة من المبادرات والجهود المكثفة لتعزيـز فرص نمو القطاع الذي يعد احد القوي المحركة للاقتصاد القومي وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠.

واسـتند القاضـي الـي تقريـر الاداء الاقتصـادي والاجتماعـي المقدم مـن وزارة التخطيط ٢٠٢٢-٢٠٢٣ والذي اشـار الـي ان حجـم التمويل الممنـوح لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسـطة بلغ ٦,٨ مليار جنيه، منهم ٢,٥ مشـروعات صغيرة ومتوسـطة و٤,٣ مليار جنيه للمشروعات متناهية الصغر.

واضاف ان التقرير عكس التوجة الاسـتراتيجي للدولة والبنـك المركزي المصير نحو محافظات الصعيد. حيث تصدرت عدد المشروعات مؤشرات النمو بنسبة ٥٠٪ من حجم التمويل. وذلك بالمقارنة بمحافظات الوجة البحري ٣٢,٨٪ والمحافظـات الحضرية بنحو ١١,٢٪ وحدودية بنصيـب ٥,٢٪. كمـا اوضح التقرير ان المشـروعات التجارية حظيت بنسبة ٧٣٪ ثم القطاع الخدمي ١٣,٨٪ يلية القطاع الصناعي بنسبة ٧,٣٪ ثم القطاع الحيواني والمهن الحرة بنسبة ٤,٩٪.

واعرب اشرف القاضي ان المصرف المتحد يحرص علي ابتـكار آليات وحلـول تمويلية وفنية. كذلك المشـاركة بفاعليـة في المبادرات القومية تحت رعاية البنك المركزي المصـري. الامر الذي يسـاهم في تنميـة هذا القطع الواعد وتعظيم تاثيره المباشـر علي تحسـين مسـتوي معيشـة المواطـن المصـري اقتصاديا. كذلـك تاثيرة اجتماعيا في القضاء علي البطالة والتمكين الاقتصادي للمراة والشـباب. فضلاً عن تاثيره الغير مباشـر في تطوير البنية التحتية الاساسـية للمجتمـع والتصدي للهجرة الغير شـرعية وتطوير العشوائيات. وذلك علي محورية :

اولا : محور : التمويل المصرفي المباشر:

حيث قام المصرف المتحد بخلق فرص استثمارية متميزة لقطاع المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة خاصة مع القطاع الخاص والمسـاهمة في توفير حوافز استثمارية واقتصاديـة كبيرة لهذا القطاع . باعتباره أحد الركائز الهامـة لتنميـة المجتمع وبناء قاعـدة صناعية وانتاجية مصرية فعالة تحت شعار "صنع في مصر».

حيث وقع المصرف المتحد حزمة من الاتفاقيات مع جهاز تنمية المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة لتقديم سلسلة متكاملـة من الحلـول التمويلية المتخصصـة والمبتكرة. كذلـك باقة من الخدمـات الرقمية العالميـة الجودة عبر فروع المصرف المتحد ال ٦٨ والمنتشـرين بجميع انحاء الجمهوريـة. كذلك اتفاقية مع اتحـاد الغرف التجارية المصريـة. الامر الذي يسـاهم في بنـاء ثقافة انتاجية جديـدة وخلاقة وزيادة المكون المحلي وتحسـين جودته لانطـلاق الصناعات الوطنية وتعظيـم حجم الصادرات المصرية واحلال الواردات في مختلف المجالات.

ويقـدم المصـرف المتحد باقة مـن المنتجـات التمويلية والحلول البنكية المتميزة وتسهيلات الائتمانية القصيرة والمتوسـطة الآجل وشـروط ميسـرة وفق لقواعد البنك المركزي المصري.

كما شـارك المصرف المتحد في العديد من المشـروعات المتخصصـة في مجـالات التنمية والتنصيـع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الاساسية منها شركة القناة للسكر. والتي تستهدف الاكتفاء الذاتي من السكر بل ايضا التحول نحو التصدير في المراحل التالية.

وكان للمصرف المتحد جهود كبيرة في دعم الابتكارات والاختراعـات مـن العقـول المصرية الشـابة في كافة المجـالات. خاصـة تلك التي تعمل علـي وضع حلول للمشـاكل الاقتصاديـة وتعظيـم الانتـاج المحلـي في قطاعات هامة من الانشـطة الاقتصادية. مما يسـاهم في زيادة حجم الصـادرات المصرية. وذلك من خلال مبـادرة "رواد النيل". فضلا عن دعـم ريادة الاعمال والشـركات الناشـئة وبرنامج تنمية سلاسل القيمة في مجال المنسـوجات وصناعة الأثاث وصناعة البلاستيك وصناعة الاغذية وصناعة الالبان.

واوضحت نيفين كشـميري – مساعد العضو المنتدب لقطاعـات الاعمال - ان المصـرف المتحد وعلى مدار الخمـس سـنوات عمـر مبـادرة رواد النيـل برعاية البنـك المركزي المصري، قـام المصرف المتحد بجهود اسـتثنائية لدعـم رواد الأعمـال، حيـث وصـل عدد الخدمات الاستشـارية غير المالية التي وفرها المصرف المتحد لأصحاب المشـروعات لأكثر من ١٠٩١٠ خدمة اسـتفاد منها أكثر مـن ٣٠٢١ رائد أعمال وشـركة، تضمنـت العديـد من الخدمـات منها تطويـر الأفكار والمساعدة في إعداد دراسات الجدوى وتجهيز الملفات الائتمانيـة والحصـول على التراخيـص وأيضا دعم التحول الرقمي للشـركات القائمة. كما قام المصرف المتحد بتقديـم كامل الدعم المالي او غيـر المالي لعدد ٤٧٧ رائد اعمال من أصحاب المشـروعات الصغيرة ، وذلـك من خلال ٣ مراكز لخدمات تطوير الأعمال في محافظات المنيا والدقهلية والجيزة، فضلا عن منافذ ب ٦٨ فرعا منتشـرة جميع انحاء الجمهورية لخدمة رواد الاعمال والشـركات الناشـئة والصغيرة ودعمه بنكيا وتقنيا وتاهيلـه للقيام بدور الاقتصـادي والاجتماعي الحيوي لرفع معدلات التنمية الشاملة وفقًا لرؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠.

واشـارت نيفين كشـميري ان المصـرف المتحد اطلق برنامـج تطوير قطاع المنسـوجات للملابـس الجاهزة في اطـار مبادرة رواد النيل ، ويهـدف البرنامج لرفع كفاءة الشـركات العاملة بالقطاع وزيـادة القدرة على التصديـر والتواجد على المنصـات الالكترونية المحلية والدولية مع العمل على رفع كفاءة الشـركات في إدارة ومراقبـة الجودة والتحكم في التكاليف وتحسـين نظم التقارير لخطوط الانتاج، ومـن خلال البرنامج فقد تم تدريب ٣٩٠ شـخص بعدد ٢٤ شركة، كما تم التركيز على الشركات الناشـئة والأفكار الابداعية للمصريين خاصة الشباب.

وسـبقها برنامج متخصـص لتوطين صناعـة الاثاث وتحسـين كفاءه الانتاج والجودة ورفع تنافسـيته في الاسواق المحلية والعالمية لعدد ٣٣ شركة مصرية. وقد استمر ذلك البرنامج لمدة ١٠ اشهر مما اسفر عن زيادة حجـم المبيعات لهذه الشـركات حيث بلغت قيمها اكثر من ٢٠٠ مليون جنيه خلال تلك الفترة.

كما قام المصرف المتحد بتقديم الدعم والمساندة المصرفية والفنية لعدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمدن الصناعية الجديدة مثل : مدينة دمياط الجديدة. وايضا بعدد من محافظات الصعيد مثل : المنيا وبني سـويف. وذلـك بهدف رفع معدلات التنمية وخلق مزيد من فرص العمل ورفع كفاءة المنتج المصري وزيادة تنافسيته عالميا تحت شـعار "صنع في مصر". كان للمصرف المتحد السبق في تمويل اول سيارة مصرية تعمل بالكهرباء في محافظة المنيا.

ثانيا : محور الخدمات التقنية

محـور الخدمات التقنية الذي يسـاهم في تنمية القطاع بشـكل عام وتضيف مميزات تنافسـية عالمية للخدمات المقدمـة. حيـث عمـل المصـرف المتحد علـي اطلاق وتطوير الحلول البنكية الرقمية لخدمة وتسـهيل التجارة الالكترونية مما يسـاهم فـي تحقيق التنمية الشـاملة وزيـادة حركـة التجـارة خاصـة لقطاع المشـروعات المتناهية الصغر. من خلال طرح حلول تمويلية مدعومة بالخدمات الرقمية مثل : التمويل متناهي الصغر السريع من خلال المحفظة الرقمية وامكانية السداد عبر المحفظة. وذلك بهدف القضاء علي العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية منهـا : البطالة والفقر .. الخ. فضلا عن دورهـا الفعال في دمـج الاقتصاد الموازي بالرسـمي وتحسين حياة المواطن.

نيفين كشميري

**أشرف القاضي : «المصرف المتحد» أحد محركات نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقديمه حزم من الحلول التمويلية والدعم الفني وال

الرقابة المالية تقر إجراءات «سيدبك» لزيادة رأس المال إلى ١.٨١٤ مليار جنيه

أقرت الهيئة العامة للرقابة المالية، إجراءات شركة سيدى كرير للبتروكيماويات «سيدبك»، بشأن زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١.٥١٢ مليار جنيه إلى ١.٨١٤ مليار جنيه بزيادة قدرها ٣٠٢.٤ مليون جنيه موزعة على ٧٥٦ مليون سهم قيمة السهم ٢ جنيه، وذلك تمويلاً من من أرباح العام المالى ٢٠٢٣ للشركة والظاهرة بالقوائم المالية عن الفترة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

وفقاً لبيان الهيئة، يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للموافقة على السير فى إجراءات زيادة رأس المال المصدر.

وكان مجلس إدارة الشركة، قد وافق فى جلسته المنعقدة، فى ٢٩ إبريل الماضى، على زيادة رأس المال وتعديل المادتين ٦ و٧ من النظام الأساسى للشركة.

«قطاع الأعمال» يعود إلي «لغة الأرباح» مع ٣٠ يونيو

تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للنهوض بأداء الشركات وزيادة الإنتاج وإطلاق مشروع قومي للغزل والنسيج

أعادت ثورة ٣٠ يونيو المجيدة، المجد لشركات قطاع الأعمال العام والمصانع المنتشرة في كل المحافظات المصرية، من خلال استعادة الانضباط والقضاء على العشوائية والعمل بأنظمة إلكترونية قوية.

وتركزت جهود الدولة وأجهزتها المختلفة خلال السنوات العشر الماضية في ظل حكم الرئيس عبد الفتاح السيسى، على تنفيذ أهداف خطة التطوير والتحديث للشركات التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام ومن أهمها تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للنهوض بأداء الشركات وزيادة الإنتاج لسد احتياجات السوق المحلية والصادرات والاستفادة من الأصول غير المستغلة بشكل ناجح.

وتواصل وزارة قطاع الأعمال مساعيها المستمرة لإقامة المزيد من الشراكات والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة لدى الشركات التابعة من خلال إعداد خريطة استثمارية بالمشروعات والقطاعات والشركات والمواقع الجغرافية وتوفير الدراسات الخاصة ببعض المشروعات في القطاعات الصناعية المختلفة ، وذلك في إطار خطة دعم الصناعة وتوطين التكنولوجيا وإحلال المنتج المحلي.

مشروع قومي للغزل والنسيج

وفي قطاع الغزل والنسيج.. تم وضع جدول زمني محدد لإنجاز المشروع القومي لتطوير الصناعة والذي يجري تنفيذه في العديد من المواقع على مستوى الجمهورية، بدءا من زراعة وتجارة القطن والمحالج المطورة وصولا إلى المنتج النهائي، ويعد مصنع "غزل ٤" بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى باكورة المصانع الجديدة ضمن مشروع التطوير وتبلغ طاقته الإنتاجية ١٥ طن غزل يوميا، فضلا عن التجهيزات النهائية في مصنع "غزل ١" الذي يعد أكبر مصنع للغزل في العالم استعدادا لافتتاحه قريبا، حيث تحتل شركة المحلة جانبا كبيرا من المشروع سواء من حيث حجم الأعمال أو الاستثمارات بما يمثل نحو ٤٠٪ من إجمالي المشروع.

تطوير قطاع الأدوية

وفي قطاع الأدوية.. ركزت الوزارة على المضي قدما في خطة تطوير وتحديث ورفع كفاءة خطوط الإنتاج ومناطق الخدمات والبنية التحتية في الشركات التابعة، بما يضمن زيادة الإنتاج واستدامة عمل المصانع بالشركات لسد احتياجات السوق المحلية والتوسع في الأسواق الخارجية، طبقا لضوابط المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.

وتواصل "قطاع الأعمال" تنفيذ مشروعات التطوير الجارية في شركات مصر للمستحضرات الطبية والقاهرة والإسكندرية والنيل وممفيس والعربية للأدوية، وتنمية الصناعات الكيماوية "سيد"، والنصر للكيماويات الدوائية، والعبوات الدوائية، حيث تم التأكيد على الاهتمام بالاشتراطات الخاصة بالمخازن خاصة المطابقة للمواصفات والحرارة والرطوبة، وكذلك المعامل ووحدات البحث والتطوير داخل كل شركة.

صناعات تعدينية

وفي قطاع الصناعات المعدنية والتعدينية.. تولي وزارة قطاع الأعمال اهتماما كبيرا بتطوير شركات مصر للألومنيوم والسبائك الحديدية والنصر للتعدين وسيناء للمنجنيز لزيادة الطاقات الإنتاجية والصادرات، وتحقيق قيمة مضافة على الخامات من الفوسفات والكاولين وإدخال صناعات جديدة مثل الجنوط والفويل ولبات المصانع غير القابلة للانفجار والمواسير غير الملحومة والحديد المسطح وغيرها.

ونجحت شركة "مصر للألومنيوم" في الحصول على شهادة معيار أداء مبادرة الإشراف على الألومنيوم (ASI) وهى معايير صارمة لضمان سلامة وتوافق سلاسل التوريد وقوانين العمل وحماية البيئة والحوكمة والتسجيل في بورصة لندن للمعادن للاستمرار في الأسواق الأوروبية، وهو ما يأتي في إطار السياسة العامة للدولة بتوطين الصناعة وإحلال المنتج المحلي والاعتماد عليه لخفض الواردات وزيادة الصادرات، وحرص وزارة قطاع الأعمال العام على توافق الشركات التابعة مع معايير التصنيع العالمية وتلبية اشتراطات المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال وذلك من خلال خطة التطوير والتحديث التي تم إقرارها وتقوم بتنفيذها كافة الشركات.

وتتعاون الوزارة مع مجموعة شركات "شينجلي" الصينية، المتخصصة في مجال صناعة الحديد والصلب ومعدات التصنيع والسبابك والتي تمتلك مصانع في العديد من الدول في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، لمواصلة مشروع تطوير شركة الدلتا للصلب وزيادة التشغيل والوصول بالإنتاج إلى الطاقة القصوى وإضافة صناعات جديدة للوفاء باحتياجات السوق المحلية، وإعادة تأهيل الشركة الدلتا للصلب وإقامة مسابك جديدة لإنتاج الزهر وزيادة معدلات التشغيل وإنتاج البليت ورفع الطاقة الإنتاجية وكيفية استدامة توفير مستلزمات الصناعة من الخردة للوصول بالإنتاجية إلى الطاقة القصوى لخطوط الإنتاج الجديدة، وكذلك الأصول المملوكة والتي تساعد على الشراكة المستهدفة والتوسع في مجال النشاط.

عودة للأرباح

نجحت الثورة في جعل الشركات تستعيد أرباحها مجددا بعد خسائر لسنوات عديدة، كما نجحت ثورة ٣٠ يونيو في استعادة الأراضي التي تعدي عليها البلطجية وهي أراضي قيمتها ملايين الجنيهات و أضافتها مرة أخرى للأصول الاستثمارية لشركات قطاع الأعمال العام، بقيمة ٤,٥ مليار جنيه بالإضافة إلى المساهمة بشكل كبير في تحسن المؤشرات المالية للشركات وتحول أغلب الشركات من تحقيق الخسائر، إلى الربحية وإنقاذها من التصفية؛ نتيجة النتائج الإيجابية للثورة على كافة مؤشرات الاقتصاد المصري، ومنها استغلال اراضي بقيمة ٣٠ مليار جنيه، وبحسب بيانات وزارة قطاع الاعمال العام

وفي إطار الحفاظ على المال العام وخطة الدولة لصون ممتلكاتها وإزالة التعديات عليها واسترداد الأصول المملوكة لها، تمكنت وزارة قطاع الأعمال العام بالتنسيق مع الجهات المعنية من إزالة التعديات واسترداد أراضي وأصول مملوكة للشركات التابعة بما يعادل قيمته ٤,٥ مليار جنيه خلال الفترة الماضية، وذلك تطبيقا لأحكام القانون.

وأكد الدكتور محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام أن اللجنة المسؤولة عن حصر وتسجيل واسترداد الأصول والممتلكات مستمرة في أداء عملها طبقا لخطة تم إقرارها بالتنسيق مع مختلف الأجهزة المعنية، ويجري تنفيذها على مراحل وفقا لنوع وطبيعة التعدي، وأن هناك متابعة مستمرة لموقف إزالة التعديات على أصول الشركات المملوكة للدولة، وحصر الأصول غير المستغلة، والإجراءات المخطط تنفيذها من أجل تعظيم الاستفادة منها، وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واستثماري ممكن.

وأوضح أن الوزارة لديها حصر دقيق بكافة الأصول المملوكة للشركات التابعة، ويجري العمل على تنمية وتطوير هذه الأصول سواء كانت إنتاجية أو عقارية، وإتاحة العديد من الفرص الاستثمارية للشراكة مع القطاع الخاص في ضوء وثيقة سياسة ملكية الدولة.

أضاف أنه تمت الاستفادة من بعض الأصول غير المستغلة في تمويل مشروعات تطوير أو سداد مديونيات تاريخية على الشركات لصالح جهات حكومية، مشيرًا إلى وجود تنسيق وتعاون بين جميع الجهات المعنية لمتابعة إزالة التعديات في جميع المحافظات وتطبيق القانون وتذليل أي معوقات تعترض عملية التنفيذ.

وخلال الفترة الماضية نجحت وزارة قطاع الأعمال العام في تسويق العديد من قطع الأراضي الخاصة التي كانت تابعة لشركات الغزل والنسيج، وأراضي المحالج القديمة، بالإضافة إلى أراضي أخرى تابعة للشركات القابضة والتابعة من خلال الشراكة مع الجهات المسؤولة، ومن خلال الشراكة مع القطاع الخاص واستغلال هذه الأراضي .

وكشفت مصادر بقطاع الأعمال العام إن قيمة ما تم استغلاله خلال الفترة الماضية من أراضي بلغت قيمته نحو ٣٠ مليار جنيه.

كما نجحت الشركة القابضة للصناعات الكيماوية في بيع عدد من قطع الأراضي المتميزة التي تمتلكها شركاتها التابعة في بعض المحافظات وعلى رأسها محافظة الإسكندرية، بعد دمج بعض الشركات واستغلال أصولها من الأراضي التي أصبحت داخل الكتل السكنية، وهو نفس النهج الذي انتهجته الشركة القابضة للغزل والنسيج، والتي استغلت العديد من قطع الأراضي؛ لتوفير الموارد لتدبير جزء من قيمة مشروع التطوير الذي يتكلف ٥٠ مليار جنيه .

كما نجحت الشركة القابضة للتشييد والتعمير من خلال شركة النصر العامة للمقاولات حسن علام، والمقاولات المصرية مختار إبراهيم، في بيع بعض قطع الأراضي لسداد المديونيات المتراكمة على تلك الشركات لبعض الجهات ، بالإضافة إلى شركة النصر للمباني والإنشاءات إيجيكو التي باعت عدد من قطع الأراضي والمباني غير المستغلة في أكتوبر وكذلك العديد من الشركات التابعة للقوابض ومنها القابضة المعدنية.

وأشارت المصادر أن قطاع الأعمال العام يمتلك أصولا لا تقل عن تريليون جنيه يمكن استغلالها بشكل أفضل خلال الفترة المقبلة، سواء في البيع النهائي، أو الشراكة الخاصة في مشروعات الفنادق والأراضي السياحية المتنوعة التي تمتلكها الشركات القابضة، وعلى رأسها الشركة القابضة للسياحة والفنادق.

شيماء مرسي

رئيس الوزراء يتابع موقف عمل شركات النقل التشاركي العاملة بنظام تكنولوجيا المعلومات في مصر وتقنين وضعها

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً، لمتابعة الموقف الحالي لشركات النقل التشاركي العاملة بنظام تكنولوجيا المعلومات في مصر، وتقنين وضعها.

وشارك في الاجتماع وزراء العدل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والنقل، ووزير شئون المجالس النيابية، واللواء مريد البرت، مدير الإدارة العامة لنظم معلومات المرور، والسيد متولي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنظيم النقل البري، ومحمد سعيد، نائب رئيس الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات للبنية التحتية، وعمرو عباس، رئيس قطاع حوكمة السوق بالجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، ومسئولي الوزارات والجهات المعنية.

واستهل رئيس مجلس الوزراء الاجتماع، بالإشارة إلى أن انعقاد الاجتماع يأتي بهدف السعي لحل أي مشكلات تواجه شركات النقل التشاركي، وضرورة تقنين عمل تلك الشركات، من خلال سرعة تفعيل قانون تنظيم النقل البري باستخدام تكنولوجيا المعلومات، والذي ينظم عمل تلك الشركات وفق الضوابط المحددة لذلك.

وصرح المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسميّ باسم رئاسة مجلس الوزراء، بأن الاجتماع شهد الإشارة إلى أهمية دور شركات النقل التشاركي في منظومة النقل بمصر بصفة عامة، وضرورة العمل على تفعيل القواعد المنظمة لعملها.

رئيس البورصة يستعرض أهم مستجدات تنفيذ استراتيجية التطوير مع ٦٠ من رؤساء شركات السمسرة

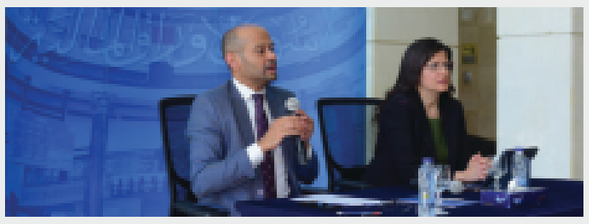

التقى أحمد الشيخ رئيس البورصة المصرية مع ما يزيد على ٦٠ من رؤساء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبين وقيادات شركات السمسرة والشركات الأعضاء بالبورصة وذلك في اجتماع موسع تم تنظيمه في مقر البورصة المصرية بالقرية الذكية. ويأتي الاجتماع كجزء من الحوار المجتمعي حول تنفيذ بنود استراتيجية البورصة المصرية للتطوير والتي أقرها مجلس إدارة البورصة المصرية في يناير ٢٠٢٤.

وصرح الشيخ: تناول الاجتماع عددا من الموضوعات الهامة منها التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية لتطوير قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة بما ينعكس إيجابيا على جانب العرض، حيث تقدمت البورصة المصرية بمقترح لهيئة الرقابة المالية لتعديل مادة (٣٨) الخاصة بتعاملات الداخليين لتتضمن الاستغناء عن الإخطار الورقي المعمول به حاليا واستبداله بنظم آلية.

وقال رئيس البورصة أن التعديلات المقترحة تتضمن أيضا تعديلا للمادة (٢٩) الخاصة بالإفصاح عن تعاملات المساهمين الرئيسيين والأطراف المرتبطة، بحيث تشمل الإفصاح بطريقة آلية عن المساهمين المالكين لنسبة ٥٪ فأكثر من رأس مال الشركة، وكذلك أعضاء مجلس إدارة الشركة والداخليين بها المالكين لنسبة ٣٪ فأكثر من رأس مال الشركة، والتنسيق مع شركة الإيداع والقيد المركزي بإتاحة بيان يومي بنسبة الأسهم حرة التداول من خلال موقعها الإلكتروني والموقع الإلكتروني للبورصة.

كما استعرض الشيخ الدراسة التي قامت بها البورصة المصرية لتعديل وحدة المزايدة على الأسهم التي يبلغ سعرها أقل من ٢ جنيه وذلك بربط وحدة المزايدة بنسبة من سعر الورقة المالية مما سيكون له أثر إيجابي على أداء تلك الأوراق المالية وأحجام التنفيذات.

إي اف چي للحلول التمويلية تصدر سندات قصيرة الأجل بقيمة ٤٣٣ مليون جنيه

أعلنت إي اف چي هيرميس، بنك الاستثمار الرائد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع لمجموعة إي اف چي القابضة، أن قطاع الترويج وتغطية الاكتتاب التابع له نجح في إتمام خدماته الاستشارية لصفقة إصدار سندات قصيرة الأجل بقيمة ٤٣٣ مليون جنيه مدتها عام لصالح شركة «إي اف چي للحلول التمويلية» الرائدة في مجال حلول التأجير التمويلي والتخصيم بمصر والتابعة لإي اف چي فاينانس ضمن مجموعة إي اف چي لالقابضة. وتعد هذه الصفقة الأولى من نوعها لشركة «إي اف چي للحلول التمويلية».

وقد شهدت الصفقة نجاحًا كبيرًا بفضل الإقبال الملحوظ من جانب مجموعة متنوعة من المستثمرين، تضمنت صناديق الاستثمار وشركات التأمين فضلاً عن عميل من الشركات، وهو ما يؤكد على المكانة القوية للشركة في السوق، حيث نجحت في إتمام عمليات الاكتتاب في السندات المطروحة بشكل كامل دون إشراك البنوك المحلية، مستفيدة من التكامل الفريد بين الخدمات والحلول المقدمة عبر إي اف چي القابضة.

وفي هذا السياق، أكد ماجد العيوطي، الرئيس المشارك لقطاع الترويج وتغطية الاكتتاب في إي اف چي هيرميس، أن نجاح هذه الصفقة يمثل خطوة استراتيجية لـ«إي اف چي للحلول التمويلية»، كما يثبت قدرة الشركة على تعظيم الاستفادة من التكامل الفريد بين مختلف الخدمات والحلول المقدمة عبر إي اف چي القابضة.

داليا احمد

لإقامة مشروع كيماويات

"اقتصادية قناة السويس" توقع اتفاقية استثمارية مع " بينخوا الصينية" بقيمة ٢٥٠ مليون دولار

شهد وليد جمال الدين، رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وليو أيمين رئيس تيدا-مصر" وسونج يونوكسيانج، رئيس بلدية بينزو الصينية، ويو جيانج رئيس مجموعة شركات بينخوا الصينية، توقيع اتفاقية إطارية لإقامة مشروع "جرين مارين" لشركة بينخوا الصينية للكيماويات، بمنطقة "تيدا-مصر" بالمنطقة الصناعية بالعين السخنة.

ووقع الاتفاقية الدكتور محمد عبد الجواد، نائب رئيس المنطقة لشئون الاستثمار والترويج، وجيو بينج، مدير عام بينخوا للشرق الأوسط وإفريقيا، وبحضور الوزير المفوض بالسفارة الصينية بالقاهرة، وعدد من القيادات التنفيذية بالمنطقة.

ويقام المشروع على ٣ مراحل، الأولى على مساحة ٣٠٠ ألف متر بتكلفة استثمارية ٢٥٠ مليون دولار، تتيح ٧٩٥ فرصة عمل، وتستهدف إنتاج ١٠٠ ألف طن صودا كاوية، و٥٠ ألف طن من خامات التبييض، ومزيلات الألوان المستخدمة في صناعة المنسوجات والاقمشة، و١٠ آلاف طن من خام البرومين والمنتجات المستخلصة منه، ويبلغ العائد السنوي ٢٣٠ مليون دولار سنويا.

فيما تستهدف المرحلة الثانية من المشروع توسيع نطاق الإنتاج لمنتجات الكلور والبولي إيثر والبولي يوريثان، لتلبية الاحتياجات المحلية لبعض الصناعات مثل السيارات ومواد البناء، وتطوير منتجات الصودا آش اللازمة لصناعة الزجاج عالي الجودة والاحتياجات الأخرى، أما المرحلة الثالثة من المشروع ستركز على موارد C٢-C٥ المحلية لتطوير تقنيات متقدمة في إنتاج مواد كيميائية جديدة.

والتقى وليد جمال الدين، على هامش مراسم التوقيع، بالوفد الصيني رفيع المستوى، لمناقشة سبل التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وأكد رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، أن المشروع يمثل نقلة نوعية في الاستثمارات الصينية، مضيفا أن الشراكة الاستراتيجية بين المنطقة الاقتصادية والاستثمارات الصينية تمثل قصة نجاح قائمة على البناء المشترك.

وزيرة التخطيط تبحث مع ٥٠ شركة من أكبر الشركات البريطانية سبل التعاون وفرص الاستثمار المختلفة

اجتمعت هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية رئيس مجلس ادارة صندوق مصر السيادي، مع ممثلي ٥٠ شركة من أكبر الشركات البريطانية في مجالات متنوعة، شملت مجالات التكنولوجيا والحلول البيئية، المياه، البنية التحتية، المطارات، التكنولوجيا، التمويل، وذلك لبحث سبل التعاون ومناقشة فرص الاستثمار المشتركة.

جاء اللقاء ضمن الزيارة التي نظمتها غرفة التجارة المصرية البريطانية بالشراكة مع وزارة الأعمال والتجارة بالمملكة المتحدة والسفارة البريطانية بالقاهرة ومنظمة تمويل الصادرات بالمملكة المتحدة.

واستعرضت السعيد، ملفات عمل وزارة التخطيط، مشيرة الى صياغة ومراقبة تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تعد النسخة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة الأممية، والتي تم الاعتماد على النهج التشاركي في جميع خطوات وضع وتنفيذ أهدافها يشمل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والاكاديميين والشباب، والعمل على اقتراح السياسات الاقتصادية والمشاركة في صياغة استراتيجيات التنمية القطاعية والجغرافية، لافتة الى العمل على الخطة الاستثمارية السنوية والخطة متوسطة المدى وتخصيص الاستثمارات العامة.

وأشارت وزيرة التخطيط الى صندوق مصر السيادي، الذراع الاستثماري للحكومة، والذي يهدف الى جذب القطاع الخاص من خلال استكشاف فرص الاستثمار المختلفة وتحويلها إلى منتجات استثمارية مختلفة. موضحة أن أهداف الصندوق تشمل العمل على خلق الثروات للأجيال القادمة من خلال تعظيم قيمة الأصول المملوكة للدولة وجذب المستثمرين المحليين والأجانب، والاستثمار في القطاعات الرئيسية مثل التصنيع والتكنولوجيا من خلال زيادة المكون المحلي.

مصر وفرنسا .. شراكة اقتصادية ب ٧,٢ مليار دولار

940 شركة فرنسية عاملة بمصر في مجالات البنية التحتية والبنوك والتأمين والطاقة والنقل والاتصالات

ورئيس الوزراء يلتقى أعضاء غرفة الصناعة الفرنسية ومسئولي كبرى الشركات العاملة فى مصر.. و يعرب عن تطلعه للتعاون في مجال توطين صناعة السيارات.. ويعلن بدء العمل بالمنظومة الإلكترونية وميكنة دعم الصادرات

تعد فرنسا واحدة من أهم الشركاء التجاريين لمصر ، حيث تبلغ الاستثمارات الفرنسية في مصر نحو ٧,٢ مليار دولار أمريكي من خلال ٩٤٠ شركة فرنسية في مصر في مجالات البنية التحتية والبنوك والتأمين والطاقة والنقل والاتصالات وغيرها.

وفي هذا الإطار التقى رئيس الوزراء الدكتور مصطفي مدبولي ، وفدا من غرفة التجارة والصناعة الفرنسية، و عددا من رؤساء ومسئولي عدد من كبرى الشركات الفرنسية العاملة في مصر في قطاعات الاتصالات والبنوك والكهرباء والطاقة والإنشاءات والتعهيد والطيران والنقل والقطاع الصحي والأدوية والسيارات وقطاع الملابس والملاحة ، وتم خلال اللقاء استعراض المشروعات التي تنفذها هذه الشركات في مصر وخططها المستقبلية، ومقترحاتها لتطوير استثماراتها في مصر، وذلك بحضور المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة.

وضم الوفد كلا من أسامة صالح، رئيس بنك كريدي أجريكول، وعماد السنباطي، رئيس غرفة التجارة والصناعة الفرنسية، ومروان السمّاك، الرئيس التنفيذي لشركة "شيب أند كرو إيجيبت"، وغادة درويش، العضو المنتدب لشركة "بيزا إندستريال سابلايز"، وماري لويس، الرئيس التنفيذي لشركة بشارة تكستايل، وشهير جريش، الرئيس التنفيذي لشركة دكتور جريش للزجاج، وياسر شاكر، الرئيس التنفيذي لشركة "اورانج إيجيبت"، وخالد قنديل، الرئيس التنفيذي لشركة "هاليفارم"، وتوماس شتراوس، العضو المنتدب ورئيس توتال إنرجيز في مصر، وأحمد وفيق الرئيس التنفيذي لشركة سان جوبان إيجيبت، وأشرف حبيب، المدير الإقليمي لشركة آير فرانس في مصر، وسيباستيان ريبز، رئيس "شنايدر إلكتريك" لمنطقة شمال شرق إفريقيا والمشرق العربي، ومحمد أبو اليزيد، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة سيتي ستارز، ومحمد محلب، الرئيس التنفيذي لشركة الرواد الهندسية، وحسام سيف الدين، الرئيس التنفيذي لشركة كابجميني، ونسيمة آنين، الرئيس التنفيذي لشركة إير ليكويد إيجيبت، أحمد رؤوف، الرئيس التنفيذي لشركة سانوفي مصر، وميري نسيم الرئيس التنفيذي لجمعية تكاتف للتنمية، ووديع بوشيحة، الرئيس التنفيذي لشركة أر.أيه.تي بي ديفيلوبمينت للنقل كايرو، وعزة عادل نائب المدير العام لغرفة التجارة و الصناعة الفرنسية.

وخلال اللقاء ، أثنى الدكتور مصطفى مدبولي على العلاقات التجارية المتميزة بين مصر وفرنسا، مشيرًا إلى أن التبادل التجاري بين البلدين يتطلب تكثيف الجهود المشتركة لزيادة حجم معدلات التبادل التجاري إلى مستويات أكبر.

و استعرض مدبولي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية، لاسيما الإجراءات التشريعية، لتهيئة مناخ الاستثمار وخلق بيئة عمل جاذبة، مشيرًا في هذا الصدد إلى الحوافز التي تمنحها الحكومة المصرية للشركات في إطار قانون الاستثمار.

وأعرب رئيس الوزراء عن تطلعه إلى قيام الشركات الفرنسية بضخ المزيد من الاستثمارات في مصر، لاسيما أن مصر لديها الكثير من القطاعات الواعدة مثل قطاع النقل وخاصة مشروعات مترو الأنفاق وسعيها لتوطين صناعة عربات القطارات والسكك الحديدية، مشيرًا في هذا السياق إلى أن الحكومة المصرية تجري الآن مفاوضات جادة مع عدد من الشركات العالمية لتوطين الصناعات المرتبطة بالسكك الحديدية، معربًا عن تطلعه إلى إنهاء هذه المفاوضات في غضون مدة قصيرة.

كما أعرب رئيس الوزراء عن تطلعه إلى التعاون مع الشركات الفرنسية في مجال توطين صناعة السيارات، خاصة السيارات الكهربائية، التي تعد أحد أهم الصناعات المستقبلية، مشيرًا إلى أن مصر قطعت شوطا مهمًا للغاية فيما يتعلق برسم الأطر التنظيمية الخاصة بهذه الصناعة من خلال المجلس الأعلى للسيارات، وأنه توجد فرصة هائلة الآن أمام الشركات الفرنسية لتوطين هذه الصناعة في مناطق لدينا مثل المنطقة الصناعية شرق بورسعيد، الواقعة ضمن نطاق المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

و دعا رئيس الوزراء رؤساء الشركات الفرنسية للمشاركة في مؤتمر الاستثمار المصري-الأوروبي المشترك الذي ستستضيفه القاهرة على مدار يومي ٢٩ و٣٠ يونيو الجاري، برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، وأورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، معربًا عن تطلعه إلى أن يكون المؤتمر فرصة مهمة لمزيد من التعاون بين الشركات المصرية والفرنسية في مختلف القطاعات.

من جانبهم ، أشار مسئولو غرفة التجارة والصناعة الفرنسية إلى أن غرفة التجارة والصناعة الفرنسية تستهدف دائما العمل على تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية المشتركة بين مصر وفرنسا، وفي هذا السياق أعلنوا عن استضافة فرنسا منتدى الأعمال المصري الفرنسي خلال الشهور المقبلة بمشاركة ممثلين عن القطاع الخاص من الجانبين ، وبهدف دعم وتعزيز الصادرات المصرية إلى فرنسا، مؤكدين التزامهم بتعزيز العلاقات التجارية والصناعية بين مصر وفرنسا.

و استعرض رؤساء وممثلو الشركات الفرنسية مشروعاتهم الجاري تنفيذها في مصر خلال المرحلة المقبلة ، وأعربت الشركات عن تطلعها إلى ضخ المزيد من الاستثمارات في قطاعات البترول والغاز، فضلا عن الهيدروجين الأخضر، وكذا توطين الصناعات الدوائية واللقاحات، فيما أعرب ممثلو البنوك الفرنسية عن التزامهم بالتوسع في السوق المصرية في الأنشطة المالية المصرفية وغير المصرفية، واستعدادها لمنح المزيد من التمويلات لمشروعات تحول الطاقة والسيارات النظيفة والكهربائية.

و أعلن ممثل شركة سان جوبان إيجيبت للزجاج أن الشركة لديها خطة لاستثمار ٣٠٠ مليون يورو في مصر خلال السنوات الـ٣ المقبلة، وأنه تم اعتماد ٢٠٠ مليون يورو منها بالفعل، وضمن هذا قدمت الشركة مقترحًا لوزارة الصناعة لإقامة مصنع لها في مدينة السادات باستثمارات أجنبية مباشرة بالكامل باستثمارات ٤٠ مليون يورو.

10يوليو نهاية الحق في توزيع الأسهم المجانية لـ "إي فاينانس للاستثمارات"

أعلنت إدارة البورصة توزيع أسهم إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، المجانية بواقع ٠.٢٤٩ سهم لكل سهم أصلي من أسهم الشركة قبل الزيادة لحامل ومشترى السهم حتى نهاية جلسة الأربعاء ١٠ يوليو المقبل. ووفقًا لبيان إفصاح صادر عن الشركة، لإدارة البورصة، يتم توزيع الأسهم المجانية، بدءًا من الخميس ١١ يوليو.

مع مراعاة جبر الكسور لصالح صغار المساهمين من الأصغر إلى الأكبر حتى نفاد الكمية. وذلك من خلال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي، وذلك بعد صدور قرار لجنة القيد بالموافقة على قيد أسهم الزيادة. جاء ذلك بموجب قرار الجمعية العامة العادية للشركة، المنعقدة في ١٣ مايو الماضي، بزيادة رأس المال من ٩٢٤,٤ مليون جنيه، إلى ١,١٥٥ مليار جنيه، ممولة من الاحتياطيات الظاهرة بالقوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وموزعة على ٤٦٢,٢ مليون سهم، القيمة الإسمية للسهم خمسون قرشا توزع على مساهمي الشركة.

«كارلايل العالمية» تستعرض مستقبل استثماراتها في مصر بعد استحواذها على أصول «إنرجين»

استقبل المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، جيمس روبرت ماجواير رئيس مجموعة كارلايل العالمية ومانيوس ريحاس، رئيس شركة إنرجين اليونانية وبارمينديز سينيج، المدير التنفيذى لمجموعة كارلايل.

ووفق بيان، انه تم خلال اللقاء استعراض استحواذ المجموعة على أصول شركة إنرجين بمصر وإيطاليا وكرواتيا فى إطار توجه المجموعة للتوسع فى أنشطة البترول والغاز والطاقة بشكل عام خاصة فى منطقة البحر المتوسط. ورحب الوزير برغبة المجموعة العالمية فى العمل بمصر والمنطقة من خلال تأسيس شركة تابعة متخصصة فى عمليات الاستكشاف والانتاج فى منطقة البحر المتوسط، مؤكداً أن دخول شركات بترول جديدة للعمل فى قطاع البترول المصرى يدل على جاذبية الفرص الاستثمارية المتاحة فى مجال البترول والغاز فى مصر.

مصر للمقاصة تتعاقد مع SAP العالمية لتعزيز القدرة التشغيلية للقطاع المالي

كشفت شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى عن انتهاجها مخططا متكاملا لتعزيز القدرة والكفاءة التشغيلية، وتطوير بنيتها التكنولوجية، حيث تعاقدت لشراء نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) من مجموعة تطبيقات شركة (SAP) العالمية والتى توفر حلولا لمتطلبات العمليات التشغيلية بالشركة وبالأخص تطبيقات القطاع المالى، كما عقدت تعاونا استراتيجيا جديدا مع شركة راية لتكنولوجيا المعلومات لتطوير وتحسين البنية التحتية لشبكات المعلومات فى سوق المال المصرية وتأمينها، لتعزيز الأمان والكفاءة فى حفظ وتسوية الأوراق والبيانات المالية وضمان الامتثال للمعايير الدولية.

وتعمل الشركة حاليًا على تطوير تطبيق Egypt Clear الإلكترونى على الهاتف المحمول والذى سيتم إطلاقه قريبًا لتقديم خدمات الشركة.

وحصلت الشركة على شهادة الأيزو ٢٧٠٠١ عن نظام تأمين وحماية المعلومات من شركة BSI للمرة الخامسة على التوالى.

«كيما» و«موبكو» و"أبو قير" يعلنون توقف مصانعهم بسبب الظروف التشغيلية ونقص إمدادات

قالت شركتا مصر لإنتاج الأسمدة «موبكو» و«كيما» إنه تم توقف إمداد الغاز الطبيعي لمصانعهما حرصًا على عدم إلحاق أي أضرار بالمصانع وذلك بسبب الظروف التشغيلية.

وأضافت الشركتان في بيانات إفصاح منفصلة لإدارة البورصة ، إن ذلك يرجع إلى استمرار موجة الطقس الحار بشكل يزيد عن المعدلات الطبيعية المتوقعة لهذه الفترة من السنة، مما تسبب في زيادة معدلات استهلاك الطاقة بشكل غير مسبوق، بالتزامن مع توقف بعض مصادر إمداد الغاز الطبيعي الإقليمي وهو ما أدى إلى تأثر مخزون شبكة الغاز سلبيا.

«المصرية للاتصالات» و«تنمية المشروعات» يوقعان مذكرة تفاهم لدعم أصحاب المشروعات ورواد الأعمال

وقّعت الشركة المصرية للاتصالات، أول مشغل اتصالات متكامل في مصر، مذكرة تفاهم مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك لدعم أصحاب المشروعات ورواد الأعمال والشركات الناشئة وتشجيعهم على الاندماج في الاقتصاد الرسمي من خلال تقديم باقات متميزة لخطوط الهاتف المحمول وخدمات الإنترنت الثابت، بما يساهم في تعزيز قدرتهم على المنافسة بالأسواق المحلية والعالمية بما يتوافق مع النظم التكنولوجية الحديثة.

وقّع مذكرة التفاهم المهندس محمد نصر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات، وباسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

هيئة الاستثمار تستضيف منتدى الأعمال المصري البريطاني للاستثمار في البنية التحتية

قال الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة حسام هيبة، إن منتدى الأعمال المصري البريطاني يُركز على جذب الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية صديقة البيئة، من إدارة ومعالجة المياه، والطاقة الجديدة والمتجددة، والصناعات الهندسية صديقة البيئة، والتشييد والبناء، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

جاء ذلك على هامش استضافة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فعاليات منتدى الأعمال المصري البريطاني، الثلاثاء الماضي ؛ لبحث ضخ استثمارات بريطانية جديدة في مجال البنية التحتية، بحضور رئيس الهيئة حسام هيبة، ورئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وليد جمال الدين، والرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي أيمن سليمان،

التموين تستعرض حجم الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية

أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية أن احتياطي القمح يكفى لمدة ٦ أشهر واحتياطي الزيت يكفى بمدة ٦ أشهر فيما يكفي احتياطي السكر التموينى لمدة ٢٠ شهرًا.. وأضافت الوزارة، أن احتياطي الدواجن المجمدة يكفى لمدة ١١ شهرًا ونصف واللحوم الحية يكفى لمدة ٨ أشهر فيما يكفي احتياطي اللحوم المجمدة تكفى لمدة شهرين والمكرونة تكفى لمدة شهرين.
وأوضحت، أنها قامت بتوفير احتياطي استراتيجي آمن ومستدام من السلع الأساسية والاستراتيجية من خلال التعاقدات التي تقوم بها كل من الهيئة العامة للسلع التموينية، والشركة القابضة للصناعات الغذائية بما يضمن توفير وإتاحة السلع والخدمات لمستحقي الدعم للفئات الأولي بالرعاية واستمرار تدفق الامدادات للمقررات التموينية من الخبز المدعم والسلع الأساسية، وإدارة مخزون السلع الاستراتيجية بأساليب حديثة تعتمد على الاحتياجات الفعلية والمستقبلية والتنبؤ بالأزمات لتلافى الاختناقات الموسمية.

مصر تقود قاطرة «الصناعات الخضراء» و«الطاقة النظيفة» في أفريقيا

الاتجاه لإنتاج الألومنيوم الأخضر لأول مرة فى أفريقيا والشرق الأوسط.. إطلاق محطة طاقة شمسية بنجع حمادي لاستكمال المشروع.. والخطة تستهدف مضاعفة الصادرات والحد من الانبعاثات الضارة

تتجه مصر لتصنيع وإنتاج الألومنيوم الأخضر لأول مرة في مصر وإفريقيا والشرق الأوسط، من خلال مصانع مصر للألومنيوم بنجع حمادى، ما يفتح المجال للتوسع في إنتاج الألومنيوم الأخضر خلال السنوات المقبلة، وبالتالي الحد بشكل كبير من استهلاك الكهرباء التقليدية والحد في الوقت نفسه من الانبعاثات الضارة .
ويتم إنتاج الألومنيوم الأخضر من عناصر نظيفة بداية من الطاقة الكهربائية المنتجة من محطة الطاقة الشمسية وخامات نظيفة في كل مراحل الإنتاج .
وفي هذا الإطار ، تم توقيع اتفاقية تعاون بين شركة مصر للألومنيوم وشركة "سكاتك إيه إس إيه" النرويجية لإقامة محطة طاقة شمسية ذلك بحضور "هيلدا كليمتسدال" سفيرة مملكة النرويج بالقاهرة ، والدكتور محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، و تبلغ طاقة المحطة قدرة ١ جيجاوات لإنتاج .
وتتولى شركة سكاتك (مطور متكامل لمشروعات الطاقة والوقود الأخضر) تطوير وتمويل المشروع وتركيب المعدات وإجراءات الدراسات ، حيث تتوافق المحطة مع اشتراطات الاستدامة والبيئة النظيفة والالتزام بالقواعد الجديدة للحد من الكربون، لاسيما تلبية شركة مصر للألومنيوم لمتطلبات المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، خاصة وأنها نجحت مؤخرا في الحصول على شهادة معيار أداء مبادرة الإشراف على الألومنيوم (ASI) لضمان سلامة وتوافق سلاسل التوريد.

دعم حكومي

من جانبه كشف المهندس محمود عجور، العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لشركة مصر للألومنيوم، إحدى شركات قطاع الأعمال العام، أن مصانع مصر للألومنيوم في نجع حمادى في طريقها لإنتاج الألومنيوم الأخضر لأول مرة في مصر والمنطقة؛ مما يساهم بشكل مباشر في زيادة الصادرات وفى التصدي للانبعاثات الضارة، وبالتالي حماية كوكب الأرض .
أضاف عجور في تصريحات له أن بداية مشروع إنتاج الألومنيوم الأخضر يرتبط بإنشاء محطة طاقة شمسية عملاقة للمصنع مع شركة سكاتك النرويجية، بقدرة ١ جيجا على مرحلتين كل مرحلة ٥٠٠ ميجا، لافتا إلى أن تدشين تلك المحطة سيوفر الكثير على الشركة، وسيكون بداية إنتاج الالومنيوم الأخضر لأول مرة في مصر والمنطقة كلها بصورة كاملة من الطاقة الجديدة والمتجددة.
وأوضح أن مشروع تدشين محطة الطاقة الشمسية، يرجع إلى الدعم الكبير والمتواصل من الدكتور مهندس محمود عصمت، وزير قطاع الأعمال العام الذى تابعه مع المسؤولين النرويجيين والسفارة النرويجية بالقاهرة ومحافظ قنا؛ لضمان إنهاء الإجراءات سريعا ، وتوفير الأرض اللازمة للمشروع العملاق، الذى سينقل مصانع مصر للألومنيوم نقلة كبيرة ويضاعف الصادرات مستقبلا، خاصة أن الاتحاد الأوروبي، والعديد من دول العالم تربط الصادرات بأن تكون من مصادر خضراء غير ملوثة للبيئة في كل مراحل الإنتاج.

ريادة مصرية

بدوره ، كشف المهندس خالد الفقى، عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية، رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية، أهمية الاتجاه لتصنيع الألومنيوم الأخضر لأول مرة في افريقيا والمنطقة كلها وهو يؤكد ريادة مصر في هذا المجال الصناعى الهام، لافتا إلى أنه بجانب تصنيع الألومنيوم الأخضر سيتم في البداية تدشين محطة طاقة شمسية، ستوفر على الشركة مليارات الجنيهات يتم دفعها للكهرباء سنويا .
وأضاف خالد الفقى أن ما حدث في مصانع الألومنيوم قصة نجاح مصرية تؤكد أن قطاع الأعمال يمكنه النهوض بالصناعة وقادر على المنافسة ومضاعفة الصادرات من خلال الإدارات المحترفة والعمال المهرة الذين هم أساس الإنتاج والنجاح ، مشيرا لأهمية ضخ استثمارات جديدة وسرعة الانتهاء من مشروع محطة الطاقة الشمسية للتوفير في النفقات وكذلك بحث تدشين مصنع الومنيوم جديد يضيف الكثير لصناعة الوطنية وتوطين الصناعة وفق توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى.

الألتزام البيئي

في سياق متصل ، أكد شريف الجبلي رئيس لجنة تسيير مكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية ورئيس لجنة التعاون الإفريقي بمجلس النواب ورئيس لجنة السلم والأمن بالبرلمان الإفريقي، أن الدولة المصرية تستهدف وفقا للاستراتيجية الوطنية الوصول إلى إنتاج ٥,٨ مليون طن من الهيدروجين منخفض الكربون بحلول عام ٢٠٤٠، منها ٣,٨ مليون طن مخصصة للتصدير، وهو ما يمثل ٥٪ من حجم السوق العالمي لإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون.
جاء ذلك خلال افتتاح ورشة عمل للأطراف المعنية بتطوير الهيدروجين ذي الكربون المنخفض الانبعاثات في مصر، والتي نظمها مكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، ومكتب مستشارو التمويل والتنمية (DFA)، بهدف تعزيز الحوار المفتوح والمناقشات بين جميع أصحاب المصلحة في القطاع المعني بشأن التحديات والإمكانات لتطوير الهيدروجين منخفض الكربون في مصر.
وقال الجبلي، إن أبرز التحديات التي تواجه القطاعات الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة تتعلق بتطبيق ممارسات وتكنولوجيات تهدف إلى خفض وإزالة المحتوى الكربوني والوصول إلى الحياد المناخي المستهدف بحلول عام ٢٠٥٠، مشيرا إلى الزخم العالمي الحالي نحو إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون.
وتحدث الجبلي عن ضريبة الكربون العابر للحدود (CBAM)، التي تستهدف وضع ضريبة على صادرات مصر من الحديد والأسمنت والأسمدة في أوروبا خلال عام ٢٠٢٦،مشيراً إلى أن القيادة السياسية تولي اهتماما خاصا بجعل مصر محورا رئيسيا من محاور الطاقة عالميا نظرا لموقع مصر الجغرافي المتميز، وما لديها من طاقات واعدة في مجال الطاقة المتجددة.
ولفت إلى أن مصر أبرمت أكثر من ٣٠ مذكرة تفاهم لتطوير مشروعات لإنتاج الهيدروجين الأخضر حتى مارس ٢٠٢٤، بالإضافة إلى ما تم توقيعه من اتفاقيات شراكة خلال مؤتمر المناخ (COP٢٧) في عام ٢٠٢٢، حيث تم توقيع تسع اتفاقيات شراكة مع مطورين دوليين بارزين في هذا المجال.
وأكد ضرورة تواجد مصر على خريطة السوق العالمي لإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون، خاصة بعد تقديرات الهيئة الدولية للطاقة الجديدة والمتجددة التي تتوقع إنتاج ما يزيد على ٧١ مليون طن من الأمونيا الخضراء بحلول عام ٢٠٤٠.
وأوضح الجبلي، أن القطاع الصناعي المصري يحتل المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة مساهمته نحو ١٦,٨٪ من الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢، وبلغت إجمالي الصادرات في حدود ٢٦ مليار دولار من نفس العام، وزادت إلى أكثر من ٣٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣، مشيرًا إلى أن القطاع الصناعي يتميز باستيعاب نحو ٣,٥ مليون عامل.

اسامة السيد

الجمارك: منظومة التسجيل المسبق للشحنات «ACI» مستقرة وتعمل بانتظام.. و«السيستم» لم يتوقف

أكد المرصد الإعلامي الجمركي، أنه تابع بمزيد من الاهتمام ما تداولته بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي من شائعات حول توقف منظومة التسجيل المسبق للشحنات «ACI» بما يُخالف الحقيقة والواقع جملةً وتفصيلًا، مشددًا على أن منظومة التسجيل المسبق للشحنات «ACI» مستقرة تمامًا وتعمل بشكل منتظم ولم يتوقف «السيستم» كما ادعى البعض.
أضاف المرصد، في بيان يوم الجمعة أمس الأول- أنه تم إصدار أكثر من ٩٨ ألف رقم تعريفي مبدئي للشحنات «ACID» منذ الأول من مايو الماضي وحتى الآن، بما يعكس استقرار حركة الاستيراد عبر هذا النظام.
لفت إلى أن هناك بضائع بـ ١٣,٧ مليار دولار وصلت الموانئ خلال هذه الفترة، وبلغ إجمالي قيمة المفرج عنه منها ١٢ مليار دولار بما فيها سلع استراتيجية بـ ٣,٤ مليار دولار، ومستلزمات إنتاج وخامات بـ ٥,٤ مليار دولار، وأكثر من ٣٩ ألف سيارة مستوردة بنحو ٣٦٤ مليون دولار.

هيئة المعارض المصرية تبحث تنظيم معرض للشحن والخدمات اللوجستية بمركز القاهرة

استقبل اللواء شريف الماوردي- رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات خالد صبري- رئيس مجلس إدارة شركة جلوبال لوجستيك، ونائب رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية الدولية للشحن، ويورغن فايهاوزن- العضو المنتدب لشركة EPN الألمانية للوجستيات، وقد بحث خلال اللقاء اللواء شريف الماوردي، رئيس الهيئة المصرية للمعارض والمؤتمرات، تنظيم معرض للشحن والخدمات اللوجستية بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات.
ويهدف المعرض إلى إبراز التطورات التي شهدتها مصر في مجال الشحن والخدمات اللوجستية خلال السنوات الأخيرة، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى هذا القطاع الواعد، وتعزيز التعاون بين الشركات المصرية والدولية.
وقال الماوردي إن المعرض سيضم مجموعة واسعة من الشركات العاملة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية، بما في ذلك شركات النقل البحري والجوي والبري، وشركات تخزين البضائع، وشركات التخليص الجمركي، وشركات الشحن الدولي. كما سيتضمن المعرض ندوات وورش عمل حول أحدث الاتجاهات في مجال الشحن والخدمات اللوجستية.
واضاف الماوردي أن مصر شهدت خلال السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية، وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة التي تم ضخها في هذا القطاع، وبفضل تنفيذ العديد من المشاريع القومية، مثل مشروع تطوير قناة السويس، وإنشاء شبكة الطرق السريعة، وتطوير الموانئ البحرية والجوية.
وأسفرت هذه التطورات عن تحسين كبير في كفاءة الخدمات اللوجستية في مصر، وانخفاض تكاليف الشحن، وزيادة قدرة مصر على التنافس في الأسواق العالمية.
وقال الماوردي يأتي تنظيم معرض الشحن والخدمات اللوجستية في الوقت الذي تسعى فيه مصر إلى تعزيز مكانتها كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية.

اسلام عبدالفتاح

معلومات الوزراء: توقعات وصول حجم استهلاك سوق البن المصري لـ ٣١,٥ مليون كيلو

أ ش أ

ذكر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء أنه من المتوقع أن يصل حجم استهلاك سوق البن المصري إلى ٣١,٥ مليون كيلوجرام في عام ٢٠٢٤، مقابل ٢٩,٨ مليون كيلوجرام خلال عام ٢٠٢٣، بنسبة ارتفاع تبلغ ٥,٧٪.
وأوضح مركز المعلومات -في التحليل الذي أصدره حول "سوق البن العالمي"- أنه فيما يتعلق بسوق القهوة الجاهزة (RTD) في مصر، فشهد نموا كبيرا في السنوات الأخيرة، مرجعا ذلك إلى تفضيلات العملاء، واتجاهات السوق.
وأشار إلى أن البن يعد من أكبر السلع تداولا حول العالم، نظرا لكونه ثاني أكثر المشروبات استخداما بعد المياه، وتأتي أهميته الاقتصادية من احتواء سلسلة التوريد الخاصة بإنتاجه على العديد من المراحل، بداية من مرحلة زراعته وحصاده، مرورا بمراحل تصنيعه، حتى يتم وصوله للمستهلك النهائي، لافتا إلى أن هناك ما يقرب من ٢٥ مليون مزارع وعامل في أكثر من ٥٠ دولة حول العالم في صناعة البن.
وذكر المركز أنه وفقا لتقرير حديث صادر عن منظمة القهوة العالمية في ديسمبر ٢٠٢٣، بشأن سوق القهوة وأهم التوقعات، فإن حجم إنتاج البن عالميا قد بلغ نحو ١٦٨,٢ مليون عبوة في عام ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣، كما بلغ حجم استهلاك البن عالميًا نحو ١٧٣,١ مليون عبوة في عام ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣.
ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج البن لعام ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤، بنسبة ٥,٨٪، ليصل إلى ١٧٨,٠ مليون عبوة، وكذلك من المتوقع أن ينمو الاستهلاك العالمي للقهوة بنسبة ٢,٢٪ ليصل إلى ١٧٧,٠ مليون عبوة، مع مساهمة البلدان غير المنتجة بأكبر مساهمة في الزيادة الإجمالية.. ونوه بأنه نتيجة لذلك، من المتوقع أن تحقق سوق القهوة العالمي فائضا قدره ١,٠ مليون عبوة في عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤.

"النواب" يوافق على انضمام مصر إلى عضوية صندوق تنمية الصادرات في أفريقيا

أ.ش.أ

وافق مجلس النواب برئاسة حنفي جبالي، رئيس المجلس، على قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٢٤ بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية إلى عضوية صندوق تنمية الصادرات في إفريقيا (FEDA).
وجاءت موافقة المجلس عقب استعراض النائب محمد سليمان لتقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتب لجنة الشؤون الأفريقية عن القرار المعروض.
ويقوم صندوق تنمية الصادرات في أفريقيا بمباشرة أنشطته في الدول الأعضاء التي صادقت على اتفاقية التأسيس، وذلك تحقيقا لعدد من الأهداف من بينها: مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة العاملة في سلاسل قيمة التصدير، زيادة صادرات السلع والخدمات ذات القيمة المضافة، دعم البنية التحتية الصناعية، زيادة التجارة البينية بين الدول الأفريقية، تنمية مهارات الأعمال المحلية والتطور التكنولوجي، زيادة الدخل من العملات الأجنبية الناتجة عن زيادة حجم الصادرات، زيادة الاستثمارات المباشرة، خلق المزيد من فرص العمل لمواطني الدول الأعضاء، وتوطين التصنيع من خلال المناطق الصناعية والاقتصادية الخاصة.

المشروعات القومية العملاقة .. شعار ٣٠ يونيو

خبراء: ساهمت بشكلٍ كبيرٍ في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم وخلق فرص عملٍ جديدةٍ وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين

نهضةً شاملةً على مختلف الأصعدة ، تشهدها مصر منذ ثورة ٣٠ يونيو، ، شملت إطلاق العديد من المشروعات القومية العملاقة التي ساهمت بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدمً.
وتمثل هذه المشروعات ثمرة جهود دؤوب وعمل متواصل من قبل القيادة السياسيةِ والحكومةً المصريةً، إيمانًا منها بأهمية الاستثمار في البنية التحتية وتعزيز قدرات الدولة المصرية في مختلف المجالات.
و كان لهذه المشروعات أثرٌ ملموسٌ على الاقتصاد القومي المصري؛ حيث ساهمت في خلق فرص عملٍ جديدة، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.
وقال الدكتور مصطفى أبو زيد، الخبير الاقتصادي، مدير مركز مصر للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية، : ستظل ثورة ٣٠ من يونيو ذكرى لا تمحى من ذاكرة الوطن، فقد كانت نقطة فاصلة ودقيقة ما بين انهيار وطن وتقديم التضحيات للحفاظ على تماسك ووحدة الشعب والأرض من الانزلاق نحو المجهول، ولهذا انتفض ملايين المصريين ضد حكم جماعة الإخوان الإرهابية التي حاولت اختطاف الدولة لصالح أجندتها غير الوطنية الممولة من جهات خارجية لينجح الشعب المصري مدعوما بقواته المسلحة المصرية الباسلة في الإطاحة تلك الجماعة الإرهابية بعد سنة من إمساكها بمقاليد الحكم في مصر.
وتابع: كان عام واحد من الحكم ولكن قد كان التأثير وأحدث خسائر اقتصادية على عظيمة: حيث كانت الأولوية الأولى لجماعة الإخوان الإرهابية هو التغلغل في كل مفاصل الدولة المصرية والسيطرة على كافة أجهزة ومؤسسات الدولة وليس الاهتمام بالخروج من حالة الفوضى والانفلات الأمني والمظاهرات المستمرة منذ ثورة ٢٥ يناير والعمل على استقرار الدولة المصرية سياسيا واقتصاديا واجتماعيًا، مضيفًا بل على العكس فقد شهد الوطن تراجعا على كافة الأصعدة؛ حيث بات الاقتصاد المصري في وضع كارثي، فقد تراجعت كافة المؤشرات الكلية للاقتصاد: حيث وصل معدل النمو إلى ٢٪ وارتفاع معدل البطالة إلى ١٣٪ وارتفاع معدل الفقر إلى ٢٥٪. كما ارتفع الدين الخارجي لمصر بنسبة ٢٥,٦٪ بنهاية يونيو ٢٠١٣ ليبلغ ٤٣ مليار دولار بسبب القروض التي قدمت لجماعة الإخوان الإرهابية من الجهات الداعمة لهم.
وأضاف: في التوقيت نفسه، حاولوا التسويق لمشروعهم النهضة الذي كان على العكس كان يتجه بالبلاد إلى القاع حتى وصل الأمر بمؤسسات التصنيف الدولية الثلاث "كموديز، وفيتش، وستاندرد اند بورز"، إلى خفض التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري ٤ مرات خلال سنة واحدة، وهذا الأمر بالنسبة للاقتصاد المصري ينذر بانهيار اقتصادي، موضحًا أن تلك الجماعة الإرهابية لا تعمل، وفقًا لأي خطط مدروسة وإنما بالأهواء وبعقلية محدودة مقتصرة فقط على مكاسب الجماعة وليس للوطن أي أهمية في حسابات الجماعة الإرهابية ويعلم ذلك الخبراء والمتخصصين للشأن الاقتصادي لتداعيات هذا الخفض على سمعة الاقتصاد المصري في تراجع وانعدام ثقة المستثمرين وبالتالي انحسار الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر على حد سواء الذي وصل إلى أقل من مليار دولار في عام ٢٠١٣.

ملحمة بناء

من جانبه قال اللواء دكتور رضا فرحات نائب رئيس حزب المؤتمر، أستاذ العلوم السياسية، إن ثورة ٣٠ يونيو ملحمة وطنية سجلها التاريخ بأحرف من نور وجسدت قوة إرادة الشعب المصري وإصراره على تحقيق التغيير والإصلاح وبناء مستقبل يليق بأبناء الوطن، وأثبتت أن الشعب المصري قادر على مواجهة التحديات وتحقيق الانتصارات في سبيل حريته وكرامته، مشيدا بالجهود الكبيرة التي بذلت من قبل القوات المسلحة والشرطة والشعب المصري بكافة طوائفه لتحقيق الاستقرار والتنمية في وطننا العزيز.
وأشار أستاذ العلوم السياسية إلى أن ثورة ٣٠ يونيو كان لها دور كبير في تحويل حلم المصريين لواقع ملموس وأنقذت البلاد من مخاطر الفوضى والانقسام، ومهدت الطريق لتحقيق نهضة شاملة على كافة الأصعدة تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي لبدء مسيرة النهضة والوصول إلى الجمهورية الجديدة بدعم القيادة السياسية لتحقيق مستوى معيشة أفضل لكل المصريين.
ولفت نائب رئيس حزب المؤتمر إلى أن ما تحقق على أرض مصر في ١١ سنة الماضية خير شاهد على نجاح الثورة التي شارك فيها عشرات الملايين من المصريين، ويؤكد أن مصر على طريقها الصحيح للوصول إلى النهضة الحقيقية، بفضل سياسة ورؤية الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكيمة، الذى أعاد لمصر مكانتها وهيبتها أمام العالم كما أعاد الاستقرار للبلاد بمحاربته للإرهاب والقضاء عليه، وإقامة المشروعات التنموية الضخمة في كافة ربوع الوطن وبالفعل بدأت مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو مرحلة جديدة من البناء والتنمية، وعملت الحكومة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة، شملت تحرير سعر الصرف، وإعادة هيكلة الدعم، وتشجيع الاستثمار، وهذه الإجراءات، رغم صعوبتها، كانت ضرورية لوضع الاقتصاد المصرى على الطريق الصحيح.

نيفين يوسف

البترول .. الحصان الأسود خلال ١٠ سنوات

مصر تعزز مكانتها كمركز إقليمي للطاقة .. نقلة نوعية في انتاج الغاز الطبيعي .. مشروعات عملاقة في صناعة البتروكيماويات

حقق قطاع البترول فى مصر طفرة هائلة خلال العقد الماضى، تعد بمثابة قصة نجاح حقيقية تُسطرها مصر بخطوات واثقة نحو تعزيز مكانتها كمركز إقليمي للطاقة، وتأتى هذه الإنجازات ثمرة رؤية ثاقبة وقيادة سياسية حكيمة وجهود جبارة بذلتها الدولة المصرية على كافة المستويات.
وشهدت مصر خلال تلك الفترة نقلة نوعية في إنتاج الغاز الطبيعي، محققة مستويات غير مسبوقة، مما دعم احتياجات المنازل، والقطاع الصناعي، وتوليد الكهرباء، وأدى إلى عائدات مالية ضخمة للدولة.
وتأتي هذه النهضة ثمرة تنفيذ مجموعة من المشروعات العملاقة، حيث أطلقت وزارة البترول أكبر مشروعين في صناعة البتروكيماويات باستثمارات تقدر بحوالي ٤ مليارات دولار، وهما مجمعا "موبكو بدمياط" و"إيثيدكو بالإسكندرية"، وفي إطار تطوير البنية التحتية، تم تنفيذ وتشغيل وإحلال وتجديد ١٥٠٠ كم من خطوط نقل الزيت الخام والمنتجات البترولية بتكلفة استثمارية حوالي ٦,٦ مليار جنيه.
كما تم تنفيذ ١١٣٠ كم من خطوط أنابيب نقل الزيت الخام والمنتجات البترولية بتكلفة حوالي ٨,١٢ مليار جنيه، ولتعزيز قدرات نقل الغاز، تم تشغيل ١٢٣٤ كم من خطوط الغاز الرئيسية بتكلفة تقارب ٢٠ مليار جنيه، بالإضافة إلى تنفيذ ٧٥ كم من خطوط الغاز الرئيسية الأخرى بتكلفة حوالي ٩,٧ مليار جنيه.
وفي مجال توصيل الغاز الطبيعي للمنازل، تم توصيل الغاز لحوالي ٨ ملايين وحدة سكنية، ما يعادل ٥٦٪ من إجمالي الوحدات التي تم توصيل الغاز لها منذ عام ١٩٨١، فضلا عن إحلال الغاز الطبيعي محل حوالي ١٤٣ مليون أسطوانة بوتاجاز خلال التسع سنوات الماضية، وإطلاق مبادرة لتقسيط مساهمة العميل في تكلفة توصيل الغاز بقسط شهري ٣٠ جنيها، كما تم توصيل الغاز الطبيعي لأكثر من ١٠ آلاف مخبز.
وبفضل التوسع في استخدام الغاز الطبيعي وتحسين منظومة توزيع البوتاجاز، انخفض استهلاك إسطوانات البوتاجاز بشكل كبير، من ٤,٢ مليون طن سنويًا عام ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٣,٥ مليون طن سنويًا خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
ومن خلال تنفيذ وتشغيل العديد من خطوط الغاز الرئيسية، تم تعزيز الشبكة القومية للغاز، ما أتاح توفير الغاز الطبيعي لجميع أنحاء مصر بكفاءة عالية، في الوقت ذاته عملت وزارة البترول على تعزيز البنية التحتية لتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، مما ضاعف عدد محطات تموين السيارات بالغاز.
وتمكنت مصر من تلبية كامل احتياجات السوق المحلي من المنتجات البترولية والغاز، وتم اتخاذ إجراءات لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، منها زيادة عدد موانى استقبال البوتاجاز، وتطوير شامل لمنظومة توزيع البنزين والسولار، وزيادة السعات التخزينية للبوتاجاز.
كما استثمرت مصر بشكل كبير في مشروعات القيمة المضافة بصناعات التكرير والبتروكيماويات، من خلال إنشاء وتطوير مصانع جديدة، وهذه الاستثمارات ساهمت في زيادة الإنتاج، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية والكيماوية، وخلق فرص عمل جديدة.
في الوقت ذاته، شهدت مصر تطورًا كبيرًا في البنية التحتية للموانئ البترولية، فتم تطوير ورفع كفاءة عدد من الموانئ البترولية مثل موانى سوميد وسوبكر بالسخنة وجونة حوض البترول بميناء الإسكندرية ورصيف ميدتاب بميناء الدخيلة وميناء الحمرا بالعلمين، بالإضافة إلى ذلك، تم منح تراخيص لشركتين عالميتين للعمل في مجال تموين السفن بالوقود، مما يعزز من قدرة مصر على تلبية احتياجات السوق المحلي والعالمي.

رئيس العربية للتصنيع يشهد الاحتفال بتصنيع ١٠ قطارات مترو أنفاق مكيفة

شهد اللواء أركان حرب مهندس مختار عبد اللطيف رئيس الهيئة العربية للتصنيع، احتفالية إنجاز وتصنيع ١٠ قطارات مترو أنفاق مكيفة بإجمالي ٨٠ عربة مترو من إنتاج مصنع مهمات السكك الحديدية "سيماف" التابع للهيئة، بالتعاون مع شركة هيونداي روتم الكورية الجنوبية.
جاء ذلك بحضور اللواء مهندس عبد الرحمن عبد العظيم عثمان، مدير عام الهيئة العربية للتصنيع، واللواء مهندس أحمد شاكر رئيس مجلس إدارة مصنع سيماف، وكبار مسئولي كل من الهيئة القومية للأنفاق وشركة هيونداي روتم الكورية.
وأعرب رئيس الهيئة عن تقديره واعتزازه بالتعاون الجاد والمستمر مع شركة هيونداي روتم الكورية، مشيدا بخبراتها الفنية المتميزة في مجال صناعة عربات مترو الأنفاق، مشيرا إلى إنجاز وتصنيع ١٠ قطارات مترو أنفاق مكيفة بإجمالي ٨٠ عربة مترو بمصنع سيماف بأيدي مهندسين وفنيين وعمال مصريين.
وتابع: "في إطار تحقيق مطالب الهيئة القومية للنفاق أحد أهم أذرع وزارة النقل، تم الانتهاء من التصنيع طبقا للمخطط الزمني، وذلك بالاستفادة من أحدث الماكينات والمعدات الموجودة بمصنع سيماف بعد التطوير».
وأوضح أن القدرات التصنيعية المتطورة بمصنع سيماف التابع للهيئة العربية للتصنيع كانت حافزا قويا للتعاون المشترك مع شركة هيوانداي روتم الكورية في تصنيع عربات مترو الأنفاق منذ الخط الأول لمترو الأنفاق وحتي الخط الثالث للمترو.
وفيما يتعلق بهذه المرحلة من التعاون، أوضح أن مصنع سيماف نجح في زيادة نسب التصنيع المحلي وتوطين أحدث تكنولوجيات التصنيع لعربات مترو الأنفاق، وفقا لأحدث معايير الثورة الصناعية الرابعة.
وأكد أهمية توطين ونقل التكنولوجيا وتعظيم المكون المحلي لمجالات صناعة النقل في مصر لتدعيم منظومة السكك الحديدية ومترو الأنفاق ووسائل النقل الذكية، لما له من انعكاس إيجابي على الاقتصاد المصري وتقليل الواردات.

سيد الجارحي

«المالية» تبدأ صرف دفعة جديدة بقيمة ٣مليارات جنيه لـ٣٦٢ شركة من «دعم المصدرين»

بدأت وزارة المالية صرف دفعة جديدة من «دعم المصدرين» لمساندتهم في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية، من خلال ضخ المزيد من السيولة النقدية التي تساعدهم في تعزيز أنشطتهم الإنتاجية والتصديرية، وقال الدكتور محمد معيط، وزير المالية، في بيان، إن إجمالى قيمة دعم الحكومة للمصدرين الذي تم صرفه للشركات المصدرة، منذ أكتوبر ٢٠١٩ وحتى الآن يبلغ حوالي ٦٢ مليار جنيه للمصدرين.
وأضاف معيط أن ٣٦٢ شركة مصدرة من المستفيدين بالمرحلة السابعة لمبادرة «السداد النقدى الفورى»، التي استوفت مستنداتها حتى مشحونات ٣٠ يونيه ٢٠٢٣، بدأت الخميس الماضي في صرف ٣ مليارات جنيه قيمة المساندة التصديرية المستحقة، على أن يتم استكمال الصرف للشركات المصدرة المستفيدة من هذه المرحلة في دفعات لاحقة يوم ١١ يوليو المقبل، ويوم ٨ أغسطس ٢٠٢٤، لافتًا إلى أنه سيتم إجراء تسويات مالية أو مقاصة بين مستحقات «دعم المصدرين»، ومستحقات جهات الدولة من الضرائب والجمارك والكهرباء والغاز الطبيعي.
أشار الوزير، إلى حرص الحكومة على توفير التمويل اللازم لبرامج تحفيز النشاط الاقتصادي، خاصة مساندة قطاع الصناعة والأنشطة التصديرية، وغيرها من المبادرات، في موازنة العام المالي المقبل، بإجمالي ٤٠,٥ مليار جنيه، منها: ٢٣ مليار جنيه للاستمرار في سرعة رد الأعباء التصديرية.
من جانبها، أشارت نيفين منصور، مستشار نائب الوزير للسياسات المالية والتطوير المؤسسي، إلى أن التعاون المثمر مع القطاع المصرفي، ووزارة التجارة والصناعة، وصندوق تنمية الصادرات، كان له بالغ الأثر في إنجاح مبادرة «السداد النقدي الفوري» لدعم المصدرين بمراحلها الستة، ودافعًا لاستكمال مسيرة دعم الصادرات بالمرحلة السابعة، لافتة إلى أن المرحلة السابعة من مبادرة «السداد النقدى الفورى» لدعم المصدرين شهدت إقبالا ملحوظا من قبل الشركات المصدرة.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

في الذكري الـ ١١

٣٠ يونيو .. ثورة انقاذ مصر و حائط الصد الشعبي لمواجهة الحصار و دحر المؤامرة الكبري

تحتفل مصر اليوم بذكري ثورة ٣٠ يونيو ، التي أنقذت مصر من مؤامرة كبري ، كانت تستهدف محو هويتها ومسخها ، ومهدت الطريق لبناء جمهورية جديدة ، صارت اليوم هدفا لمؤامرة كبري ، تستهدف علنا حصار هذه الجمهورية ، وخنقها ومنعها من النهوض ، وكأنه كتب علي مصر أنه كلما توافرت لها قيادة تتبني مشروعا وطنيا للنهضة والبناء ، تحيط بها الذئاب من كل اتجاه وتسعي الكلاب المسعورة لنهشها وقطع الطريق عليها ومنعها من اكماله والسير فيه حتي مبتغاه النهائي ، بإقامة دولة تستحقها مصر والمصريون .

اليوم ومصر تحتفل بذكري ثورتها ، يشتد الحصار ببؤر ساخنة حول مصر في شرقها وغربها وجنوبها ، حيث الصراعات في ليبيا والسودان والحرب في غزة ، فضلا عن اكمال الحصار من الشمال بمنع مصر من التمدد في البحر المتوسط سعيا وراء حقوقها في الغاز بالمنطقة .

تتعدد أنوا الحصار ، لتخلق لمصر أزمات في مختلف مناحي الحياة سعيا وراء اثارة حالة من الغضب الشعبي ، وعدم الاستقرار في الشارع ، فضلا عن حالات التوتر وعدم الاستقرار علي الحدود من كل الاتجاهات ، لكن المؤكد أن مصر ستبقي صامدة ، وتكمل ملحمتها الوطنية التي بنيت في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ علي أكتاف الملايين، وتلاقى فيها الجميع من كل التيارات؛ باستثناء جماعة الإخوان الإرهابية ، فقد كانت ثورة ٣٠ يونيو فاصلا بين الوطنية والعمالة، المدنية والإرهاب، وبين من ينحازون لمصر بالقول والفعل، ومن كانوا وما زالوا وسيظلون طوال تاريخهم يعادونها ويعملون ضدها.

خلال عام من حكمها ، صدمت جماعة الإخوان جموع المصريين ، ليتخذ الشعب قرارا جماعيا بالتخلص من "حكم المرشد" ، حيث كانت الجماعة بحلول نهاية عامها الأول في الحكم كانت تقف في جانب، وبقية المصريين جميعا في الجانب المضاد.

برز دور الشباب في ٣٠ يونيو من مقدماتها، و لجأت مجموعة من الشباب الوطني لاستعادة دروس التاريخ في ثورة ١٩١٩، عبر جمع توقيعات شعبية للمطالبة بسحب الثقة من الرئيس الإخواني، وسرعان ما اكتسبت حملة تمرد زخمًا شعبيًا حاشدا، وتضخمت الإعداد حتى قاربت ٣٠ مليون متمرد، تدفقوا جميعًا على الشوارع في موعد الدعوة.

حددت تمرد يوم ٣٠ يونيو للخروج في مظاهرات حاشدة بالتزامن مع الذكرى الأولى لحكم الجماعة، وفاقت المشاركة الشعبية كل التوقعات، إذ اكتظت الشوارع والميادين بملايين المطالبين بإسقاط جماعة الإرهاب والدم، ومن رفعوا البطاقات الحمراء في وجه مندوبها في رئاسة الجمهورية ، وبرز الشباب وكبار السن، كما لعبت المرأة المصرية دورا وطنيا ظاهرا وشديد التأثير، فبجانب مشاركتها المباشرة كانت مُشجِّعًا لمحيطها من الرجال، للدرجة التي أكسبت الثورة زخما وتنوعا عاشه المصريون عيانا، ووثقته الكاميرات والصور الحية في الذاكرة وعلى الشاشات.

وبجانب الجموع الغفيرة، كانت القوات المسلحة كما عهدتها هي "عمود الخيمة" وسند المصريين ، وسلاحهم في الدفاع عن إرادة المصريين واستقلال قرارهم الوطني ، حيث أدت القوات المسلحة الباسلة أدوارها الوطنية بمهنية والتزام؛ وأنحازت منذ اللحظة الأولي إلى ما يريده المصريين ويطلبونه ، ودعت إلى تخفيف الاحتقان وإدارة حوار مجتمعي يفضى إلى توافقات لصالح الوطن، ثم أمهلت الجميع من أجل التوافق، وبعدها تحملت المسؤولية التي وضعها الناس على عاتقها بأحسن ما يكون، وفي ضوء الدستور والقانون والدفاع عن الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية العليا.

تصحيح المسار

عبرت ثورة ٣٠ يونيو عن إرادة شعبية خالصة لتصحيح مسار دولة، ودفاع مستميت ضد محاولات سرقة الوطن أو تخريبه، فكانت الانتفاضة لإنهاء حكم الجماعة الإرهابية، شعاع النور الذي أضاء لمصر طريقها نحو النهوض والبناء والتعمير، والعبور من الدمار إلى العمار.

كانت الصورة بين ٢٠١١ و٢٠١٣ شديدة القسوة، وخلال هيمنة الإخوان على السلطة بدا المشهد أقرب إلى احتلال وافد من الخارج، وليس فصيلا محليا يُدير البلد لصالح جموع مواطنيه ، وبعد ثورة يونيو شرعت الدولة في علاج آثار التنظيم، واستعادة الأمن والاستقرار، وإطلاق برنامج وطني شامل للإصلاح والتنمية، بدأ بتثبيت الدولة ودحر الإرهاب، وامتد للبناء والعمران وتطوير البنية التحتية وإنجاز مئات المشروعات القومية الكبرى، فضلا عن علاج بقية الأزمات المستعصية.

تحققت طفرة في تأهيل العشوائيات، والاستصلاح الزراعي، وشبكات الطرق والمرافق ، وتمت إعادة تنظيم مرافق الدولة، وضبط الجهاز الإدارى، ووضع رؤية للإصلاح الهيكلي للاقتصاد ، ولعبت المبادرات الرئاسية دورا حيويا فى تحسين معيشة ملايين المواطنين وصحتهم وما يتحصلون عليه من خدمات.

أطلقت الدولة كثيرا من برامج الحماية الاجتماعية، منها برنامج الدعم النقدى "تكافل وكرامة" الذى وصل عدد مستفيديه لقرابة ٥,٢ مليون أسرة بأكثر من ٢٢ مليون مواطن، مع زيادة مخصصاته إلى ٤١ مليار جنيه سنويا مقارنة بـ٣,٤ مليار فى ٢٠١٥. كما أطلق الرئيس مبادرة "حياة كريمة" للارتقاء بالخدمات فى قرى مصر، بتكلفة إجمالية تقارب تريليون جنيه على عدة مراحل.

وشهد قطاع التعليم العالى تعافيا وازدهارا كبيرين ، حيث أصبحت لدينا ١٠٩ جامعات حكومية وأهلية وخاصة وتكنولوجية، بدلا من ٤٩ فقط عام ٢٠١٤، بواقع ٢٨ جامعة حكومية بدلا من ٢٣، و٣٢ جامعة خاصة بدلا من ٢٣، و٢٠ جامعة أهلية و١٠ جامعات تكنولوجية مستحدثة، و٩ أفرع لجامعات أجنبية و٦ باتفاقيات دولية، وجامعتان باتفاقيات إطارية، وجامعة بقانون خاص، وأكاديمية تُشرف عليها الوزارة، إضافة إلى المعاهد العليا، و١١ مركزًا بحثيًا.

وعلى صعيد الصحة، زاد عدد المستشفيات الجامعية ليصبح ١٢٥ مستشفى بدلا من ٨٨ عام ٢٠١٤ بزيادة ٣٧ مستشفى، وبلغت مشروعات القطاع ٩٦٥ مشروعًا بتكلفة إجمالية ٩١,٣١ مليار جنيه، بينها ٢٩٦ مشروعا جديدا بتكلفة ٤٩,٩١ مليار جنيه، و٦٦٩ مشروع تطوير بتكلفة ٤١,٤٠ مليار جنيه.

وأضافت الدولة للرقعة الزراعية نحو ٣,٥ مليون فدان ضمن خطط متدرجة المراحل، أهمها: مشروع توشكى ١,١ مليون فدان، والدلتا الجديدة بواقع ٢,٢ مليون فدان تشمل ٣٥٠ ألف فدان فى مستقبل مصر، بجانب مشروعات الصوب الزراعية، وتنمية شمال ووسط سيناء بمساحة ٤٥٦ ألف فدان، وإعادة تأهيل مشروع تنمية الريف المصرى بمساحة ١,٥ مليون فدان، ومشروعات أخرى فى جنوب الصعيد والوادي الجديد بمساحة ٦٥٠ ألف فدان.

أما التكلفة المالية لمشروعات وزارة النقل بين ٢٠١٤ و٢٠٢٣ فقد بلغت تريليونى جنيه بواقع ٥٣٠ مليارا لقطاع الطرق والكبارى، و٢٢٥ مليارا للسكك الحديدية، و١١٠٠ مليار لمترو الأنفاق والجر الكهربائي، و١٢٩ مليارا للنقل البحري، و١٥ مليارا للموانئ البرية والجافة والمناطق اللوجيستية و٤ مليارات لقطاع النقل النهرى.

ووصل الإنفاق على التعليم قبل الجامعي خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إلى ١١٨ مليار جنيه، فضلا على تخصيص ١,٨ مليار جنيه لتعيين ٣٠ ألف معلم خلال العام، و٥٠٠ مليون دولار دعم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم، كما وصل عدد الفصول الدراسية إلى ٥٥٢ ألف فصل فى ٢٠٢٣ مقارنة بنحو ٤٦٦ ألفا بعد ثورة ٣٠ يونيو مباشرة. وركزت الدولة على مدار السنوات الماضية، على تنفيذ ٧٦٣٠ مشروعًا بقطاع التعليم بعدد ١١٧٥٩١ فصلا بتكلفة ٣٩ مليار جنيه، وذلك فيما يتعلق بإنشاء وتطوير المدارس، وتجهيز ٩٢٤٦ معملا، وتوفير ٣٦٢١٠ شاشات ذكية و٢٧٤٣٩ فصلا مطورًا فى ٢٤٧٦ مدرسة ثانوي عام، وذلك فيما يتعلق بالاهتمام بالتكنولوجيا في العملية التعليمية.

استعادة المكانة

استعادت مصر عافيتها ، و كانت ثورة ٣٠ يونيو بداية حقيقية لإنقاذ الدولة، وتأسس عليها مشروع وطني كامل في الداخل والخارج؛ ومن يومها لعبت مصر أدوارا شديدة الحضور والأهمية في محيطها والعالم، وساندت قضايا العرب وأفريقيا، وتقدّمت في أروقة النظام الدولي، وانخرطت في تحالفات وتجمعات اقتصادية شديدة الأهمية. باختصار؛ سجلت دولة ٣٠ يونيو نجاحًا ملموسا في كل أبواب السياسة الخارجية.

ومن جديد برز لمصر حضور قوى في المحافل العالمية، ففي يناير ٢٠١٦ فازت مصر بعضوية غير دائم في مجلس الامن لمدة سنتين (٢٠١٦ - ٢٠١٧)، لتعكس ثقة المجتمع الدولي في قدرة الدولة المصرية على المساهمة بفعالية في اتخاذ القرار الدولي، واعترافا منه بدورها المؤثر في تعزيز السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي ، وفي العام نفسه طرحت مبادرة لعقد اجتماع مشترك بين مجلس الأمن والجامعة العربية وهو ما تم بالفعل بعقد اللقاء الأول بالقاهرة في مايو ٢٠١٦. وخلال فترة عضويتها تولت مصر رئاسة المجلس مرتين في مايو ٢٠١٦ وأغسطس ٢٠١٧ ، وفي ٢٠١٨ شاركت مصر في الجلسة العامة للجمعية العامة حول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

وامتد حضور مصر القوى إلى الأمم المتحدة، واتسمت عضويتها بالمشاركة والاهتمام الفعال بالقضايا الدولية والإقليمية والعربية في اجتماعات الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، لعرض مواقفها وتوجهات سياساتها الخارجية إزاء القضايا الإقليمية والدولية المختلفة، لذا حرص الرئيس عبد الفتاح السيسي، منذ توليه مهام البلاد عام ٢٠١٤ على المشاركة السنوية في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ليصبح بذلك أول رئيس مصري يشارك في (٦) دورات متتالية في اجتماعات هذا المحفل الدولي الرفيع، بل أكثر قادة مصر مشاركة منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ .وبرزت مشاركة الرئيس السيسي في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الست سنوات الماضية، وفى أجتماعات الدورة الـ ٧١ ، ٧٢، ٧٣، ٧٤، على التوالي ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠ عبر الفيديو كونفرانس، وحرص على عقد مئات القمم مع زعماء ورؤساء العالم، واستغلت مصر منصة الأمم المتحدة لاستعراض مخاطر الإرهاب وسعي الشعوب لتحقيق السلام والحياة الكريمة للجميع.

مصر والتجمعات الإقليمية

جاء ترؤوس مصر للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٩ تكليلا للجهود المصرية فى مسيرة العودة لحضن أفريقيا، وكانت المرة الأولى التى تتولى فيها مصر الاتحاد الأفريقى منذ نشأته عام ٢٠٠٢، باعتبارها احدى الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية الأم في ستينات القرن الماضي، وهي الجهود التي قوبلت من الدول الأفريقية بالتقدير الذي انعكس بالمقابل في منح مصر والرئيس الثقة في إدارة والإشراف على الجهود القارية لتلبية أحلام وطموحات الشعوب الأفريقية، فقد ساهمت القاهرة في مكافحة كورونا لـ٢٠ دولة أفريقية ٢٠٢٠، كما استضافت مصر "قمة الأمم المتحدة للمناخ Cop٢٧" بمدينة شرم الشيخ من أجل وضع حلول بيئية لإنهاء معاناة الملايين من آثار التغير المناخى المتمثلة، واستضافت الاجتماعات السنوية لبنك التنمية الإفريقي للمرة الثالثة، في ٢٣ من مايو ٢٠٢٣ تحت شعار: «تعبئة تمويل القطاع الخاص من أجل المناخ والنمو الأخضر في إفريقيا».

وجاءت دعوة مصر للمشاركة في قمم مجموعة العشرين لتعكس روابط الصداقة والتعاون بين البلدان المستضيفة للقمة، وتجسد مكانة مصر إقليمياً ودوليا ودورها المؤثر في القضايا والملفات الاقتصادية الدولية الرئيسية، ففي عام ٢٠١٩، شاركت مصر، في ضوء رئاسة الاتحاد الأفريقي، في قمة العشرين باليابان، وركزت خلال أعمال القمة على موضوعات تهم الدول النامية بوجه عام والأفريقية على وجه الخصوص، حيث شدد الرئيس خلال كلمته، على ضرورة تقديم المساندة الفعالة للدول النامية في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ودفع حركة الاستثمار الأجنبي إليها، وللمرة الثانية في عام ٢٠٢٣، شاركت مصر في قمة G٢٠، في مدينة نيودلهي.

وانطلاقا من حرص مصر على تعزيز التعاون مع دول أعضاء تكتل "بريكس"، وتحويل الفرص الممكنة إلى مشروعات على أرض الواقع، نجحت في يناير ٢٠٢٣، في الانضمام إلى التكتل الاقتصادي، ما اعتبر تأكيدا على متانة العلاقات الاقتصادية والسياسية الجيدة بين مصر ودول التكتل، وعلى مكانتها الاقتصادية والجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لافتا إلى أن التقارب مع هذه المجموعة يساعد في الترويج للإصلاحات التي شهدتها البيئة المصرية الاقتصادية والاستثمارية في السنوات الأخيرة، بالصورة التي ترفع من فرص مصر لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وأضاف أن وجودها داخل التكتل يعني استفادتها من ثمار نجاح مستهدفاته التي تقترب من التحقق، فيما يخص خلق نظام عالمي يمنح مزيدا من الثقل للدول النامية والناشئة".

انقاذ المنطقة

منذ فجر التاريخ ومصر هي القلب النابض في منطقتها ورمانة الميزان في إقليمها ، لذا لم ينحصر دور ثورة ٣٠ يونيو في انقاذ مصر وحدها من داخلها، وإنما امتد أثرها على كل المحاور، و نجحت وأثمرت خارجيا؛ وخاصة في الملفات شديدة الحيوية في محيطنا المباشر، من ليبيا والسودان إلى عموم أفريقيا، والقضية الفلسطينية في القلب من كل ذلك.

فلعقود طويلة كانت مصر دُرة التاج الأفريقي؛ إنما لظروف عديدة انسحبت قليلا، وتضررت علاقتها بدول القارة خلال العقود الثلاثة الأخيرة قبل يناير ٢٠١١ ، ومع استعادة الدولة لعافيتها بعد ثورة ٣٠ يونيو التفتت إلى الحاضنة السمراء، وحرص الرئيس السيسى منذ ٢٠١٤ على وصل القنوات المقطوعة، وتوطيد الروابط الوثيقة، ما قاد فى غضون سنوات لقيادة الاتحاد الأفريقى فى ٢٠١٩.

وفي ليبيا ، دخلت مصر بقوة على خط الأزمة فيها ، منذ وصول الرئيس السيسى للسلطة، وفتحت قنوات اتصال مع كل الأطراف، ودعت لتجاوز منطق السلاح والتوصل إلى تسوية سياسية ، وعندما بدا أن بعض الأطراف تتلاعب بليبيا لمصالح شخصية، رسم الرئيس خطا أحمر واضحا للمشهد ، بينما تواصل القاهرة جهودها لتقريب وجهات نظر الفرقاء وتحفيزهم على إنجاز الحل السياسى المأمول.

كذلك اهتمت دولة ٣٠ يونيو بتوثيق الروابط مع السودان، وتعزز الاهتمام بعد اندلاع الأزمة الأخيرة فى أبريل ٢٠٢٣، إذ احتضنت عشرات آلاف الهاربين من جحيم الحرب، وقدمت المساعدات، وتوسطت بين الفرقاء مع المشاركة فى فعاليات إقليمية ودولية، ورعاية مؤتمر دول جوار السودان بالقاهرة.

وتسخر مصر كل إمكاناتها المؤسسية لصالح تهدئة الأوضاع فى جنوب الوادي ، على مرتكز من احترام استقلال السودان ومصالحه، وإبعاد شبح الحرب الأهلية والإضرار العميق بالدولة ووجودها.

وفى فلسطين ، لطالما لعبت مصر دورا صلبا لصالح القضية الفلسطينية، وبعد ثورة ٣٠ يونيو تضاعفت الجهود على محاور عدة، شملت التوسط لإيقاف نزاعات سابقة مع الاحتلال، وتقديم نحو ٥٠٠ مليون دولار لإعادة الإعمار، فضلا عن المساعدات وجهود الإغاثة.

ومنذ طوفان الأقصى وعدوان إسرائيل الأخير، ضغطت مصر لإنفاذ المساعدات، وعقدت قمة القاهرة للسلام، ونجحت فى إحباط مخطط تل أبيب للتهجير القسرى وتصفية القضية، فضلا على إعادة حل الدولتين لواجهة المشهد العالمى، كما ترافقت ضد الاحتلال أمام محكمة العدل الدولية، وانضمت لدعوى جنوب أفريقيا بشأن الإبادة الجماعية، وما تزال تُدير جهود التوصل إلى تهدئة فى القطاع تقود لمسار سياسى قابل للاستدامة وصيانة الحقوق الفلسطينية المشروعة.

ثورة انقاذ

يجمع الخبراء الاستراتيجيون على وصف ثورة ٣٠ يونيو بانها طريق مصر نحو الجمهورية الجديدة ، و نقطة التحول التي دونها المصريون في سجلات الكرامة والعزة والشرف، حيث سطروا بأحرف من نور في كتب التاريخ أنهم شعب لا يعرف المستحيل، وذلك بعدما انتفضوا في الثلاثين من يونيو عام ٢٠١٣ لإعادة البلاد إلى المسار الصحيح، وإنقاذ الدولة من مخاطر التفكك في ظل سياسة استقطاب نفذتها جماعة الإخوان الإرهابية خلال فترة حكمها، فضلا عن محاولاتهم لمحو هوية الثقافية والحضارية.

ويشيرون إلي أن ثورة يونيو رسمت مسارا جديدا للعمل الوطني المصري الخالص، لتنطلق مسيرة البناء والتنمية الحديثة على كافة الأصعدة والمستويات، استنادا إلى دعائم قوية وأسس متينة تتمثل في حالة التلاحم الشعبي والاصطفاف الوطني خلف القيادة المصرية لمجابهة كافة التحديات.

وأكد الخبراء الاستراتيجيون أن "ثورة ٣٠ يونيو" كانت البداية لتدشين مرحلة مفصلية في تاريخ مصر، نقلتها من مرحلة الضياع والتفكك، إلى مرحلة البناء والتنمية، كما رفعت تلك الثورة شعار العمل للحفاظ على الدولة الوطنية وتثبيت أركانها ومؤسساتها المختلفة، فضلا عن أنها كانت السبيل لاستعادة مصر مكانتها الإقليمية والدولية.

كذلك هناك اجماع علي أن مصر الآن في أشد حالات الاحتياج للتفاف شعبي حول أهداف ثورتها ، وحول قيادتها السياسية للعبور بالوطن إلي بر الأمان والنهضة والاستقرار والبناء ، وحماية البلاد من كل المخططات والمؤامرات التي تحاك لها في الظلام من كل اتجاه .. حمي الله مصر وشعبها وجيشها وقيادتها وكل مؤسساتها الوطنية .

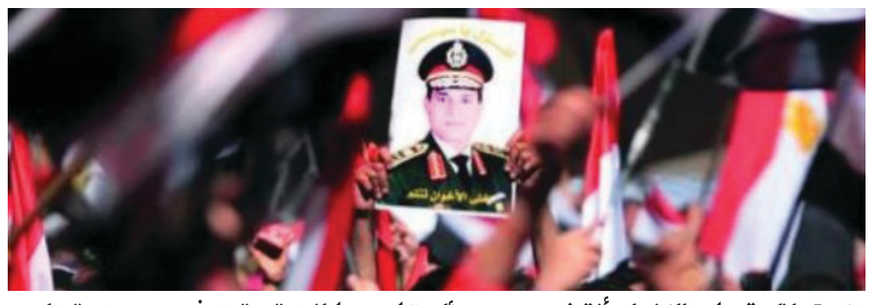

إزاحة حكم الإخوان أنقذ مصر من مؤامرة كبري كانت تستهدف محو هويتها ومسخها وبعد 11 عاما نواجه مؤامرة أكبر تسعي لحصار الجمهورية الجديدة وخنقها وتكرار تجربة الحرب علي المشروع الوطني لثورة يوليو وعبد الناصر

كلما توافرت لمصر قيادة تتبني مشروعا وطنيا للنهضة والبناء تحيط بها الذئاب من كل اتجاه وتسعي الكلاب المسعورة لنهشها وقطع الطريق عليها ومنعها من إقامة دولة تستحقها مصر والمصريون